إشكالية الهوية والتعدد اللغوي في المغرب العربي

المغرب نموذجاً



إلياس بلكا ومحمد حراز

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

إشكالية الهوية والتعدد اللغوي في المغرب العربي

المغرب نموذجاً

إلياس بلكا ومحمد حراز

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994 كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. وفي إطار رسالة المركز تصدر هذه السلسلة من الكتب كإضافة جديدة متميزة في المجالات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعلوماتية.

المحتويات

مقدمة

يتمحور هذا الكتاب حول العلاقة بين الهوية واللغة في منطقة المغرب العربي، وآثار ذلك في التربية والتعليم المدرسيَّين؛ إذ لا خلاف حول أهمية المدرسة، وأنها المحضن - ربما الرئيسي - لأي محاولة نهضوية حقيقية، ولذلك يوجد اتفاق واسع بين أهل الفكر والخبرة على أن من أهم الأزمات المسؤولة عن تعثر التنمية والتقدم في أرجاء كبيرة من عالمنا العربي والإسلامي، أزمة التعليم.

ولمّا كان التعليم - سواء من حيث المضامين أو المناهج - يتأثر بنظرة المجتمع إلى نفسه، وبالأهداف التي يرسمها لمسيرته، فقد أصبحت قضية الهوية لا تنفك عن التعليم ومشكلاته. ولا خلاف، كذلك، في أن اللغة مكوّن رئيسي في تشكيل هوية الشعوب، بل هي أحياناً المكون الرئيسي.

ولذلك أصبحت قضيتنا قضية واحدة بأطراف ثلاثة: الهوية، واللغة، والتعليم، وذلك بالمغرب العربي عامة، وبالمغرب الأقصى خاصة.

السياق العام للبحث

يعد المغرب العربي، الممتد من ليبيا شرقاً إلى المغرب وموريتانيا غرباً، جزءاً من الوطن العربي، وهو جناحه الغربي. ولهذه المنطقة بعض الخصائص التي تميزها؛ أهمها بالنسبة إلى موضوع البحث خصيصتان:

أولاً، تتكوَّن التركيبة السكانية للمنطقة أساساً من العرب والأمازيغ الذين تمازجوا وتعايشوا على مدى ثلاثة عشر قرناً منذ الفتح العربي - الإسلامي للشمال الإفريقي، بحيث يمكن اعتبار هذه التركيبة اليوم كتلة واحدة مختلطة بشكل يصعب

التفريق بين مكوناتها العرقية أو القومية أو يستحيل. لكن هذا لا ينفي استمرار احتفاظ جزء مهم من المنطقة بلهجاتها وعاداتها الأمازيغية الخاصة.

ثانياً، وحدة التاريخ الاستعماري للمغرب العربي؛ إذ باستثناء ليبيا، وشمال المغرب الأقصى، فإن الاستعمار الفرنسي سيطر لمدد تتراوح بين نصف قرن وأكثر من قرن على شعوب المنطقة، ومارس هذا الاستعمار سياسات سياسية واقتصادية وإدارية ولغوية متقاربة. ومن أهم الآثار الاستعمارية التي تشترك فيها دول المغرب العربي وشعوبه: انتشار مهم للثقافة وللغة الفرنسيتين بين النخبة وفي أوساط شعبية كثيرة؛ حيث تحظى الفرنسية بوضعية لغة عبر- وطنية في جميع الدول المغاربية، باستثناء ليبيا. فهي ليست لغة رسمية معترفاً بها، ولكنها واقعياً كذلك؛ إذ تنتشر في الإدارات العمومية، والمدارس ومعاهد التعليم والجامعات، ووسائل الإعلام على اختلاف أنواعها، والشارع العام.

والجدير ذكره أن وضع الفرنسية بالمغرب العربي يختلف عن وضع الإنجليزية بالمشرق من حيث كانت اللغة الأولى دائماً - وهي ماتزال كذلك - ثقافة، وأداة سياسية للسيطرة بجميع أنواعها، كما هي سلاح لإدامة هذه السيطرة. ولا يخلو استخدام الإنجليزية من هذا البعد أيضاً، لكنها - أساساً - بالشرق وسيلة وظيفية بالدرجة الأولى.

هذا الوضع الجغرافي والحالة التاريخية الخاصة فرضا على المنطقة ما يعرف بمشكلة الهوية. ولما كانت علاقة الثقافات المحلية للمغاربيين بالثقافة الفرنسية، واللغة الفرنسية على وجه خاص، في قلب هذه المشكلة، فقد صار لقضية الهوية خصوصية أخرى، وهي أنها تُطرح في إطار لغوي، وفرضت نفسها في علاقتها باللغة؛ أي أنه لا يمكن الدخول إلى فهم مسألة هوية المنطقة، ودراسة أصولها

وآثارها، وما دار - ومازال يدور حولها - من جدالات وخصومات وصراعات، من دون التوقف عند قضية اللغة الفرنسية ومكانتها فيها.

وقد زاد طرح العامية الدارجة بوصفها بديلاً من العربية الفصحى في إضفاء تعقيد آخر على المشكلة؛ إذ نشأت دعوة إلى استعمال العامية في جميع المجالات، بل لترسيمها في الدستور، بدعوى أنها اللغة التي تفهمها شعوب المنطقة وتتواصل بها في حياتها اليومية.

ثم طرأ طارئ حديث جداً على الساحة المغاربية، وهو تبلور حركة سياسية وثقافية جعلت من الأمازيغية محور نشاطها وأساس مطالبها. هذه الحركة تحاول بناء "قومية أمازيغية" على شاكلة القوميات الأوروبية للقرن التاسع عشر؛ حيث يفترض أن قومية معينة تتحدث بلسان معين وتسكن أرضاً بحدود معينة من حقها أن تنشئ وطناً خاصاً. والحقيقة أن العناصر الضرورية لمفهوم القومية غير متوافرة في الحالة الأمازيغية-المغاربية، لكن الحركة المذكورة وضعت لنفسها هذا الهدف، وهي تسعى منذ ثلاثة عقود - أو بشكل واضح منذ عقدين تقريباً - لتحقيق نوع ما من القومية الأمازيغية؛[1] نوع غير متضح الملامح حتى الآن؛ نظراً إلى ما سبق من أن عناصر هذه القومية لم تكن موجودة في تاريخ المنطقة، ولا في حاضرها. لكن المؤكد أن اللغة الأمازيغية تشكل أساسه الأكبر، بل روحه حقاً.

ولذلك نفهم لماذا كان شعار "اللغة الأمازيغية" هو السائد لدى هذا التيار الفكري والسياسي منذ نشأته إلى اليوم، فهو شعار واضح نسبياً، ويمكن الاصطفاف حوله، ثم اتخاذه أساساً لمطالب أخرى. وبهذا انصبَّت الجهود على "مَعْيَرة" (إضفاء طابع معياري عليها) اللهجات الأمازيغية، ومحاولة بناء لغة موحدة مستخلصة منها جميعاً، ثم السعي لتدريسها بالمدارس العمومية، ونشرها بالتدريج

بوصفها لغة وطنية أو رسمية. وهكذا صار المدخل الرئيسي "للهوية الأمازيغية" هو موضوع اللغة الأمازيغية، بحيث يستحيل الفصل بين الأمرين.

وقد تتفاوت دول المغرب العربي في درجة الصلة بين الهوية واللغة، لكنه تفاوت في الدرجة لا في طبيعة المشكلة، فوضع الفرنسية مثلاً، أقوى في الجزائر، والأمازيغية أكثر انتشاراً في المغرب، وتعرف تونس ثنائية لغوية محدودة ليس منها الأمازيغية، وهكذا.

والخلاصة الكبرى هنا، هي أن نقاش الهوية بالمغرب العربي وثيق الصلة بمشكلة التعدد اللغوي، بل هو نفسه في أحيان كثيرة؛[2] ولذلك فإن قضية التعليم بالمنطقة لا تنفصل عن مسألة الهوية واللغة، فالسياسة اللغوية هنا تتحدد بناءً على التصور الذي تحمله المجتمعات المغاربية عن كينونتها التاريخية وصيرورتها المعاصرة.

وقد اخترنا أن ندرس الموضوع في تجربة دولة مغاربية واحدة، حتى تكون الدراسة أكثر دقة وإحاطة؛ فلا يتوسع البحث في الزمان والمكان ويكون ذلك على حساب الاستخلاص الموضوعي لنتائج عملية تهم قضية مصيرية بحجم قضية التربية والتعليم.

أما لماذا وقع اختيارنا على المغرب الأقصى خاصة؟ فللأسباب الآتية:

1. المغرب هو المختبر اللغوي المثالي للمغرب العربي كله، وواحد من أهم المختبرات اللغوية على مستوى الوطن العربي. وإذا نجح في عقد صلح الهوية واللغة، وخاصة على مستوى المدرسة، فغيره من البلاد المغاربية والعربية أقدر، والأمر عليها أهون.

2. التعدد اللغوي بالمغرب أوسع من غيره، فحوالي ثلث المغاربة يتحدثون إحدى اللهجات الأمازيغية الثلاث الرئيسية. وماتزال للّغة الفرنسية سيطرة كبيرة

جداً في الدولة والاقتصاد والإعلام والتعليم بجميع مراحله، كما أن العامية هي وسيلة التداول اليومي.

3. المغرب هو البلد المغاربي الوحيد الذي عرف استعمار إسبانيا في النصف الأول من القرن العشرين بين سنتي 1912 و1956؛ حيث سيطر الإسبان لحوالي نصف قرن على شمال المغرب (الريف) وجنوبه (الصحراء). ولذلك في المغاربة أقلية تتحدث اللغة الإسبانية التي يمكن اعتبارها اللغة الأجنبية الثانية بالمغرب وتتعلم بها، متقدمة بذلك حتى على الإنجليزية. ويسهم الاحتلال الإسباني المستمر لمدينتي سبتة ومليلة ومجموعة أخرى من الجزر – وما يفرضه ذلك من احتكاك اجتماعي وتنقل للسكان – في استمرار الاهتمام باللغة الإسبانية.

4. إن الحركة الأمازيغية التي أعادت طرح سؤال الهوية المغاربية، وخاصة في علاقتها باللغة، طرحاً جديداً، بإدخال عنصر جديد هو الأمازيغية،[3] توجد أقوى ما يكون بالمغرب. فتجاربها وإنجازاتها ونجاحاتها أهم في هذا البلد، ثم تأتي الأمازيغية الجزائرية بعدها. فالمغرب عرف تدريس الأمازيغية في التعليم الأساسي منذ حوالي عقد من الزمان إلى اليوم، كما أطلق قناة فضائية تنطق باللهجات الأمازيغية الرئيسية. ويتولى المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية الذي أُسِّس بظهير ملكي موضوعَ الأمازيغية في المجالين اللغوي والتعليمي. وآخر التطورات هو مشروع الدستور الجديد للمملكة المغربية الذي ينص أن الأمازيغية لغة رسمية، ويعترف بالمكوِّن الأمازيغي مكوناً رئيسياً للهوية المغربية. فهذه التجربة هي الأكثر تقدماً وقوةً في المغرب العربي.

5. عرف المغرب أيضاً - ومايزال يعرف - الدعوة إلى العامية، في ظل تعثر تجربة التعريب والعمل على تحجيمها.

6. يوجد بالمغرب تراكم أدبي وفكري وأكاديمي في الموضوع، هو الأهم والأوسع من نوعه في المغرب العربي؛ حيث تعود جذوره إلى بدايات الاستعمار وما تلاه من ظهور الحركة الوطنية. ولذلك، فإننا حين نقرأ بعض نصوص الصبيحي والحجوي وعلال الفاسي، ونحوهم من الأعلام، نشعر وكأننا نطلع على نصوص معاصرة لنا تماماً، وتتناول الإشكاليات نفسها. وهذا التراكم المعرفي الذي تحقق، مع وجود مناطق مُهملة كثيرة لم تدرس بما فيه الكفاية إلى اليوم، يتيح لنا الاستفادة منه والبناء عليه؛ إذ لا معنى للانطلاق من البداية وإغفال ما تمّ إنجازه.

الحاصل أن التعددية اللغوية هي السمة البارزة للمجتمع المغربي، كما أن وضعه اللغوي هو الأكثر تعقيداً والأصعب في الدراسة من جميع الدول المغاربية الأخرى،[4] ويرى مبارك حنون أن من المفارقات اللسانية السلبية على المستوى اللغوي المغربي غياب التوازن في النمو فيما بين اللغات المتداولة، ويتجلى هذا التفاوت في مستويات متعددة، منها: الازدواجية بين العربية المكتوبة والعربية المنطوقة، والحديث عمّا يسمى العربية الوسطى. ومنها الثنائية اللغوية؛ حيث تسود الفرنسية في القطاعات الحيوية؛ بدعوى أنها لغة الانفتاح على المعرفة العالمية. ومنها ظاهرة المزج اللغوي؛ بمعنى الخلط بين الألسنة، والانتقال من لغة إلى أخرى في أثناء التخاطب.

ولعل الجالية المغربية المقيمة في أوروبا وأمريكا، وهي التي يقارب تعدادها خمسة ملايين نسمة، دليل صارخ على أزمة الهوية وصلتها بالتعدد اللغوي.

ونتيجة هذا كله، أن أصبح المغرب يعاني - على مستوى اللغة - مشكلة رباعية معقدة؛ عناصرها: العربية، والعامية، والأمازيغية، والفرنسية.

إشكالية البحث ومنهجيته

يهدف هذا البحث إلى الإسهام في حلّ مشكلة الهوية في صلتها بظاهرة التعدد والصراع اللغويين في المغرب، والخروج من جدل الهويات بأفضل النتائج الممكنة، لنعكسها على المدرسة المغربية التي عانت كثيراً - ومازال تعاني - هذا الجدل الذي يتحول، غالباً، إلى صراع يخترق المجتمع وطبقته السياسية والفكرية، ويخترق حتى أجهزة الدولة والنخب الماسكة بزمام أمورها. وذلك إلى درجة أن المختصين في التربية والتعليم يرون أنه ما لم يقم المغرب بحلّ هذا الإشكال ذي الأطراف الثلاثة (الهوية، واللغة، والمدرسة)، فإن نظام التعليم المغربي سيبقى في وضعية الجمود المميت التي يعرفها منذ زمان، بل يرى العروي أنه يستحيل تحقيق أي تقدم علمي أو ازدهار حضاري بالمغرب في غياب حل جذري للمشكل اللغوي الذي مايزال عالقاً حتى الآن.[5]

إن غاية هذا الكتاب هي البحث عن معالم سياسة لغوية رشيدة، لا تمزّق النسيج الاجتماعي المغربي الذي تكوّن عبر قرون، كما لا تكون سبباً في الفشل المدرسي واللغوي بكثرة اللغات وتصادمها. وبهذا تترسخ هوية المنطقة المغاربية، وتنجح، كذلك، في الانفتاح على العالم وعطائه الحضاري. ولا شك أن هذا التوازن مفقود اليوم في المغرب العربي، وهو ما يسهم بقوة في فشل أكثر مخططات التنمية والنهوض بالمنطقة، كما يسهم أيضاً في ظاهرة فشل التعليم بجميع مستوياته.

ولمّا كانت القضية متشابكة الجوانب ومتعددة الأبعاد، فإن منهج دراستها يجب أن يكون متنوعاً؛ فهو منهج تاريخي حين يتعلق الأمر بالبحث في الأصول التاريخية

للهوية المغربية، وللوضع اللغوي للمغرب، وهو الذي بدأ تشكله الحالي منذ الفتح الإسلامي، مروراً بالهجرات العربية المتتالية، فمرحلة الاستعمار الفرنسي، ولما ينتهِ هذا التشكل بعد. وهو منهج وصفي-تحليلي؛ لأنه يعتني بوصف الواقع الهوياتي واللغوي القائم؛ بتحديد خصائصه ومظاهره وأسبابه وآثاره. وبعد رصد الظاهرة ومتعلقاتها، يأتي دور التفسير والتحليل؛ للتوصل إلى استنتاجات وخلاصات يمكن أن تكون أساساً لاقتراحات عملية، وخاصة فيما يتعلق بالتعليم. ومن الصعوبة بمكان أن نفصل هنا بين المنهجين؛ فثقل التاريخ في الموضوع كبير، وهذا ما يفسر التنقل الذي قد يبدو مفاجئاً بين الماضي والحاضر في بعض مواطن هذا الكتاب.

الأعمال السابقة في الموضوع

الحقيقة أن إشكالية كبيرة بهذا الحجم لم تنل ما تستحقه من دراسات وأبحاث شاملة. ونقصد بهذا، تحديداً، أن الكتب العربية التي تتناول ثلاثية الهوية واللغة والمدرسة بالمغرب تناولاً عاماً وشاملاً (بما في ذلك الأمازيغية والعامية)، هي كتب نادرة، بينما توجد دراسات كثيرة تتناول أحد أطراف الموضوع، كقضية هوية المغرب. وأكثر الدراسات الموجودة تتعلق بمبدأ التعريب ووضع الفرنسية بالمغرب خاصة، وكثير منها عبارة عن مقالات في الصحف أو المجلات العامة، كما أن كثيراً منها كتب بلغة عاطفية أو أيديولوجية، لا أكاديمية. أما الأمازيغية فموضوع جديد، نسبياً، وهو ما يفسر قلّة الدراسات التي تتناول علاقة الأمازيغية باللغتين العربية والفرنسية، وعلاقتها أيضاً بإشكال الهوية. وبالنسبة إلى قضية الهوية بالضبط، فقد تناولها كثيرون في إطار النقاش العربي-الإسلامي العام حول الموضوع، لا في إطار جغرافي-تاريخي محدد، كالمغرب أو المغرب العربي. ولن نشير هنا إلى هذه الأعمال؛ لأن القارئ سيتعرّف إليها بمجرد أن يبدأ قراءة الكتاب، أو بالاطلاع على مراجعه.

ولذلك توجد حاجة إلى دراسات باللغة العربية، جامعة وشاملة، في إشكالية الهوية والتعدد اللغوي والمدرسة؛ إذ توجد مثلاً، دراسات عن الهوية، أو عن التعريب، أو عن الفرنسية، أو عن مشكلات المدرسة المغربية، لكن الكتب التي تتناول أطراف المشكلة كلها وعلى صعيد واحد قليلة؛ أي الكتب الجامعة. وقد قمنا باستقراء واسع نحسب أنه كافٍ للاطمئنان إلى هذه النتيجة.

مبنى الكتاب

كان طموحنا أن يكون كتابنا هذا، من هذه الدراسات الجامعة والشاملة في القضية، ولكننا، للأسف! لم نوفق إلى ذلك فيما نظن، فالموضوع ضخم جداً وشديد التعقيد والتركيب، وقد يجرنا إلى مباحث لسانية ولغوية وتاريخية دقيقة جداً، وهي مباحث تقنية لا يهتم بها، في العادة، إلا أصحاب التخصص؛ ولذلك آثرنا أن نكتب مدخلاً عاماً، يستهدف القارئ العادي والمثقف العام، وقد يفيد أيضاً اللغويين والتربويين من غير المغاربة، ولذلك أيضاً، فإن هذا الكتاب لا يحمل فائدة كبيرة لأهل الاختصاص المغاربة، والحق أننا لم نضعهم في اعتبارنا في أثناء تأليف الكتاب، بل قصدنا أن نقدم للقارئ العربي المهتم صورة شاملة ومركزة وكافية عن الوضع اللغوي المركّب بالمغرب في علاقته بقضية الهوية، وكيف ينعكس ذلك على المدرسة المغربية وبرنامجها في تعليم اللغات.

وأمر آخر قد يلاحظه بعض القراء، وهو أننا لم نتعرض لقضايا كثيرة في الموضوع. ونحن نعترف بهذا، وبأننا اضطررنا إلى إهمال مسائل وأفكار ودراسات متعددة، على الرغم من أنها تقع في صميم هذا البحث. وعذرنا في ذلك أننا أردنا أن نقدم للقارئ غير

المختص مدخلاً عاماً ومتوسط الحجم، فقدّرنا أنه لا ينبغي إشغال القارئ عن جوهر الموضوع بمباحث أقل أهمية، ولا الإثقال عليه أيضاً بتضخيم الكتاب.

وقد قسَّمنا الكتاب إلى ستة فصول، فجاء الفصل الأول عن هوية المغرب، وكيف تشكلت عبر الزمان، وما هي أسئلة الحاضر بشأنها، ثم كان الفصل الثاني عن اللغة العربية ومكانتها وبعض مشكلاتها بالبلد. أما الفصل الثالث فيتتبع جذور الدعوة إلى العامية، وكيف تسربت من المشرق إلى المغرب، ويحلل بعض أسس هذه الفكرة. والفصل الرابع خاص بالفرنسية، ودخولها إلى المغرب، والكشف عن مجالات انتشارها وأسبابه. بينما يتعلق الفصل الخامس بالحركة الأمازيغية، ومحورية اللغة في خطابها الأيديولوجي. وأخيراً، عقدنا فصلاً خاصاً بلغات التعليم في المغرب، تناولنا فيه ما اصطلحنا على تسميته "الفوضى اللغوية بالمدرسة المغربية"، ومشكلات تدريس اللغات والتدريس بها، كما قدمنا بعض الاقتراحات العملية.

ولذلك نعتقد أن هذه الدراسة مدخل يسدّ فراغاً واضحاً في المكتبة العربية والمغربية، وأنها تفتح للدارسين وعامة المهتمين آفاقاً للقراءة والبحث. ونعتقد أيضاً أن دراسة الحالة اللغوية المغربية، تفيد سائر بلدان الوطن العربي في التخطيط اللغوي والتربوي، فضلاً عن المغرب العربي. ونتمنى، أخيراً، أن يجد أهل القرار السياسي والتربوي في هذا الكتاب ما قد يعينهم على وضع سياسات لغوية سليمة وفعالة.

الفصل الأول

هوية المغرب بين الأمس واليوم

مفهوم الهوية: تاريخه وإشكالاته

عرف مفهوم الهوية انتشاراً مهولاً؛ حيث اكتسح في بضعة عقود مجمل العلوم الإنسانية، وفرض نفسه في تحليل حقائق جد متنوعة. وعلى الرغم من ذلك، فإنه من الصعب أن تجد تعريفاً متوافَقاً عليه لـ "الهوية".

وقد قام عالم النفس، إ. إريكسون، بدور مركزي في انتشار استخدام هذه الكلمة وتوسع شعبيتها في العلوم الإنسانية. وهو الذي صاغ تعبير "أزمة الهوية"؛ حيث درس "الاجتثاث الثقافي" للهنود الحمر المعرَّضين لموجة الحداثة، ثم نشر، في عام 1950، كتاب **طفولة ومجتمع**. لكن انتشار كلمة "الهوية" وتوسع استخدامها في علوم الاجتماع بالولايات المتحدة كانا بقدر أكثر في الستينيات، وخاصة مع بروز مسألة الأقليات، وأهمها الإفريقية. وقد قام مفكرو ما بعد الاستعمار، كإدوارد سعيد وكاياتري سبيفاك، ببحث الهويات الهجينة والمختلطة التي صنعها التاريخ الاستعماري.

ثم إن هذا الاستعمال توسع وانتشر بسرعة كبيرة، حتى صار من المستحيل، كما قال ب. كليزون، أن نحدد المعنى الدقيق لكل استخدام خاص لمفهوم الهوية. كما ظهرت تعابير متعددة؛ مثل: "أزمة الهويات"، و"تركيب الهويات"، و"الهويات المتعددة".[1]

والمقصود في هذا البحث هو الهوية الثقافية لجماعة بشرية معينة؛ ذلك أن جوهر الهوية الجماعية هو الثقافة، فـ «هناك إذن هوية جماعية تستمد ملامح مقوماتها من ثقافة المجتمع، على اعتبار أن الثقافة تشكل المجموع المنسجم والمستمر للمعاني والرموز المكتسبة المشتركة التي تعمل الجماعة على توصيلها وإعادة إنتاجها من خلال مختلف القنوات التي تنسجها من أجل هذه الغاية».[2]

ويمكن أن نعرّف، مع فون كرون باون، عالم الحضارة الإسلامية، "الهوية الثقافية" بأنها تعني نسقاً مغلقاً من القيم، تصدر عنه المجموعة المعينة؛ قصد إيجاد الحلول لمشكلاتها التي تعترضها في تطورها التاريخي، مع المحافظة على عبقريتها في التميز.[3]

نجد أصل المفهوم في المنطق الصوري الأرسطي؛ حيث يعني مبدأ الهوية أو الذاتية أن الشيء "هو هو"؛ أي هو نفسه؛ فتكون الهوية، على هذا النحو، إطاراً ثابتاً وجامداً.

ويعرف مفهوم الهوية مشكلات مختلفة؛ فمن مكامن صعوبة الحديث عن الهوية مثلاً، أنه حديث الذات عن نفسها.[4] ولذلك يلاحظ سبيلا أن مشاعر الهوية مشاعر دفاعية ضد إرادة السحق التي يبديها الآخر.[5] وكذلك يقول أفاية: «الملاحظ أن ما يطغى على حديث الهوية هو الإحالة الدائمة، وربما الاستثنائية، إلى العالم الخارجي».[6]

كذلك، لا يمكن أن ينفصل حديث الهوية عن الحركية الاجتماعية، وما يجري فيها من تدافع وصراع. وهنا تتداخل حدود الهوية والسلطة والأيديولوجيا.[7]

ولذلك، أحياناً ما "يتأرجح" مفهومنا للهوية بين ما هو واقع وما هو مرغوب فيه؛ فالهوية حقل متعدد الأبعاد، ذو طبيعة جدلية، يضم متناقضات واختلافات، تتحرك داخل عملية صيرورة.[8]

من أسباب انتشار المفهوم عالمياً

ما الذي جعل عالمنا "يكتشف" فكرة الهوية، ويبوئها هذه المكانة الكبيرة؟ نذكر هنا مجموعة أسباب:

1. الفردانية: يرى عدد كبير من الباحثين في نجاح هذا المفهوم اليوم انعكاساً لانتصار الفردانية، فيلاحظ عالم الاجتماع، جون كلود كوفمان، في كتابه **ابتكار الذات**، أن «الهوية صيرورة ذاتية للحداثة، ومرتبطة تاريخياً بها. ولم يكن الإنسان المندمج في مجتمع تقليدي يطرح مشكلات الهوية كما نفعل نحن اليوم، على الرغم من أنه عملياً كان يعيش فردانيته». إننا إذ نلج عصر الهويات، فذلك بالضبط لأنها لم تبقَ بدهية، بل غدت أشكالاً متغيرة، ويلزم بناؤها وتأسيسها. وفي الواقع، يتميز الدخول فيما يسميه أنتوني غدنز "الحداثة المتقدمة" بدرجة متزايدة من التأمل؛ فالناس يتساءلون عن كل شيء، وهذا ما يجعل سلوكهم متردداً باستمرار. وفي هذا يوجد مفتاح الهوية بالنسبة إلى كوفمان الذي يقول: «يندرج الفكر السَؤول ضمن منطق الانفتاح؛ فهو يحطم اليقينيات، ويشكك فيما اعتبر مكسباً نهائياً. وعلى خلاف ذلك، لا تكف الهوية عن جمع الشظايا وتركيبها، فهي نسق مستقر يحفظ المعنى ويسيِّجه، ونموذجها هو الكلية». إنما لا يمكن للهوية أن تؤدي هذه الوظيفة إلا بشكل مؤقت.[9]

2. العولمة والحداثة: هذا سبب آخر، وخاصة أن العولمة كادت تنحصر في الأمركة؛ أي في نشر نموذج فكري وسلوكي خاص. والشيء الذي أسهم بقدر أكثر في سلبية هذه العولمة أنها في الغالب تسير في اتجاه واحد، فليست تبادلاً ثقافياً بقدر ما هي تصدير ثقافة جاهزة من الشمال إلى الجنوب. كذلك، كان للعولمة دور آخر في إثارة موضوع الهوية، فهي تستفز الخصوصية، وتعمل بالتعارض مع الذاتية. ولذلك، من

البدهي أن يطرح العرب والمسلمون الموضوع، فهَمُّ الهوية هَمٌّ عالمي، وموضوع دائم الطروق في الغرب، بل إن الولايات المتحدة، كما لاحظ ذلك الجابري، من أكثر البلدان التي تعيش هاجس الهوية.[10]

3. الأزمات والتحديات الحضارية: إن البحث عن الهوية ومحاولة تجديدها أمر تفرضه الحاجة أيضاً، كما شرح ذلك الجابري: «مسألة الهوية عندما تطرح نفسها على شعوب عريقة، كالشعوب العربية والفارسية والهندية والصينية... إلخ، والتي اجتازت خلال تاريخها المديد تجارب قاسية، يجب أن ينظر إليها على أنها تعبير عن الحاجة، لا إلى تحديد الهوية، بل إلى إعادة ترتيب عناصرها وإعادة إرساء علاقتها بالمحيط (..) بالشكل الذي يمكِّن من اجتياز الأزمة التي يطرحها سؤال الهوية في مثل هذه الظروف».[11]

4. وبالنسبة إلى الوطن العربي خاصة، فإن قضية الهوية وحدها تلخص سؤال مكانته في العالم؛ ولذلك فإن التأسيس الهوياتي هو أيضاً، استجابة لتحدي الآخر، وخاصة الغرب.[12]

5. توجد علاقة وثيقة بين التأزم الحضاري العام وظهور موضوع الهوية؛ ففي كل مرة يهتز فيها الكيان الحضاري لأمة من الأمم، أو حتى فئة اجتماعية داخل المجتمع الواحد، ويبدأ نظام القيم والعلاقات بالتخلخل، يبدأ حديث الهوية بالبروز.[13]

6. تنامي الوعي الديمقراطي في العالم، وبروز ثقافة حقوق الإنسان، ثم الاعتراف بقيمة التعددية الحضارية، وما تعنيه من تنوع واختلاف على المستويات الفكرية واللغوية. وهذا ما دفع بشعوب وقوميات وأقليات شتى إلى المطالبة بحقوقها الثقافية والاجتماعية؛ أي إلى إبراز هويتها، أو إعادة بنائها.

7. العامل الخارجي الاستعماري، وهذا عامل خاص بالدول والأمم التي سبق استعمارها، فالاستعمار، كما يقول الودغيري، «كان ومازال يسعى لتفتيت الكيانات الكبرى إلى أجزاء صغيرة قابلة للهضم والابتلاع، فمازالت مصالحه تدفع في اتجاه النفخ في الأجسام الضعيفة لهذه الأجزاء، واحتضانها وحمايتها، ومساعدتها على اصطناع هويات لها. ومازال يعمل عمله في استغلال الاختلافات اللغوية وتفجير الصراعات الطائفية».[14] ولذلك لاحظ كمال عبداللطيف، في حالة الفكر المغاربي، أن «الأحاديث الفلسفية عن الهوية تعبر عن درجة من مستوى تطور الوعي العربي أمام وقائع تاريخية تتسم بالهيمنة الأجنبية وتوابعها».[15]

8. من أسباب الاهتمام بالهوية أيضاً، في حالة الشعوب المستعمَرة، وعيها بضخامة ما خسرته من مقومات حضارتها وثقافتها زمن الاستعمار، فكانت العودة إلى الهوية محاولة لاستدراك ما ضاع.

الهوية وعلاقتها باللغة

يؤكد خبراء العلوم الإنسانية أن ثمة أربع مسلَّمات أساسية ينبغي استحضارها عند معالجة مسألة اللغة، وهي:

1. اللغة وعاء للفكر وأداة للتفكير.
2. ووسيلة للتفاهم والتواصل الاجتماعي.
3. وعنوان الهوية للفرد والمجتمع.
4. وترتبط اللغة بالثقافة والقيم الحضارية.[16]

ولذلك تقوم اللغة بأربع وظائف أساسية، بحسب العلماء المختصين في علم اللغة: فالأولى هي وظيفة التواصل مع الغير. والثانية هي وظيفة تَمَثُّل الكون لأنفسنا في عقولنا، وتعلُّم تصنيف الأشياء باستخدام الكلمات المتوافرة. وأما الثالثة والرابعة فهما الوظيفتان الوجدانية والأدائية، وهما مرتبطتان بالبحث عن تأويل المعنى، بحسب السياق ومقام الخطاب؛ ومن ثم، فإن اللغة لا تقتصر على التواصل بين البشر فحسب، وإنما تشكل أساس الوجود الإنساني في نظر جاك بيرك. إنها تشكل القانون الأول الذي يفرض نفسه على كل فرد داخل المجتمع خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي تقوده إلى الانتقال من الطبيعة إلى الثقافة. وعبر اللغة والثقافة، يتبادل الخضوع للقانون، مقابل الحصول على الهوية في إطار علاقة الجزء بالكل.[17]

ويظن سماتس أن اللغة ولّدت الهوية، لأنها تجرِّد عالم التجربة إلى كلمات، والالتقاء باللغة يجعلنا نتعالى عن التجربة الآنية؛ ما يمكننا من تشكيل تصور للذات. فالهوية مسألة لغوية في جذورها، ولذلك تُفهم ظاهرة الهوية بوصفها ظاهرة لغوية.[18]

إن اللغة هي الأساس الذي يقوم على مخيال الأمة، بحسب عالم اللغة، أندرسون، ومن هذا الجانب، نفهم أهمية اللغة المعيارية، وضوابط التأويل في لغة الخطاب؛ وهكذا، فإن المنظومة اللغوية هي بمنزلة بيت الكائن البشري؛ فيها ينظم أمور معاشه، ويخزن رموزه وثرواته. إنها تؤويه وتحفظ أسراره. ومن مشكاتها يرى العالم ويدركه. وهذا ما حدا بالأديب الفرنسي ألبير كامو، إلى أن يقول: نعم لي وطن، إنه اللغة الفرنسية.[19]

وبناءً على هذا فالمواطنة ثقافة ولغة. ومنذ البداية، نُظر إلى اللغة بوصفها أهم وسيلة للمحافظة على الهوية الثقافية، والمكون الأساس لها.

ولا شك اليوم في أن الصلة وثيقة بين الهوية واللغة، كما بيّن ذلك بنيدكت أندرسون، وإن كان الجدل قائماً حول طريقة تبادل التأثير. يقول جوزيف: «المشكل لا يكمن في أن ارتباط الهوية باللغة ذاته قد حظي بأهمية بالغة، بل إنه يكمن في التعامل مع طريق ذات اتجاهين كما لو كانت طريقاً واحدة: إن أندرسون سخَّر كل اهتمامه لمعالجة الكيفية التي يجري بها تشكيل اللغات القومية للهويات القومية. ولم يهتم قط بكيف تشكل الهويات القومية اللغات القومية. وهو ما تقوم به في الواقع بشكل عميق».[20]

ولذلك، لا توجد لغة محايدة، وكل لغة وعاء لقيم، وحامل لروح، فهي «وسيلتنا لفهم العالم وتمثيله في أذهاننا وللتواصل مع الآخرين».[21] وبقدر تعدد اللغات تتعدد تمثلاتنا للوجود. إن اللغة تنظم طريقة حياة الجماعات والأفراد، وتشكل عاداتها أسس العالم الواقعي، «فنحن نرى ونسمع ونعبّر بالشكل الذي نرى ونسمع ونعبّر به لأن عادات الجماعات اللغوية قد هيأت لنا سلفاً اختيارات معينة في التفسير». وهذه العادات تختلف من جماعة لأخرى، «ما من أمة إلا وتتكلم بالشكل الذي تفكر به، وتفكر بالشكل الذي تتكلم به. فهي ترسخ تجاربها في لغتها، بما في ذلك التجارب الحقيقية والتجارب الخاطئة التي تنقلها إلى الأجيال اللاحقة». وباللغة أيضاً، يدوم المتخيَّل الجماعي، وتُصاغ المؤسسات قبل أن تترجَم إلى سلوكات، ويُنقَل المعيش اليومي أو يصاغ شفهياً أو كتابياً، أو يُتخَذ موضوعاً للتأمل، أو يُنقَل كما هو؛ بوصفه شكلاً من الفكر المقولب. كذلك في التنشئة الاجتماعية للطفل، تُنقَل الظواهر الثقافية داخل الأشكال اللغوية الموافَق عليها من قبل الجماعة. ولذلك فإن «تعلُّم اللغة هو في الوقت نفسه تعلُّم للبنية الاجتماعية». هكذا فإن اللغة تكيف المواقف، وتعد سلفاً الأفراد والجماعات للفعل ولرد الفعل، وللتفكير بطريقة محددة.[22]

الهوية المغربية

مغزى سيطرة خطابات الهوية على الساحة الفكرية بالمغرب

لم يكن المغرب استثناءً من الاهتمام الكوني بمشكلات الهوية، بل يمكن اعتباره من الدول الأكثر انشغالاً بها؛ حتى إن بنشريفة تعجب من ذلك، وكتب: «العل الذين عاصروا الحركة الوطنية في المغرب - وأعدّ نفسي واحداً منهم - لم يكونوا يتوقعون أن يأتي يوم تصبح فيه الهوية المغربية مطروحة للنقاش أو موضوعة في الميزان؛ إذ إنهم شبّوا واكتهلوا على أن الهوية المغربية من المسلمات التي لا جدال فيها، والثوابت التي لا خلاف عليها».[23]

ولذلك يتفق الدارسون على أن موضوع الهوية وإشكالاته من أهم القضايا التي سيطرت على ساحة الحوار الثقافي بالمغرب في العقود الأخيرة إلى غاية اليوم، حتى قضايا الحداثة والتراث، كانت نوعاً من التمهيد لجدل الهوية.[24] وقد لاحظ كمال عبداللطيف أن الموضوعات التي تشكل مجال التأمل الفلسفي المغربي لا تدخل في نطاق الفلسفة التقليدية، بل هي أقرب إلى التاريخ الحي والصراع الاجتماعي؛ إذ إن «ما يستقطب الاهتمام في النصوص التي ذكرنا هو موضوع الهوية والتاريخ، الهوية والتراث، الهوية والحداثة».[25]

ويرى سبيلا أن تزايد حساسيات الهوية، وتبلور نخبها وخطاباتها بشكل تدريجي، يدلان على أن مجتمعنا لم يستطع أن يقارب فكريا تمايزاته الداخلية، ولم يجد بعد طريقه إلى تدبيرها التدبير العقلاني الأمثل، سياسياً وثقافياً؛ حيث كانت الاستراتيجيات التلقائية السابقة تقوم على الاستيعاب التدريجي والتمثل والصهر، ولو ببطء.[26]

أما الآن، فيبدو أن هذه الاستراتيجيات التلقائية القائمة على التذويب والصهر أصبحت محط مجادلة. والمجتمعات المتقدمة اليوم هي مجتمعات تقوم على التعدد الإثني والطائفي والثقافي، وتعترف به وتدبره، بينما ماتزال المجتمعات المتأخرة، تاريخياً، مجتمعات تعتمد فيها الدولة سياسة الصهر والإدماج في إطار هيمنة واحدة.[27]

وقد يكون من أهم أسباب رواج خطابات الهوية أن المغرب يقع في ملتقى حضارات مختلفة؛ فلا بد أن يتعرض لمؤثراتها.

ويطرح سبيلا سؤالاً مهماً، لكنه يظل مفتوحاً: هل توجد علاقة بين تبلور الخطاب الأمازيغي والحساسية الأمازيغية، وبين تبلور الخطاب ذي النزعة والحساسية الإسلامية؟ الملاحِظ لا يمكن إلا أن يسجل نوعاً من التوازي بين تبلور هاتين الحساسيتين وهذين الشكلين من أشكال الوعي،[28] وهما الأهم والأكثر فعالية اليوم في المجتمع المغربي، على الصعيدين الاجتماعي والسياسي، كما يرى الطوزي.[29]

اتجاهات مبدئية في مسألة الاعتراف بمقولة الهوية

يرى سبيلا أن «الفضاء الأيديولوجي للهوية في بلادنا تتنازعه اليوم ثلاث حساسيات أو ثلاثة خطابات هوية: أولها الخطاب الإسلامي، بشقيه الإسلامي والعروبي وبمختلف تلويناته. وخطاب الهوية الأمازيغية، بشقيه الأمازيغية الثقافية والأمازيغية السياسية. والخطاب الكوني».[30] وهذا تقسيم عام وجدُّ تقريبي. والحقيقة أن مقولة الهوية لم تحظَ بإجماع المفكرين بالمغرب، فبعضهم يعدها وهماً من أوهام الماضي، ومجرد وسواس فكري، وهي، بالنسبة إليه، الوجه الآخر للانغلاق الذي يمنع من التفاعل مع العصر.[31]

وعلى الطرف المقابل، ثمة من يرى أن الهوية تمثل لبّ الشخصية الوطنية، وأنها اليوم مهددة بالعولمة والهجوم الصليبي الحضاري؛ ولذلك، يقف أصحاب هذا الرأي موقفاً سلبياً من الانفتاح على العالم؛ حيث يرون في ذلك غزواً ثقافياً.

ونظراً إلى أهمية هذا المفهوم وخطورته؛ حيث يُستعمَل أحياناً لمنع أي تجديد في مفهوم الهوية، أو في بعض مضامينه، فقد عدّه كمال عبداللطيف من "المفاهيم الملتبسة" في فكرنا العربي الحالي الذي يكرر مفهوم "الغزو الثقافي" كثيراً، من دون أي تدقيق في استعماله. يقول: «ماذا نجني مثلاً، من الناحية المعرفية، حين نعيد ونستعيد الزوج المفهومي المتصلب: هوية عربية إسلامية/ ثقافة غربية كونية؟ إننا نجني، أولاً، إعادة النطق بمفاهيم غير مفحوصة ولا محلَّلة، ولا متفق على عناصر نظرية محددة بخصوصها (..) إننا نشعر بأن استمرار إنتاج أحاديث عن الهوية المضادة لهويات أخرى تغزوها، لن يحل مشكلات المثاقفة في الوطن العربي».[32] ولذلك يدعو إلى الاعتراف «بأهمية المكتسبات والمعطيات الثقافية في الحضارة الغربية المعاصرة. فلا يتعلق الأمر بامتياز عرقي، ولا بعبقرية استثنائية، ولا بروح مطلق غزا ويغزو التاريخ. الأمر في نظرنا تاريخي قابل للفهم والتعقل، فالحضارة الأوروبية تركيب تاريخي موضوعي».[33] ولذلك، علينا «التسليم بأهمية الانفتاح الثقافي، الانفتاح التاريخي الذي يسعف أولاً بتملك أصول المعاصرة، ثم يسمح ثانياً بالتشكل اللامحدود لهوية لا تتوقف عن الاغتناء في الزمان».[34]

والحق أنه يستحيل على الهوية الواحدة أن تنعزل في هذا العالم الذي يعرف ما يمكن تسميته "تدافع الهويات"، بل إن «الهوية الذاتية تتكون وتتبنى داخل الصراع، وضمن العلاقة مع هويات أخرى مختلفة. فكل إنسان ينخرط، في الوعي الذاتي

العام، داخل حقل الهوية الذي يتجاوزه».[35] كذلك، لا يمكننا الحديث عن هوية جديدة تماماً، أو "منقولة" بالكامل عن الآخر؛ إذ لا يمكن إلغاء التاريخ وثقافته.

فلعلّ الصواب في الاعتراف بمقولة الهوية وأهميتها الحضارية، من دون السقوط في التقوقع والانغلاق على الذات. لكن هل هذه الهوية معطى ثابت، أو هي بناء متجدد؟

الهوية المغربية بين الثبات والصيرورة

يقول محمد سبيلا: «إن مفهوم الهوية الثقافية والاجتماعية ذاته تتجاذبه رؤيتان: رؤية سكونية أو ماضوية، تعد الهوية شيئاً ناجزاً بصورة نهائية، وهي رؤية ينبني عليها تصور أيديولوجي سكوني للهوية، يرى أن المهمة الأساسية هي المحافظة على هذه الهوية، وحمايتها من عوادي الزمن، والاستلهام المستمر للماضي؛ بوصفه الصورة المثلى والذهبية للهوية التي يتعين حراستها والمحافظة عليها. أما الرؤية الثانية فترى أن الهوية هي شيء يتعين على المجتمعات والثقافات اكتساحه باستمرار، وصناعته مجدداً؛ لأن النموذج الأمثل للهوية في إطار هذا التصور نموذج مستقبلي».[36]

في هذا السياق، ينكر الخطيبي أن تكون للذات هوية ثابتة؛ فالهوية أثر للزمن، فهي أمر في صيرورة دائمة. ويرى أن الهوية الواحدة "هوية لاهوتية"، فالهوية - إن وجدت - لا تكون إلا تعددية.[37] ولذلك يقول: «لنأخذ الإنسان العربي، وعلى وجه التحديد الإنسان المغربي، فإننا نلاحظ أنه يحمل في أعماقه كل ماضيه: ما قبل الإسلامي، والبربري، والعربي، والغربي. أهم شيء إذن، هو ألا نغفل هذه الهوية المتعددة التي تكون هذا الكائن. ومن ناحية أخرى يجب أن نفكر في الوحدة الممكنة بين هذه العناصر جميعاً. لكنها وحدة غير لاهوتية تترك لكل عنصر نصيبه من التميز، وتتيح بالنسبة إلى المجموع حرية الحركة».[38]

إنها، كما لاحظ محمد الشيخ، هوية الخطيبي التعددية، مقابل هوية العروي التوحدية: الوحدة، واللغة، والهوية الوطنية.[39]

لكن العروي، حين يتحدث عن الهوية الوطنية للمغرب، إنما يسجل ما يوحي به تاريخ المنطقة منذ البدايات إلى اليوم. وهذه قاعدة صلبة في النظر، ولا يمكن إنكارها. من جهة أخرى، صحيح أن الهوية لا تثبت على حالها طوال التاريخ، بل تتغيّر معه، لكن ليس إلى درجة أن تصير هوية أخرى لا علاقة لها بالهوية السابقة. فهذا خطأ التطوُّريِّين في هذا الباب، يتصورون كل أمر متبدلاً كأنه لا شيء من هذه الدنيا بثابت.

والخلاصة أن الهوية تركيب ثابت ومتطور في آنٍ واحد، فالإطار العام واحد وثابت، لكن المحتويات مرنة وقابلة للتغيّر. ولعل هذا ما كان يرمي إليه أفاية، حين كتب قائلاً: «إن هوية العربي، عبر تكوُّنها التاريخي والرمزي والديني - مادام الإسلام كان تركيباً لكل الثقافات التي كانت موجودة في المجتمعات التي قام بإدخالها إلى العقيدة الإسلامية - تشكِّل هوية واحدة متعددة المضامين، عُبِّر عنها داخل أنساق رمزية وثقافية تشترك فيها كل الشعوب العربية».[40] أو يمكن أن نتحدث - مع الجابري - عن هوية كبرى، هي الثقافة العربية والإسلامية، وهويات صغرى: عرقية، مذهبية، دينية، طائفية.[41] وقد يكون الدين بالمغرب هو الجامع العام، كما قد تكون الثقافة العربية ولغتها بالمشرق هي الإطار الكبير، ثم تحتها تبرز هويات أخرى.

وهكذا نرى، بوضوح، أن موضوع الهوية ليس وليد اليوم، وأنه لا بد أن ننعطف إلى التاريخ؛ نتأمله، ونبحث فيه عن جذور هذا الجدل "الهوياتي"، ونبدأ بإطلالة سريعة على الزمن القريب.

بروز مسألة الهوية الوطنية والظهير البربري

أدت محاولة الفرنسيين إلى شق الصف المغربي إلى إلحاح الفكر الوطني على مسألة الهوية. يقول المالكي: «شكل المساس بالهوية محور الاستراتيجيا الاستعمارية بالمغرب العربي، وموجهاً سياستَها في التوسع والانتشار.. وفرنسا، في إجهازها على مكونات الشخصية المغربية، لم تقدر مكانة الإسلام في صيرورة الإنسان المغربي (..) لقد مُسَّ المغاربة في إسلامهم، وهذا ما يسوغ تمسكهم العميق والمتواصل بكل ما يعد مقوماً من مقومات انتمائهم الديني والحضاري، وهذا أيضاً ما يؤكد ذلك التداخل والتكامل بين العروبة والإسلام بهذه المنطقة من العالم العربي».[42]

ولذلك، توجه الوعي الوطني، بصفة مبكرة، نحو مسألة الهوية، فقد «راح يعيد طرح مسألة التأسيس التاريخي للأمة والمجتمع المغربيين من زاوية أن لحمة هذا التأسيس (انصهار العنصرين الأمازيغي والعربي، وتكوين الثقافة المغربية القومية المشتركة) هو ما يشكل بؤرة الاستهداف الاستعماري»؛[43] ولذا، ليس مصادفة أن تكون سنة 1930 حدّاً فاصلاً في تاريخ المغرب.

ويوجد تصور شائع، يرى أن ظهور الحركة الوطنية المغربية يعود إلى صدور الظهير البربري في 16 مايو 1930، فقد كانت خطة فرنسا بهذا القانون أن تفصل المناطق الأمازيغية عن المناطق العربية، بحيث لا تخضع الأولى لأحكام الشريعة والفقه الإسلاميين، بل إن كل شيء يتم وفق الأعراف الأمازيغية المحلية، بما في ذلك شؤون الأسرة.[44]

لكن بعض الباحثين ينكر ذلك، ويثبت أن الأسئلة الكبرى للوطنية المغربية طُرحت قبل ذلك، وجرى حولها نقاش وجدال واسعان.[45] إن الذي أدى إلى ظهور

هذه الحركة ليس الظهير البربري، بل هو الاستعمار المفاجئ، وفشل المقاومة العسكرية في طرده. ولذلك يعود كاني بالحركة الوطنية إلى سنة 1925. [46]

لكن، من دون شك، كان للظهير البربري الأثر الأكبر في تنبيه المغاربة للأخطار المهددة لهويتهم، وهكذا أصبحت القضية، منذ ذلك التاريخ، موضوعاً رئيسياً للتفكير والنضال.

ترابط سؤالَي الإصلاح والهوية في التاريخ المغربي الحديث

شعر المغرب، أمام التهديد الفرنسي، بضرورة الإصلاح منذ القرن التاسع عشر، وخاصة بعد حربي إيسلي وتطوان. وكان الإصلاح، على قاعدة الدين والسلفية، مدخلاً للمحافظة على الهوية. يقول عثمان أشقرا: «إن بوادر فكر وطني مغربي جديد ومتجدد برزت في ثلاثينيات القرن الماضي، متمحورة حول الانتقال من موضوعة مطلب الإصلاح إلى موضوعة مطلب الهوية. ولقد لعب علال الفاسي دوراً رائداً وبارزاً في تحقيق هذا الانتقال المتمثل في تجاوز المنحى الإصلاحي الاجتماعي الصرف إلى منحى أوسع وأعمق، يطرح قضايا وإشكاليات الذات الوطنية والهوية المغربية».[47] ويقول المالكي: وجد المغرب في الإصلاح، ولاسيما في إصلاح الدين، مدخله لصون هويته واسترجاع عزته. فإصلاح الدين كان يعني، في وعي النخبات المغربية، استرجاع مكانة الإسلام المدنية والحضارية، كما كان يعني مقاومة الاستعمار، وتطوير مؤسساتها ونظام حكمها.. ولذا، قلما انفصلت الدعوة إلى تطهير الدين عن المناداة بإصلاح نظم الحكم وتنشيط أجهزته وتنظيماته.[48]

وقد ربط الفكر الوطني النهضة، لا بالتجديد الديني فحسب، ولكن بإصلاح التعليم ولغته العربية أيضاً. يقول المالكي: «إن الدفاع عن اللغة والتعليم، قد احتل

المكانة والاهتمام ذاتهما وهما اللذان أعطيا لإصلاح الدين بوعي النخبات المغربية وإنتاجاتها النظرية، بل نُظر إلى إصلاح اللغة كشرط لنجاح الإصلاح ككل (..) تلك هي المعادلة التي ستحكم النخبات المغربية وهي تفكر في إدراك ظاهرة الاستعمار وتحديد البدائل لتجاوزها».[49]

وقد كان مطلب إصلاح التعليم مجمعاً عليه؛ إذ إن «الدعوة إلى النهوض باللغة ونظم التعليم لم تكن مقصورة على رواد السلفية وزعمائها، بل شكلت أيضاً مطلباً ضمن برامج التيارات التي اعتمدت النموذج الأوروبي مصدراً مرجعياً لتفكيرها وموجهاً لممارستها».[50]

مصطلح الإنسية المغربية

يقترح علال الفاسي مفهوماً آخر، تمكن قراءته بوصفه رديفاً للهوية، كما تمكن قراءته بوصفه يدل على الجوهر الإنساني الذي يميز هذه الهوية، وهو الإنسية، فهي «نظام كوني يُعد الإنسان فيه مكرماً مفضلاً على سائر المخلوقات التي خُلقت من أجله، وهي علاقة الكون بالإنسان».[51] «وتعرف الإنسية، بمقتضى هذا، كما يأتي: أن يحقق الإنسان داخله، عن طريق إشعاع الجمال الاجتماعي، غاية العالم وغاية الإنسان».[52]

ويثبت علال، أولاً، وجود "الإنسية الإسلامية"، وقد احتوت على إنسيات عربية وعجمية، بحسب معطيات كل أمة وكل جنس، والتعرف إلى كل واحدة منها سبيل لمعرفتها في جملتها.[53]

ولذلك، فإن للمغرب إنسيته الخاصة، بل إن «المغرب، كأمة مسلمة، لها في جاهليتها من التطور الحضاري ما يعطيها الحق بأن تطالب بإنسيتها قبل الإسلام،

التي تجلت في كفاح ملوكها للمحافظة على الجنس والقومية، ونضالها الدائم للذين يحاولون احتلالها، وفي هذا التعشق الكامل للحرية الذي جعل من شعبنا شعبَ الأمازيغ (..) فحينما جاء الإسلام ارتضته أمتنا ديناً وارتضت العربية لغة لها. وأصبحت عبقرية المغاربة تمتزج بالعطاء العربي الإسلامي، وتكون امتداداً لروح الإنسية المغربية القائمة على العناصر الثلاثة التي ذكرناها».[54]

الجذور التاريخية للهوية المغربية

ما يشير إليه علال في آخر كلامه، يتفق عليه أكثر المؤرخين؛ فقد كانت منطقة شمال إفريقيا شديدة التمسك باستقلالها، حتى إنها حاربت الدخلاء حرباً شرسة. وهذه المقاومة هي التي حفظت هوية المنطقة وثقافتها.[55]

وإذا كان الرومان قد نجحوا في احتلال المغربين: الأوسط والأدنى، لبعض الفترات، فإن المغرب الأقصى «هو الوحيد في شمال إفريقيا الذي لم يخضع كلياً من طرف الغزاة الأجانب حتى ظهور العرب في نهاية القرن السابع (..) أما العثمانيون.. الذين أصبحوا سادة العالم العربي كله فلم يتمكنوا من فرض أنفسهم على المغرب الواقع في نهاية حدود إمبراطوريتهم الغربية».[56]

وعلى الرغم من ذلك، فقد أنكر بعض المؤرخين الاستعماريين أن المغرب الأقصى كان أمة مستقلة ذات شخصية واضحة. وهذا ما دعا كاني مثلاً، إلى تأليف كتابه المعروف، فحاول أن يثبت فيه أن العناصر الأساسية لكل قومية (الحكم، والشعب، والأرض) توافرت طوال تاريخ المغرب.[57]

وهذا، أيضاً؛ ما يفسر قصر فترة الاستعمار الفرنسي للمغرب؛ إذ لم يتجاوز نصف قرن من الزمن.

يقول الجابري: إن خصوصية المغرب الأقصى في موضوع الهوية ترقى إلى قرون عدة قبل الإسلام؛ نظراً إلى مجموعة معطيات جغرافية وتاريخية كانت - وماتزال - ذات أهمية كبرى على صعيد تشكل الوعي بالهوية الوطنية في المغرب، أمس واليوم، فعليها تتأسس فكرة "الوطن"،[58] بل يمكن التأكيد، من دون تردد، بأن المغرب هو الوحيد، من بين الدول العربية والإسلامية، الذي ظل فيه المجال السياسي الإسلامي التقليدي، بصورته الأولى، قائماً منذ العصر العباسي الأول إلى اليوم، وهو نفسه العصر الذي قامت فيه بالمغرب دولة مستقلة عن الخلافة العباسية، هي دولة الأدارسة. والمقصود أن الهوية الوطنية في المغرب اتخذت مساراً مختلفاً عن مسار "الهوية الجامعة".[59]

مكونات الهوية المغربية وخصوصياتها

يرى علال الفاسي أن مكونات الهوية المغربية هي الأرض، وما يسميه النموذج النفسي، ثم روح العصر. أما الأرض، فإن موقعها الجغرافي يجعلها تتصل بأوروبا شمالاً، وبالمشرق شرقاً، لكن «هذه الطبيعة الأرضية المغربية لم تستطع أن تجد النموذج النفسي الذي يمكن أن تتحد معه إلا في المثل العليا التي وردت عليها عن طريق البَر».[60] فالمغرب انفتح على العالم براً لا بحراً.

وأما النموذج النفسي فشرحه أن «المغربي، منذ كان، وفي كل أطواره التاريخية، لم يقبل أن يكون تابعاً لسلطة روحية خارجة على الوطن. فقد اعتنق المسيحية، ولكنه رفض أن يخضع للكنيسة الرسمية، واعتنق الإسلام، ولكنه رفض أن يتبع الخلافة العباسية، بل حتى الأموية التي كانت بجانبه بالأندلس. وليس أدل على هذه العقلية من دراسة الطرق والزوايا الموجودة في المغرب، فإننا لا نجد واحدة منها تخضع لمشيخة رسمية خارج الوطن. إن ذلك لم يقع بيد الحاكمين، ولا بتدبير الملوك، ولكنه

وقع بطبيعة الوطن المعتز بكيانه الخاص، وبطبيعة المغربي الذي يقبل المبدأ، ولكنه لا يقبل أن يستعبده أحد من أجله».[61]

وروح العصر هي الرغبة الدائمة في التجدد والتحول؛ ولذلك تأثرت العقلية الوطنية بالسلفية التي تعني تجديد الصلة بالدين وأصوله النقية.[62]

ربما كانت الطريقة التقليدية للحديث عن الهوية المغربية هي حصر مكوناتها في العناصر الثلاثة: الإسلام، والأمازيغية، والعربية.[63] وقد حاول علال الفاسي النظر إلى الموضوع بصورة مختلفة، وإن كانت تؤدي إلى النتيجة نفسها، كما سبق.

ولذلك، سنعود، الآن، إلى بعض هذه المكونات للهوية المغربية، ونتأمل منها دور كل من الإسلام والجغرافيا، ووظيفتهما في تشكيل هوية البلد.

التوجه الشرقي للمغرب منذ القديم

رأينا أن المغرب انفتح براً لا بحراً؛ ولذلك كانت صلاته بالمشرق قديمة جداً، تعود إلى ما قبل الإسلام، ولم يوجد ما يماثلها، البتة، مع الشمال. يقول المؤرخ أحمد التوفيق: «إن الأمازيغ قد قاموا قبل مجيء الإسلام باختيارين: أولهما ترجيح التوجه المشرقي على الارتباط مع شمال حوض البحر المتوسط، وثانيهما رفض الاندماج في المدينة الرومانية؛ حيث آثروا الانكفاء إلى الجبال وأعماق الصحراء كمنطلق للمقاومة».[64]

وقد كان للوجود الفينيقي بالمنطقة أثر مهم في تقريب الأمازيغ من الثقافة الشرقية. يقول جلبير شارل - بيكار: «إن تأثير قرطاج هو السر فيما يشعر به البربر من ميل نحو الشرق، برغم جوارهم لأوروبا». وهذه فكرة ألح عليها المؤرخ الفرنسي، إرنست جوتييه، كثيراً؛ لأنها تفسر في نظره، سهولة الفتح العربي

للمغرب.[65] ولذلك، فإن الأمازيغ تبنّوا الثقافة الفينيقية، حتى بعد اندثار قرطاج. يقول كامبس: «بعد أن تحرر المغرب من مراقبة قرطاج الدقيقة، وقبل أن يخضع لروما، كان في وسعه أن ينمي بذور ثقافته الأصلية، الإفريقية والمتوسطية في آنٍ واحد، لكن ماسينسن فضَّل أن يتبنى ثقافة قرطاج».[66]

وتوجد نظرية مشهورة تُرجع نجاح الفتح العربي في اكتساب شمال إفريقيا إلى الأصل الإثني الواحد للعرب والأمازيغ. بينما توجد نظرية ثانية، وهي اشتراك العرب والأمازيغ في ثقافة واحدة أو متقاربة.[67] من ذلك أن الطابع البدوي، وأسلوب العيش لكل من العرب والبربر قرّبا بينهما. إضافة إلى أن البربر المتمدنين تقبلوا النظام الجديد وما وفّره من استقرار. ولم يعمل العرب المستوطنون أيضاً، على طرد السكان الأصليين، كما قدّم نظام الولاء باباً لانضمام رؤساء الأمازيغ إلى كبار العرب.[68]

ولم يكن خروج المغرب على هيمنة الدولة العباسية لأنه يرفض فكرة الخلافة، بل لتصرفات بعض الولاة؛ ولذلك، «واجه المغاربة في وقت مبكر من إسلامهم قضية تعامل بعض ولاة الدولة المشرقية الذين حولوا الدعوة إلى أفعال سبيٍ وجباية، فاضطروا إلى تحقيق الاستقلال بالانقطاع الإداري عن الإمبراطورية، مع الاستمرار في تقدير دور الخلافة الرمزي، ولاسيما في عهد المرابطين».[69]

الإسلام في الهوية المغربية

كتب الأمريكي لاندو، كلمة مختصرة، لكنها بليغة، وجدّ معبرة عن مكانة الدين في المغرب، قال: «من دون الإسلام يجد المغربي نفسه من دون بوصلة ولا مرساة».[70] فقد صاغ الإسلام شخصية البلاد، وأسهم، بشكل هائل، في تحديد ملامحها، بحيث لا يمكن - إلى اليوم - تصور المغرب من دون إسلام. يقول

الودغيري: «إن هوية المغرب هوية إسلامية بالأساس، والإسلام هو نواتها المركزيـة، والثابت الذي لا يتغير من بـين مكوناتهـا الأخـرى، وعـلى هـذا الأسـاس توحـدت مشاعر المغاربة، وإليه احتكموا في كل خلافـاتهم، وبـه تغلبـوا عـلى كـل نـوازعهم، وانتصـروا في كل معاركهم وتحدياتهم. ولم يتغلبوا أو يتوحدوا لكونهم عرباً أو كونهم أمازيغ. وحتى العربية، لم تحتل مكانتها في نفوسهم إلا لكونها لغـة القـرآن الكـريم.. وليس لأنها لغة العرب».[71]

وتتبع هذا الأثر الكبير للإسلام في المغاربة، مـن حيـث التـأريخ والأسـباب والعوامل، يحتاج إلى دراسات خاصة، غير أنه يمكننا أن نسجل مثلاً، أن الأمازيغ اختاروا اعتناق الإسلام طواعية، كما اختاروا العربية لغة للسياسة والثقافـة.[72] ولم يكن باستطاعة العرب أن يفرضوا عليهم الإسلام والعربية لسببين رئيـسيين: الأول أن الأمازيغ شعب حر شديد المراس، وقد قاوم الرومان والونـدال قرونـاً، فلم يخضع لهم ولا لما يعتقدون.[73] والثاني أن عـدد الفـاتحين العـرب كـان قلـيلاً، فحتى لو أرادوا فرض الإسلام عليهم لم يكونوا ليستطيعوا ذلك. كما أن الهجرات العربية اللاحقة ذابت في البحر الأمازيغي.[74] ولذلك، ولا شك - كـما قـال أحمـد التوفيق - أن الذي حدث هـو «الانـدماج في ديناميـة أسـلمة مـن الـداخل، أصبح فيها الإسلام قضية داخليـة تـولى المغاربـة ترسـيخه بأنفسـهم عـبر الأجيال، وفي سيرورة لم تنقض تموجاتها إلى يومنا هذا».[75]

كيف استطاع الإسلام أن ينجح فيما لم تنجح فيه، من قبل، المسيحية الرومانيـة؟ لقـد أعـطى الإسلام لسكان شـمال إفريقيـا الأيـديولوجيا اللازمـة - التـي طالمـا افتقدوها - لبناء كيان سياسـي وحضاري مستقل وخاص بهم. فقد أوقفـت رومـا،

بالقوة، تطور المغرب العضوي التلقائي لمدة طويلة جداً.[76] فلما جاء الإسلام، قدّم للأمازيغ فرصة تاريخية لانطلاقة حرة جديدة. يقول العروي: «المعطى الأول هو أن المغاربة رفضوا، باستمرار وبعنف متزايد، استغلال الأجانب، وعقدوا العزم على استئناف المسيرة التي أوقفتها روما. في النهاية، تحقق حلمهم، وحققوا استقلالهم، ولكن - وهذا هو المهم - تحت راية نِحلة إسلامية».[77]

لقد كان الإسلام فاصلاً بين تاريخين في المغرب، وهنا يتساءل العروي: «متى انتهت الحقبة الأولى التي كان المغرب في أثنائها منفعلاً أكثر مما كان فاعلاً؟ أقترح أن يكون تاريخ نهايتها في أواسط القرن الثامن (م)؛ أي القرن الثاني (هـ)، عندما اعتنق الدعوة الخارجية فتحرر من التبعية، وأخذ زمام المبادرة التاريخية. وقد أعانت الدعوات الحزبية الإسلامية على تأسيس سلسلة من مدن-دول، توسعت بعدها إلى إمارات، ثم إلى خلافات».[78]

وهكذا امتزج الدين بالوطنية امتزاجاً كاملاً، بحيث لا يمكن الفصل بينهما، فقد جمع الإسلام المغاربة ووحّدهم بما أنه كان انتماءً متعالياً على جميع الخصوصيات المحلية، بينما ثبَّت في نفوسهم انتماءً أكبر إلى الأمة الواسعة.[79] يقول كاني: أعطى الإسلام، على الأخص، شرعية للفكرة الوطنية، وقوّاها بثقله الروحي والرمزي والتاريخي، كما سمح باستيعاب الرسالة الواردة من الشرق، من دون إلغاء التراثين: الأوروبي والإفريقي.[80]

وفي هذا السياق، لاحظ جوليان أن أي غزو مسيحي للمغرب، كان يؤدي دائماً إلى يقظة دينية؛ ولذلك، كان في التاريخ المغربي «كل تدخل للأجنبي يفيد الأصولية الإسلامية».[81]

من خصوصيات الممارسة الإسلامية بالمغرب

إذا كان الإسلام مكوناً رئيسياً للهوية المغربية، فإن المغاربة احتفظوا ببعض الخصوصيات، «فعملوا على توحيد مجتمعهم، لا من جهة العقائد، ولا من جهة الفروع، فتخلصوا من الطائفيات، وانصرفوا إلى دراسة الإنسان وعلاقته بالطبيعة، متجنبين بقدر الإمكان كل الأبحاث الميتافيزيقية التي لا يمكن لإنسان إدراكها إلا عن طريق النقل».[82] وهذا التوحيد أثمر اختيار طريقة أبي الحسن الأشعري في العقيدة وعلم الكلام السنيين، ومذهب الإمام مالك في الفقه، وأسلوب الجنيد في التصوف. وهو ما أشار إليه الشيخ ابن عاشر في أشهر المنظومات الدينية المعتمدة في المغرب طوال القرون الأخيرة:

وبعدُ فالعونُ من اللهِ المجيدْ *** في نظمِ أبياتٍ للأُمِّيِّ تُفيدْ

في عَقْدِ الَاشعَرِي وفقهِ مالكِ *** وفي طريقةِ الجنيدِ السالكِ[83]

وقد استمر العمل بهذه الخيارات إلى اليوم.

وتجدر الإشارة إلى فرق بسيط، لكنه مؤثر، في موقع الإسلام، أو في وظيفته، بين الجناحين الشرقي والغربي من الوطن العربي. ففي الشرق، أقليات غير مسلمة، لها وزنها وأهميتها، على تفاوت من بلد إلى بلد، ولذلك، قد يُحتاج إلى تأكيد العروبة بقدر أكثر أحياناً؛ بوصفها الجامعة. لكن في الغرب الإسلامي، يوجد تنوع آخر، ليس دينياً، ولكنه لغوي و"عرقي"، ولذلك، تكون للإسلام هنا وظيفة مهمة جداً، هي الوظيفة الجامعة، وهي أقوى من العروبة.

الخصوصية الوطنية لا تلغي الانتماء العربي

لا تعارض بين انتماء المغرب إلى الأمة العربية، وبين استقلاله واحتفاظه ببعض الخصوصيات الحضارية والثقافية. وفي هذا الإطار يحذر الودغيري من «تلك

الدعوات المتطرفة المغالية في المناداة ببعض الخصوصيات المغربية التي تظهر المغرب وكأنه جزيرة منفصلة تمام الانفصال، وفي كل شيء، عن جيرانها وشركائها في العقيدة واللغة والدين والحضارة والتاريخ والجغرافيا (..) على حين أننا نعلم أن المغرب لم يكن – ولن يكون – له وجود خارج المجموعة العربية الإسلامية (..)، وهذا لا نعني به نفي الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للمغرب، وإنما نعني بذلك أن المغرب، كبقية البلدان العربية الإسلامية الأخرى، تحيط به دائرتان صغرى وكبرى: الصغرى هي دائرة العناصر الخصوصية التي تجعل منه بلداً له سيادته وكيانه ومقومات شخصيته. والكبرى: دائرة العناصر المشتركة بينه وبين بقية المجموعة العربية الإسلامية. وهاتان الدائرتان متداخلتان، بحيث لا يمكن فصل إحداهما عن الأخرى».[84]

عن العروبة ومعناها

العروبة نسبة إلى العرب، لكن، بالتدريج، اتسع مدلول لفظ "العرب" خلال القرون التي تلت ظهور الإسلام وانتشاره.[85]

وقد ساعدت الهجرات العربية على توسع العربية، لكن هذه اللغة انتشرت، حتى في البلاد التي لم تستقبل هجرة عربية مهمة، ولهذا يلاحظ أنطونيوس أنه «من بين البلاد المتاخمة لحدود الجزيرة العربية، استوعب القسمان المعروفان اليوم باسم فلسطين وشرق الأردن أكبر نسبة من العنصر العربي، وكان حظ بلاد الشام والعراق دون ذلك، وحظ مصر أقل منها»،[86] ثم كان حظ المغرب أقل من مصر.

ويحدد أنطونيوس الوطن العربي بالذي تحققت فيه ثلاث نتائج دائمة: سيادة اللغة العربية، واقتباس العادات العربية ومناهج التفكير، واستيطان جماعات كبيرة

من العرب وامتزاجهم بأهل البلاد.[87] ثم عاد وكاد يحصر العروبة في اللغة خاصة: «أدلّ تعريف بهم أن يقال إنهم الذين أصبحت العربية لغتهم الأصلية».[88]

فالعروبة، إذاً، هي عروبة اللسان والثقافة، فهي فوق الاختلافات الدينية أو العرقية. ولكن، لمَ يُشترَط أن تكون العربية لغة الشخص الأصلية حتى يكون عربياً؟ ومادامت العروبة هوية لغوية، لا إثنية، فلنعد كلّ من يتحدث العربية ويحمل همّاً عربياً إنساناً عربياً، فالصابئ واليهودي والمسيحي، إذا تحدثوا العربية واكتسبوا ثقافتها فهم عرب، والتركي أو الفارسي أو الأمازيغي، إذا تكلموا العربية واكتسبوا ثقافتها فهم عرب أيضاً. فالعروبة ليست قومية عرقية أو إثنية، بل انتماء لغوي وثقافي. هل يمكن أن نقول: إنه، بهذا المعنى، يكون الأمازيغ عرباً، وتكون بلادهم جزءاً من الوطن العربي، كما نعد مثلاً، المصريين اليوم - حفدة الأقباط - عرباً؟ هذا في الواقع رأي بعض روّاد الجامعة الإسلامية التي قدمت أصح الصيغ الفكرية التي نفت التناقض ما بين العروبة والإسلام، فالأفغاني يعد كل من كانت العربية لغته، والولاء لحضارتها موقفه، عربياً.[89] كذلك ابن باديس، يرى أن الرابطة اللغوية من أهم ما يوحد الأمم، وأن العروبة هي عروبة اللسان، ويستشهد لذلك بحديث منسوب إلى النبي الكريم: «أيها الناس، إن الرب واحد، والأب واحد، وإن الدين واحد، وليست العربية بأحدكم من أب ولا أم، وإنما هي اللسان، فمن تكلم العربية فهو عربي».[90]

هذه آراء تحتاج إلى بحث، والمقصود أن مفهوم العروبة بمنطقة المغرب العربي يحتاج إلى تطوير وإعادة نظر، حتى يتناسب والمستجدات الثقافية بها، كالأمازيغية وجدل الهوية، ويلائم الخصوصية المغربية. وقد كتب الجابري في العلاقة بين الإسلام والعروبة: «لم نشعر يوماً، نحن المغاربة، بأن هناك فرقاً بين الاثنين، أو بأن هذا الزوج

يطرح مشكلاً من نوع المشكل الذي يُطرح في صيغة الاختيار بين أحد طرفين». ولذلك، يرى أن أصل المشكلة بالشرق نقلها مفكرو مصر والشام من مشكلة محلية؛ بوصفها ردّ فعل على التتريك، إلى مشكل عام على صعيد الفكر النظري.[91] لكن هذا كان في الماضي، بل حتى الماضي القريب. أما اليوم، فإن الحركة الأمازيغية أعادت طرح المشكلة من جديد، وفي سياق جديد تماماً، فلا بد من إعادة النظر في مفهوم العروبة، وخاصة أن "العربي" - كما يقول الجابري نفسه - ليس وجوداً جامداً، ولا هو ماهية ثابتة جاهزة، بل هوية تتشكل وتصير.[92]

قيمة الانتماء العربي إلى المغرب

يلاحظ حمروش - عن حق - نوعاً من تراجع الإحساس القومي في المغرب بالانتماء إلى الوطن العربي، وبـ "الإيمان" بالشرق. وهو يردّ ذلك إلى عاملين: الأول «انتعاش الخطاب والثقافة الأمازيغيين، وهو انتعاش جعل مركزية المشرق العربي تخف إلى حدٍّ كبير لدى قسم كبير من المغاربة». والثاني ما سماه سحر المرجعية الغربية المتفوقة التي كسبت عقول النخبة وقلوبها.[93] ولا شك أن للشرق العربي مسؤوليته أيضاً، في هذا الوضع، بخفوت إشعاعه؛ ومن ثم، تقلص جاذبيته بين الأطراف المحيطة، وانكماشه حول نفسه، وفشله في كل المجالات التي تتعلق بالوحدة.[94]

لكن، مهما كان الواقع، فلا يجوز أن يفرط المغرب في انتمائه العربي الذي تكوّن عبر قرون. إن العالم يتشكل وفق فضاءات كبيرة، كالاتحاد الأوروبي، لأنه يدرك أنه لا مستقبل للدول الصغيرة. يقول منير شفيق: «إن الدولة القطرية غير مؤهلة في المدى البعيد لحماية حدود القطر، و"هويته ضمن حدوده"، وغير مؤهلة لحماية استقلاله إزاء العولمة والشرق-أوسطية، وغير مؤهلة لأن يكون لها مكان في عالم الغد الذي لن يحترم إلا القوى الكبرى؛ ومن ثم، فإن لم تنقذ بتحويلها إلى اتجاه

قطري-عربي، أو قطري-وحدوي فسوف تدمر ذاتها بعد أن تكون دمرت الأمة».[95] ودرس التاريخ صريح في «أن التجزئة في ظروف بلادنا لم تكن، تاريخياً، قابلة للحياة إلا إذا انجذبت للوحدة، وذلك بسبب افتقارها إلى الأساس الاقتصادي، ومعارضتها للإسلام».[96]

وبعض أوجه حركة التقارب التي نلاحظها اليوم في عدد من القارات يقوم على أساس لغوي، ولذلك صرح الرئيس الفرنسي الأسبق، شيراك، في 14 نوفمبر 1997 بأن «الفضاءات اللغوية الكبرى ستغدو هياكل قائمة الذات في اللعبة السياسية».[97]

ولا بد من التنبيه إلى أن الصلة بين المشرق والمغرب لم تضعف تاريخياً، وإن كان المؤرخون يسجلون تحولاً للمغرب نحو الاهتمام بالأندلس أكثر من الشرق، وذلك منذ القرن السابع إلى الحادي عشر الميلاديين.[98] لكن من السهل إدراك علة هذا التحول، فقد كان ضغط الممالك الإسبانية المسيحية على الأندلس كبيراً، ويهددها باستمرار، والمغرب هو الذي كان ينجد شبه الجزيرة.

إن الانتماء العربي إلى المغرب مكسب تاريخي، لا يجوز التفريط فيه، لا لمقتضيات مبدئية تتعلق بالهوية المشتركة والتاريخ المشترك فحسب، ولكن لاعتبارات مصلحية صرف أيضاً، فالعالم اليوم يتجمع في تكتلات تتجاوز الحدود القطرية الضيقة، لأنه يعي أن الكيانات الصغيرة ليس لها من حاضر، أو مستقبل. وبعض المناطق تجهد كثيراً لبناء هذه التكتلات، وللتقريب بين دول وشعوب، ما يفرقها أكثر مما يجمعها. ولعل أوضح الأمثلة هنا هو السعي الأوروبي الكبير نحو إنشاء فضاء أوروبي واحد، على الرغم من أن دوله خاضت حربين طاحنتين منذ زمن ليس ببعيد، وعلى الرغم من الخلافات بينها من كل نوع، وليس أقلها التعدد اللغوي الذي يتجاوز عشرين

لغة. بأي منطق، إذاً، نفرط نحن في هويتنا العربية التي تجمع تكتلاً سكانياً وتاريخياً واقتصادياً وسياسياً هائلاً، يمتد من المحيط إلى الخليج، ويشترك في الحضارة والدين واللغة والمصير؟ بأي معنى نفرط في وحدة لا نحتاج إلى بنائها من الصفر، كما يفعل غيرنا؟ وهنا يلاحظ الجابري أن «من الفوارق الرئيسية بين مشروع الوحدة العربية ومشروع الوحدة الأوروبية أن الأولى تؤسسها وحدة اللغة والثقافة - على المستوى العالِم على الأقل - بينما ترتكز الثانية على الاقتصاد والمصالح أساساً. ومعلوم أن الهوية الثقافية هي حجر الزاوية في تكوين الأمم، لأنها نتيجة تراكم تاريخي طويل. فلا يمكن تحقيق الوحدة الثقافية بمجرد قرار، حتى لو توافرت الإرادة السياسية، أما الوحدة الاقتصادية فهي، بالعكس من ذلك، لا تتطلب تراكماً تاريخياً، بل يكفي فيها قرار نابع من إرادة سياسية، يطبق عبر مراحل معينة».[99]

المغرب العربي: الفضاء والانتماء

لا يلغي الانتماء إلى الوطن العربي إمكان بناء وحدات إقليمية أصغر، على العكس، فهذا البناء سيساعد على تفعيل الفضاء العربي الواحد. يقول محمد تاج الدين الحسيني: «الوطن العربي - بحكم واقعه الجغرافي والاستراتيجي والعلاقات التاريخية بين أقطاره - مؤهل فعلاً لإيجاد تلك الوحدات الإقليمية التي تأخذ في الحسبان الخصائص الجغرافية لكل منطقة وأوجه التكامل الممكنة بين أعضائها (..) هذا الأسلوب، باعتبار أنه ينطلق من هاجس الأطراف المعنية في التعاون والاندماج، فإن حظوظ نجاحه في إطاره الإقليمي المحدود تبقى مضمونة أكثر، كما أن نجاحه يبقى مسوغاً مشروعاً لفكرة الوحدة الشاملة التي ستكون ظروف إنجازها بين أربع مجموعات أكثر ملاءمة منها بين أكثر من عشرين قطراً عربياً».[100]

وبالنسبة إلى المغرب، فالوحدة الإقليمية الطبيعية هي شمال غرب إفريقيا. صحيح أنه توجد صعوبة في ضبط مفهوم "المغرب العربي"، لكن العروي يرفض أن نستنتج من ذلك أنه لا يوجد تاريخ مشترك حقيقي لجميع شعوب المنطقة؛[101] إذ يتفق أكثر المؤرخين على أن منطقة المغرب العربي كانت شديدة التمسك باستقلالها، وأنها حافظت على هويتها وثقافتها.[102] واليوم «من النادر أن نجد مجموعة بشرية تحمل ما للمغرب العربي نفسه من عناصر التجانس والتطابق».[103]

وقد سعى كثير من الزعماء وأهل الفكر – مع مقاومتهم للاستعمار الفرنسي – لبناء مغرب عربي كبير، لكن الذي حدث هو تقوية الدولة الوطنية المستقلة.[104] ولذلك يرى تاج الدين الحسيني أن فكرة وحدة المغرب العربي كانت تعني في أذهان القيادات الوطنية وحدة العمل، وليس وحدة الهوية. ولذلك يؤكد أن كل خطوة وحدوية ينبغي أن تنطلق من استثمار المقومات الأساسية للهوية المغاربية، إلى جوار أمور أخرى.[105]

إن تطوير العمل المغاربي المشترك في سبيل تشكيل فضاء يعلو على الحدود الوطنية الضيقة أمر شديد الأهمية، وقد يكون صيغة وسطى بين الوحدة الشاملة، بالمفهوم الناصري، وبين الدولة القطرية،[106] وخاصة «أن التجارب التي مرت بها الدول المغاربية، منذ حصولها على الاستقلال، تؤكد عدم جدوى أي استراتيجية مبنية على التطور المنعزل».[107]

لا يجوز استغلال أخطاء التجربة القومية العربية، أو قصور الفكر القومي في بعض الجوانب، لهدم حقيقة انتماء المغرب إلى الوطن العربي، أو لإضعاف هذا الانتماء. ثم إنه ليس صحيحاً تحميل هذا الفكر وتجاربه كل ما نزل بالوطن العربي من كوارث أو مشكلات. ومسؤولية الأجيال الجديدة أن تعيد التفكير في هذه الأسئلة القومية، لا أن تتجاهلها أو ترفضها. يقول حمودي: «يظهر أن فكرة المغارب، ولكي

نحتفظ باستمرارها، ينبغي لها أن تهجر فكرة وحدة الدول المغاربية لصالح الاهتمام أكثر بأبناء الشعوب المغاربية وبناتها؛ قصد توطيد العلاقات بينهم، وبناء هوية مشتركة بشكل ملموس؛ لأن تلك المهمة هي التي ألمس أن الشباب على استعداد لتأدية ثمنها. وإذا قمنا بهذا الشغل المضني والطويل الأمد، فلربما تنبثق من الحوار الفعلي ومن الأرض وانطلاقاً منها، فكرة جديدة ومغرية للمغارب». [108]

روافد أخرى للهوية الوطنية

للمغرب روافد أخرى، يمكن اعتبارها ثانوية، لكن لها مكانتها الخاصة؛ ومن ذلك: الثقافة الأندلسية المهاجرة والمنفية، والرافد الإفريقي، والرافد الصحراوي. وحتى الرافد اليهودي الذي دمّرته الصهيونية، للأسف. إن الجرح المفجع بالنسبة إلى إدمون المليح هو هذه الهجرة الجماعية لليهود المغاربة، بشكل سريع ومفاجئ؛ حيث وقعوا تحت أسر الصهيونية ودعايتها، برغم أنه لم يكن يتهددهم أي خطر، لا في الحاضر ولا في المستقبل. ومن حوالي ثلاثمائة ألف في سنة 1960 لم يبقَ منهم بالمغرب اليوم سوى أربعة آلاف.[109] ولذا، كتب إدمون المليح إحدى أهم رواياته: **ألف عام بيوم واحد**؛ حيث وصف كيف ضاع وجود امتد عبر القرون في سنوات معدودات.[110]

ولا بد أن نذكر أيضاً، الرافد المتوسطي؛ حيث إن القسم الأكبر من الوطن العربي يقع على حوض البحر الأبيض المتوسط، وكذلك جميع الجنوب الأوروبي، ولذا، يقترح إيف لاكوست تسميته البحر الأبيض المتوسط الأوروبي-العربي.[111]

لا يمكن لأي دارس منصف أن يتغاضى عن حقيقة غلبة الصراع بين ضفتي المتوسط منذ الفترة الفينيقية-الرومانية، إلى زمن الاستعمار الحديث، مروراً بالصدام

الإسلامي-الأوروبي في العصر الوسيط. ويرى العروي أن قرطاجة، قديماً، قطعت علاقات المغرب بغرب المتوسط من الضفة الأوروبية، كما دفع الرومان الأمازيغ إلى الانكفاء بالداخل.[112] بينما هيمنت في المرحلة الإسلامية ظاهرة التنافس الإسلامي-المسيحي، وخاصة بالأندلس. وأخيراً، جاء الاستعمار، وفتح الجروح القديمة، وأضاف إليها جروحاً حديثة.

ولا نعني بهذا أن نؤصل لنوع من صدام الحضارات المتوسطية، بل الواجب هو السعي لبناء علاقة عادلة وندية وسليمة بين الضفتين، ودراسة الأسباب العميقة لظاهرة الصراع تلك، برغم ما يراه بعض الباحثين من أن صيغ التعامل الحالية بين ضفتي المتوسط هي، في جوهرها، استمرار لآليات اشتغال المرحلة الاستعمارية،[113] وأن نقطة الضعف الرئيسية في دعوات الاندماج المتوسطي هي «تغييبها للبعد التاريخي، بمكونيه القديم والحديث، في تشكيل الصورة الحالية للعلاقات المتوسطية، وهي علاقات قوامها تبعية البلدان العربية للبلدان الأوروبية».[114]

إن هذه العوامل وغيرها تقف في وجه حلم جاك بيرك بـ "الولايات المتحدة المتوسطية".[115]

لا يمكن، إذاً، الحديث عن هوية متوسطية للمغرب، لكن عن وجود متوسطي، ومن نتائج هذا الإقرار أن يكون للمغرب اهتمام باللغات المتوسطية، وخاصة في غرب المتوسط، وهي، أساساً، الفرنسية والإسبانية والبرتغالية والإيطالية.

ويلاحظ المعتصم - بمرارة - أن التعدد الثقافي الذي ترفع أوروبا شعاره هو تعدد في اتجاه واحد، فعلى حين تنفق دول جنوب المتوسط - وكلها عربية - جهوداً ممتدة، وأموالاً ضخمة لتعلم لغات شمال المتوسط وثقافاته أيضاً، فإن الاتحاد الأوروبي - برغم امتلاكه قدرات تقنية ومالية هائلة - لا يبذل أي جهد للانفتاح على

لغة جيرانه العرب؛ حتى إن نسبة متعلمي العربية بالمدارس الفرنسية، في إطار اختيار واحدة مما يسمونه "اللغات النادرة"، لا تتجاوز 0.07%. لكن هذا لم يمنع أوروبا من الاستنجاد بدول جنوب المتوسط، لمساعدتها على مواجهة تقدم الإنجليزية والأمركة؛ حرصاً على "التنوع الثقافي". ويتساءل المعتصم: كيف سيتحقق تعاون أو اندماج متوسطي مع هذا الوضع؟.[116]

ويعبّر المهدي المنجرة، بالمرارة نفسها، عن هذه المفارقة، فيقول، موجهاً كلامه للأوروبيين: «قد كنا مضطرين إلى تعلم أدبكم ومسرحكم وأشعاركم وموسيقاكم لأجل فهم قيمكم السوسيوثقافية، فأي مجهود قمتم به أنتم بالمثل؟»،[117] ولذلك «ليس هناك حوار مع الجنوب؛ لأن هناك مشكلة الاتصال الثقافي الحضاري، وقد برهن الغرب أنه غير مستعد الآن لتفهم قيم غير القيم الغربية (..كما) قرر الاستمرار في سياسته الاستعمارية، لا على الطريقة العسكرية والاقتصادية والسياسية فحسب، ولكن أيضاً عبر الهيمنة الحضارية والثقافية، وهناك تخوف لدى الغرب من القيم الحضارية في كل العالم غير الغربي».[118]

والذي يظهر أن أوروبا ليست جادة في التواصل مع الشمال الإفريقي، على الرغم من أن مصالحها على المدى البعيد رهينة بهذه المنطقة. ولذلك من المستبعد أن يقوم المغرب - كما أمل ذلك لاندو - بدور الوسيط بين إفريقيا المسلمة وأوروبا.[119]

ولذلك، لا نتفق مع مطيع حين كتب مدافعاً عن التوجه الأوروبي، بل حين يحمل المغاربيين فشل ذلك: «صحيح أن الجغرافية وحتمية الحداثة وضغط مسار التاريخ الدولي عوامل تجعل من الخيار الأوروبي يبدو وكأنه خيار طبيعي، منطقي، استراتيجي، وحيوي بالنسبة إلى المغرب وباقي الدول المغاربية الأخرى، لكن هل يمكن لدينامية الحياة

السياسية الداخلية لهذه الدول التي تتفاعل فيها عوامل نفسية وثقافية وعقائدية ولغوية، أن تساعد على إعطاء الأهمية المركزية للخيار الأوروبي؟».[120]

لا ندعو إلى القطيعة مع أوروبا، بل على العكس من ذلك، فإن القطيعة ضرورية مع الوهم الأوروبي. ولا ينبغي للمغرب تكرار خطأ تركيا التي حرصت طوال عقود على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وقدمت في سبيل ذلك تنازلات ضخمة، تتعلق حتى بجذورها التاريخية والقومية، ومع ذلك لم تجنِ شيئاً. فلا ينبغي للمغرب أن يفرط في انتمائه المغاربي والعربي والإسلامي ويجري وراء سراب أوروبا. كما لا يمكن القبول بمشروع برشلونة 1995 في ضوء وجود جسم غريب عن المنطقة ومصطنع هو إسرائيل. أما مشروع (5+5) فلم ينجح؛ لغياب التكافؤ والإرادة الحقيقية.

الفصل الثاني

العربية: مقوماتها ووضعيتها اليوم

على الرغم من المكانة المتميزة للغة العربية، بخصائصها الحضارية الرفيعة، وكونها اللغة الرسمية للبلاد، فإنها، في المنظومة التعليمية المغربية، تعيش أزمة حقيقية. وبرغم أنها تجمع بين كونها لغة مدرَّسة ولغة للتدريس، وعلى الرغم من الانتهاء من مشروع تعريب تدريس المواد الأدبية ومعظم المواد العلمية حتى البكالوريا، فإن واقع تدريس العربية يعاني مجموعة من الاختلالات على مستوى التدبير التربوي عموماً والمنهج البيداغوجي خصوصاً.

معركة العربية أيام الاستعمار

لقد نهج الاستعمار الفرنسي سياسة لغوية قائمة على أساس القضاء على اللغة العربية، ومحاربتها بكل وسائل التهميش والتحقير، وبالمقابل، عمل جاهداً على ترسيم الفرنسية، وتشجيع تعلمها، وخاصة في أوساط الأعيان، وفي المدن الكبيرة. ولما كانت اللغة العربية لغة القرآن الكريم، ووسيلة لربط المغرب بالأمة العربية الإسلامية، وبتاريخها الثقافي والحضاري، فإن الفرنسيين تيقنوا أن العربية هي اللغة الوحيدة التي كانت تملك مكونات الوجود الحضاري القوي؛ بوصفها من أهم مقومات الهوية الثقافية للمغرب، وبذلك تعمد الاستعمار إقصاء العربية عامة، والفصحى بصفة خاصة، من كل المجالات الحيوية في المجتمع، كالإدارة والتعليم والإعلام والاقتصاد.

ولم يكتف الفرنسيون بذلك، بل شنوا حملة منظمة شرسة على لغة الضاد، ونعتوها بأبشع الصفات والاتهامات. وفي المقابل، دافعوا بشكل صريح عن الدعوة إلى العاميات؛ بوصفها العربية الحديثة المتحررة من جمود الفصحى العقيمة وقيودها، وهكذا، حاولوا إشعال نار الفتنة بين اللغة العربية وأخواتها من لغات الشعوب الإسلامية ولهجاتها؛ لتحويل جوهر المعركة من صراع بين اللغة الوطنية واللغة الأجنبية الدخيلة إلى صراع داخلي بين المكونات اللغوية للدولة المغربية، كالأمازيغية والعامية المغربية.[1]

وفي خضم هذه المعاناة التي عاشتها اللغة العربية، تصدى كثير من علماء المغرب لهذه الحرب على الفصحى، ودافعوا عنها بأقلامهم الفياضة. ومن هؤلاء العلامة محمد الصالح، الذي تصدى لشبهة قصور العربية واتهامها بالعجز عن إيجاد المصطلحات العلمية والألفاظ التقنية، وأثبت، في مقال علمي بعنوان: «اللغة العربية والمخترعات العلمية»، قدرة العربية على تنسيق أسماء الآليات الجديدة.[2]

وبرغم الحصار المفروض على دعاة الفصحى من المستعمرين، فإن هذا لم يمنع المغاربة المخلصين من الإسهام في جريدة **السعادة**؛ دفاعاً عن العربية، فقد كانوا ينشرون مقالاتهم تحت أسماء مستعارة غير حقيقية، فمثلاً، في العدد 2341 من سنة 1922، نشرت **السعادة** مقالين: أحدهما لكاتب سمى نفسه "المناضل عن لغته"، والثاني تحت اسم "غيور على لغته".[3]

ومن هؤلاء المغاربة المنافحين عن لغة الضاد العالم محمد الأوراوي المتوفَّى سنة 1934، فقد دافع عن الفصحى ضد توظيف العامية،[4] وأبرز، بأدلة قوية، المكانة السامية للغة العربية بين اللغات الأخرى، في مقال له نشر في جريدة **السعادة** بعنوان: «اللغة العربية بين مهاب الأهواء والمؤثرات».[5] وفي هذا الاتجاه من الدفاع

عن العربية، نجد أيضاً، محمد الحجوي، المتوفَّى سنة 1956، والذي عُرف بدعوته القوية إلى تعلم دقائق العربية وتذوق جمال الفصحى قبل تعلم اللغات الأجنبية.[6]

وسيراً على هذا الدفاع الوطني الأصيل عن اللغة العربية، ظهر في المغرب كبار العلماء الوطنيين المخلصين لثوابت الأمة المغربية والثقافة الإسلامية. ومن هؤلاء النوابغ، نذكر العلامة الأمازيغي، المختار السوسي (1898 - 1963م) في كل مؤلفاته، وخاصة منها: **دروس من اللغة والأدب**، و**النقد الأدبي**. وكذلك علال الفاسي (1910- 1974م) في كتبه: **دفاعاً عن الأصالة**، و**السياسة البربرية في المغرب**، و**دفاع عن الشريعة**، ثم مقاله المنشور بمجلة **اللسان العربي**، سنة 1965، تحت عنوان: «فعالية اللغة العربية». كما نجد أيضاً، العلامة عبدالله كنون (1908 - 1989م) الذي دافع عن أصالة اللغة العربية في المغرب في كتابه القيم: **النبوغ المغربي**، وفي كتابيه: **التعاشيب**، و**أدب الفقهاء**، ثم إن المحدّث واللغويّ تقي الدين الهلالي، المتوفَّى سنة 1987، تصدى بدوره لظاهرة شيوع الأخطاء اللغوية في كتابه الشهير **تقويم اللسانين**.

العربية وتعثر التعريب بعد الاستقلال

هذه الجهود وغيرها أثمرت تكوّنَ اقتناع لدى المغاربة، بعد هذه المعركة الطويلة مع الاستعمار، بالأهمية القصوى لتحقيق مشروع الاستقلال الثقافي واللغوي، وأنه لا يقل قيمة عن الجهاد السياسي والعسكري الذي أخرج المحتل. فعملوا على بناء مدرسة وطنية قائمة على أربعة أسس؛ وهي: تعميم التعليم، ومغربة الأطر، وتوحيد السياسة التعليمية الوطنية، وإقرار العربية لغة رسمية. وكان هذا المشروع الوطني يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف؛ منها: إعادة العربية إلى مكانتها، والرفع من

مستواها، وتنميتها في أوساط المتعلمين، واسترجاع الهوية الثقافية، فضلاً عن تقوية التماسك الاجتماعي بين فئات الشعب المغربي ومكوناته، والإسراع في تنفيذ برنامج محو الأمية الشامل. وفي ذلك بناء نهضة حقيقية، وتنمية وطنية شاملة، وتعميق الشعور بالوحدة الوطنية.[7]

غير أن هذا المشروع نجح في أشياء وتعثر في أخرى؛ حيث انساقت المملكة المغربية، في حماسة لم تتسم بعقلانية وواقعية، ضمن مشروع وطني مستعجل قائم على أساس التعريب والمغربة ومواكبة العصر، فكان تعريباً غير منسق بين أجزائه، وغير منسجم بين مراحل التعليم، فمثلاً، عُرِّبت المرحلة الابتدائية من دون التفكير في مصير الحاصلين باللغة العربية على الشهادة الابتدائية، وخاصة أن المرحلتين: الإعدادية والثانوية ظلتا مُفرنستين، وهذا ما تسبب في نكسة وإحباط للمتعلمين، وتشويش على قدرات اللغة العربية لدى بعض الناس المترددين. وبعد المجهودات المضنية التي بذلها كبار علماء المغرب وخبرائه من ذوي التكوين اللغوي الأصيل، وهم الذين تخرجوا في جامعة القرويين بفاس، وكلية ابن يوسف بمراكش، ونحوهما، وبفضل الأبحاث العلمية لمكتب التعريب المغربي، تمت عقلنة تعريب المرحلة الابتدائية بتكوينٍ مواكبٍ لأطر المرحلة الثانوية، فانطلق، سنة بعد أخرى، إدراج العربية لغة لتلقين مختلف المواد العلمية والاجتماعية، كالفلسفة في بداية الستينيات، ثم نجح تعريب التعليم كله إلى حدود البكالوريا أو الثانوية العامة.

لكن التعريب انحصر في المرحلتين الأوليَيْن، من دون أن يشمل مرحلة التعليم العالي.[8]

ولذلك نلاحظ أنه، برغم أن التعريب، بمعناه الشمولي، قد انطلق من المغرب الأقصى بعد تأسيس المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي في 3 إبريل

1961، ثم بدأ المصطلح يستقر شيئاً فشيئاً في أذهان المشارقة الذين كانوا لا يطلقون لفظ التعريب إلا على الترجمة،[9] فإن هذا التعريب المغربي ظل يعاني مجموعة من الآفات الخطيرة التي أصبحت تهدد مكانة الفصحى وتطمس جمالية اللسان العربي الأصيل؛ حيث يتفق الباحثون، في تقويم عملية التعريب عبر تطوره التاريخي، على رصد مجموعة من الآفات التي تتجلى بشكل أساسي في ظاهرتين؛[10] وهما:

1. ظاهرة الجهل باللغة: ذلك أن جل المشتغلين بمشروع التعريب كانوا يعانون ضعف التكوين اللغوي، فهذا الجهل قد يكون في العربية، أو في اللغة الأجنبية، أو في اللغتين معاً.

2. ظاهرة التقصير: ويظهر هذا التقصير في التقاعس عن ضبط كل لغات القبائل العربية، وما ورد من مفرداتٍ في كلام الشعراء، وضعف الالتفات الى الألفاظ المولَّدة التي يحتاج إليها واقع العصر؛ وهذا ما أدى إلى قصور الثروة اللغوية في المعاجم اللغوية الحديثة، ثم إن هذا التقصير يبدو واضحاً أيضاً، من خلال عدم اتفاق المجامع اللغوية على توفير ووضع مجموعة من الأسماء العربية للمستجدات العلمية والحضارية وتنسيق أسماء الآليات والمخترعات؛ نتيجة للصراع القائم بين المحافظين والمجددين. وثمة تقصير آخر يكمن في عدم الالتزام بالقرارات اللغوية الصادرة عن هذه المجامع اللغوية في مؤتمراتها وندواتها؛ بسبب الاختلافات السياسية.[11]

ولعل من أبرز معوقات سياسة التعريب في المغرب، بحسب الباحثين، مجموعة من التحديات، وهي:

1. المعوقات النفسية والاجتماعية؛ حيث تتجلى الظاهرة الأولى في الفئة الاجتماعية المغربية ذات الارتباطات النفسية والمصلحية مع استمرارية مظاهر الفرنسة في

مجالات الفكر والحياة والاقتصاد في المجتمع المغربي. وتبرز الظاهرة الثانية في الوجود اللغوي والاجتماعي الحضاري المتميز لشريحة واسعة من سكان المغرب من ذوي الأصول الأمازيغية، وإن كان هذا الوجود، ليس مشكلة بذاته، بل إن المشكلة تكمن في استغلاله ضد العربية.

2. المعوقات الفكرية والثقافية، وهي تتمثل بالتيار التغريبي عند كثير من الأدباء والمتعلمين والمثقفين الذين يصرون، مبدئياً، على رفض كل عمليات التعريب، متهمين اللغة العربية الفصحى بالتحجر والجمود، وخاصة بعد أن حظوا بدعم من قادة الرأي والنهضة الثقافية، وبذلك فقد عملوا على تحويل جوهر القضية من الدفاع عن اللغة الأم إلى قضايا هامشية وصراعات مفتعلة.

3. المعوقات السياسية الخارجية، وهي متعلقة بضغوطات أجنبية صادرة من الدوائر العلمية والثقافية والسياسية في فرنسا، صاحبة المصلحة الأولى في إجهاض جهود التعريب وإفشالها في كل بلدان المغرب العربي.

إن المؤكد أن التعريب الذي يجب الدفاع عنه، هو التعريب الثقافي أو الفكري أو العلمي الذي لا يقف عند حدود تعريب المصطلح أو إدخال اللغة العربية في قطاع تهيمن عليه اللغة الأجنبية. إنه ذلك التعريب الذي يراد به تجاوز الانفصام بين اللغة والفكر وبين الاستهلاك والإنتاج، وكذلك اتخاذ اللغة العربية لغة التواصل الرسمي في جميع ميادين الحياة، ولغة تلقين المعارف وتدريس العلوم في مختلف مستويات التعليم، ولغة الإبداع في كل القطاعات والمجالات.

هذه المعوقات والآفات جعلت التعريب في المغرب يقع في مزالق لغوية كثيرة؛ من ذلك ما يتعلق بصوغ ألفاظ عربية جديدة، أو إحداث معانٍ جديدة لألفاظ عربية قديمة من أجل التعبير عن مفهوم علمي أو حضاري جديد. ومن هذه المزالق أيضاً، توظيف مصطلحات ذات دلالة مطابقة للمعنى المقصود لدى المعربين، لكن في غير سياقه المناسب، وذلك جراء سوء الفهم، ونتيجة لضعف الموهبة اللغوية، وانعدام الذوق العربي الأصيل.[12]

إن هذه المزالق التي رافقت التعريب المغربي أدت إلى نتائج سلبية، وخاصة تلك المتعلقة بالترجمة الحرفية، وتعجيم الأسلوب التعبيري بشكل يحتم ضرورة إعادة النظر في صوغ منظومة التعريب بمنهج علمي وتخطيط لغوي حكيم.[13]

من أسباب تعثر الاستقلال اللغوي المنشود

إذا كان مشروع تحقيق الاستقلال اللغوي باعتماد خطة التعريب قد فشل في المغرب إلى حدّ كبير، فما الأسباب الحقيقية وراء هذا الإحباط؟

مما لا شك فيه أن الاستعمار الفرنسي قد ترك إرثاً ثقافياً ثقيلاً في المغرب غداة الاستقلال، فكان أنصار الثقافة الفرنسية ودعاة التغريب من خريجي الجامعات الفرنسية والبعثات الأجنبية يحاربون العربية الفصحى، وخاصة أنهم حصلوا على امتيازات مادية ومعنوية بعد تكوينهم الفرنسي، وذلك بتقلدهم مناصب مهمة ومسؤوليات كبيرة في أجهزة الدولة، كما أن فئة أخرى من ذوي التكوين في الثقافة الفرنسية ظلت مبهورة بلغة الحضارة الفرنسية؛ بوصفها لغة العلم والازدهار. وعمد اللوبي الفرنسي من ذوي السيطرة على مراكز اتخاذ القرار، بأسلوب غير حضاري، إلى إقصاء كل دعاة التعريب عن

تخطيط سياسة التعليم، بل إنهم قد جعلوا من شروط الولوج إلى وظائف الدولة والقطاع العام إتقان اللغة الفرنسية، لا العربية، وخاصة في فجر الاستقلال.

ثم إن الضغوط الأجنبية على المغرب، وخاصة الفرنسية منها، أسهمت، بشكل كبير، في إفشال كل محاولة للتعريب الشامل؛ حيث كانت فرنسا تهدد المسؤولين المغاربة بوقف كل المعونات التقنية والاقتصادية، وبفرض عقوبات في حالة تنفيذ مخططات مشروع التعريب؛ وهذا ما أدى إلى وضع التخطيط اللغوي بالمغرب في يد دعاة الفرنسة الذين حاربوا العربية لحساب الحركة الفرنكفونية.[14]

وظائف العربية بالمغرب

وبرغم كل هذا، يمكن تأكيد أن اللغة العربية لغة وطنية أصيلة، دخلت المغرب مع الفتح الإسلامي؛ لتقوم، عبر تاريخ الحضارة المغربية العريقة، بأداء ثلاث وظائف أساسية؛ وهي: الوظيفة العقدية؛ بوصفها لغة الإسلام، والوظيفة الوحدوية؛ بوصفها شكلت المشترك اللساني بين المغاربة جميعاً، ثم الوظيفة الرسمية في الإدارة والإعلام وفي كل مؤسسات الدولة المغربية.[15]

وفي سياق الحديث عن وظائف اللغة العربية ودورها في ترسيخ الوحدة الحضارية والتواصل بين الشعوب العربية، فقد تحقق ذلك حتى في مستواها الأدبي الأدنى المتعلق باللهجات العامية، بشهادة أحد كبار علماء الغرب، بقوله: «إن العربية من أكثر اللغات انسجاماً، فهي، وإن كانت تحتوي على لهجات عدة؛ كالشامية والحجازية والمصرية والجزائرية، فإن هذه اللهجات لا تختلف فيما بينها إلا بفوارق طفيفة جداً. فبينما نلاحظ أن سكان قرية في شمال فرنسا لا يفهمون كلمة من اللهجات المستعملة في قرى الجنوب، نرى سكان شمالي المغرب الأقصى يتفاهمون

بسهولة مع سكان مصر والحجاز. وقد قال الرحالة بوركارد بأن كل من عرف إحدى هذه اللهجات فهم سائرها من دون عناء». [16]

مقومات اللغة العربية في عصرنا

لما تشرفت الأمة المغربية بترسيم اللغة العربية بالإجماع منذ الفتح الإسلامي، صارت رأسَ مال الهوية الحضارية لكل مغربي، ولاسيما أنها لغة عالمية حية، تمتلك مجموعة من المقومات القوية التي تؤهلها للاستمرار والعطاء الحضاري. ومن أهم مواطن قوتها طابعها القدسي ورمزيتها الإسلامية بالنسبة إلى ما يقرب المليار ونصف المليار مسلم، كما أنها لغة تتميز بالقوة العددية؛ حيث يتجاوز عدد الناطقين بها 350 مليوناً في مجموع بلدان العالم، ثم كونها اللغة الرسمية، أو الوحيدة، لدى 22 دولة عربية، وهي، بذلك، تأتي في المرتبة الثانية بعد الإنجليزية التي هي لغة رسمية لدى 48 دولة، بل إن رسمية اللغة العربية تمتد إلى المؤسسات الدولية والإقليمية، ومنها الأمم المتحدة وفروعها العالمية. ومما يدعم مكانة العربية في المغرب الأقصى أيضاً، أنها تمكِّن من التواصل الشامل مع الأقطار العربية كافة؛ فهي لغة التعليم والتعلم في الوطن العربي، وكذا عبر العالم من خلال الجاليات العربية والإسلامية التي تعدّ بالملايين، وبذلك فهي مؤهلة لتكون لغة التكامل الاقتصادي والسياسي، فالشعوب العربية قوة بشرية واقتصادية وسياسية كبيرة جداً. وأكثر من هذا، تمتلك العربية رصيداً حضارياً يثبت نجاعتها العلمية وريادتها الثقافية وعطاءها الإنساني المتميز. كما أنها أصبحت لغة الإعلام النافذة من خلال الدور الفعال للفضائيات العربية الناجحة، كفضائية **الجزيرة** على سبيل المثال، كما أضحت لغة مهمة في مجال شبكة المعلومات والتقنيات الإعلامية بنسب متزايدة،

بحسب مجموعة من الإحصائيات، إضافة إلى أنها غدت تحظى بالحقوق اللغوية للمواطنين، بسلطة القانون والتشريعات الدستورية، وهي، بكل هذه المزايا، تعد أقوى لغة سامية على الإطلاق.[17]

العربية في مغرب اليوم ووسائل النهوض بها

وضعية اللغة العربية في البلد

تمر العربية بأزمة واضحة في المغرب، تتجلى، بشكل بارز، في مجموعة من المظاهر السلبية؛ منها: توسع اللغات الأجنبية، وخاصة اللغة الفرنسية، وانتشار استعمالها، وهيمنتها على مختلف المجالات الحيوية: في ميادين التعليم، والإدارات العمومية، والمؤسسات المالية، والشركات الاقتصادية، ووسائل الإعلام. ومن ذلك أيضاً، تدهور مستوى تعليم اللغة العربية؛ جراء احتكار اللغة الفرنسية للقطاعات العلمية والتقنية في التعليم العالي، إلى جانب الازدهار غير المسبوق للتعليم الأجنبي بكل تخصصاته ومراحله المتنوعة، مع التسابق الحثيث على مدارس البعثات الأجنبية، وخاصة بعد فقدان الثقة بالتعليم العمومي الشبه المنهار.[18]

ونتيجة لهذا التهميش المتعمد، أصبحت اللغة العربية تعاني ضعف أدائها الوظيفي في الحياة العامة، برغم وطنيتها المرسَّمة في الدستور المغربي. ومما زاد من حدة هذه الأزمة مواقف العداء السلبي منها، وإذكاء صراعات غير معقولة لها مع اللغات الأجنبية والألسن الوطنية،[19] وذلك حين دخل بعض دعاة الأمازيغية والعامية المغربية في صراع مفتعل مع الفصحى؛ لتبقى الحصيلة النهائية هي هيمنة

الحركة الفرنكفونية، وسيطرة ثقافة اللغة الفرنسية ذات القيم الغربية على حساب كل اللغات الوطنية الأصيلة التي غدت ضعيفة. وزاد الأمر تعقيداً غياب سياسة تشريعية متوازنة للغات الوطنية.[20]

وبموازاة ذلك، نجد اللغة العربية في المغرب تعاني مواطن عدة من الضعف الفني،[21] وهي التي تحُول دون جعلها لغة وظيفية طيعة الاستعمال بشكل ميسر في مختلف مجالات التعبير والحياة، كما تحُول دون جعلها لغة التواصل والمعرفة كما كانت في مجدها الغابر. ويتجلى هذا الضعف في غياب معاجم عصرية ومتنوعة المواد والأهداف والأساليب، وقلة الكتب التي تبسط قواعد النحو والصرف بطريقة عصرية ذات فاعلية. كما يتجلى الضعف أيضاً، في عدم تجديد طرق التعلم والتعليم وتطوير كفايات المدرس تربوياً بشكل مستمر، فأساليب تدريس العربية مازالت تقليدية، غير جذابة، تعتمد التلقين المباشر، وتشتغل على نصوص غير مشكولة وغير مواكبة للعصر، وفي غيابٍ تامٍّ للأدوات الإلكترونية، ثم إن هناك نقصاً واضحاً في المؤلَّفات العلمية بالعربية، وفي الترجمات، إضافة إلى النقص الواضح في المصطلحات العلمية، وغياب دقتها الدلالية. والحقيقة أن هذه المحنة التي تعيشها العربية في المغرب نتيجة حتمية لمخططات المستعمر وتلامذته، ودسائسهم المستميتة، لإضعاف هذه اللغة العريقة، بشهادة كل الباحثين المخلصين في هذا المجال.[22]

ومن الاختلالات التي تعيشها العربية في المغرب ضعف إدارة المسألة اللغوية، وقلة الإنفاق عليها من طرف الدولة، وهذا ما يشير إلى عدم وجود إرادة سياسية كافية لتنمية هذه اللغة الرسمية الأم، وبذلك يكون المجتمع، بمختلف أطيافه، قد قصَّر في حماية لغته.[23]

ومن المفارقات العجيبة أن ترسيم اللغة العربية في الدستور المغربي لا يعدو أن يكون مجرد دعاية شكلية، فالترسيم الحقيقي، في الواقع العملي، إنما هو من حظ الفرنسية فقط. وبينما كنا نتطلع إلى تفعيل أكاديمية محمد السادس للغة العربية بنصوص تشريعية رسمية؛ بوصفها مؤسسة لغوية قادرة على تطوير اللغة العربية وتأهيلها لتصبح مندمجة في الحياة العامة، فاجأنا الدستور الجديد (سنة 2011) بتعويض هذه المؤسسة العلمية بالمجلس الوطني للغات والثقافة الوطنية.[24]

ومن عشوائية التدبير اللغوي أيضاً، أن تصرف الحكومة المغربية أموالاً باهظة بإيفاد معلمين وأساتذة إلى الدول الأوروبية لتعليم أبناء الجالية المغربية مبادئ اللغة العربية وثوابت الثقافة المغربية، لكنها، في المقابل، لا تتدخل لصيانة هويتها داخلياً بإلزام البعثات الأجنبية بتدريس اللغة العربية ضمن برامجها؛ حمايةً للهوية الوطنية للمغاربة.[25]

السبل والوسائل للنهوض باللغة العربية

إذا كانت اللغة العربية تعيش أزمة في المرحلة الراهنة، فذلك شيء طبيعي في ظروف وطنية وعالمية مختلفة، ولاسيما أن هذا الضعف لا يقتصر على المغرب فقط، وإنما يشمل مجمل بلدان الوطن العربي، بل إن أكثر اللغات العالمية تعاني مشكلات، ولربما تمر بأزمات خطيرة، قد تهدد بعضها بالموت والانقراض.[26]

وفي سبيل النهوض بلغة الضاد في بلادنا، يقترح الباحثون الأكاديميون في علم اللسانيات العربية، مجموعة من المبادرات في اتجاه تأهيل هذه اللغة وتنميتها بشكل فاعل في حياة المجتمع؛ ومن أبرز معالم هذه التوصيات، نذكر:

1. ضـرورة إعداد خطة وطنية للسياسة اللغوية، بتشـريع قوانين فاعلة لحماية اللغة العربية وضمان تطبيق قواعدها.

2. تأهيـل المؤسسـات اللغويـة وتـدعيمها بالكفـاءات العلميـة والإمكانـات المادية؛ لتقوم بدورها في النهوض بالعربية.

3. ضـرورة إشـراك مؤسسات المجتمع المدني في جهـود حمايـة اللغـة الوطنيـة بشكل إيجابي وفاعل.

4. ضـرورة الاستعانة بالشبكة العنكبوتية للربط والتنسيق بين الأفـراد والمؤسسـات في أطر النشـر، وتبادل المعلومات، وضبط المصطلحات والنصوص.

5. إقامة معجم لغوي عربي حديث، بتأليف أكـاديمي، تحـت إشـراف فريـق علمي أو مجمع لغوي.

6. بذل مجهودات علمية لتوفير لغة عربية حديثة ميسـرة، تقلص الفروق مع العاميات.

7. ضـرورة دعم مخططات الترجمة والتأليف والبحث اللسـاني المقـارن؛ قصـد تحقيق مجموعة من فوائد التعدد اللغوي.[27]

وتوجد أيضاً، مجموعة من الاقتراحات الخاصة؛ لتفادي مجمل الاضطرابات اللغوية لدى تلاميذ المرحلتين الأساسـية والثانوية؛ منها:

1. إعادة تكوين أساتذة اللغة العربية من ناحية منـاهج التـدريس، مـع إدراج مستجدات علوم اللغة والتربية.

2. تنمية المهارات الإنتاجية والإبداعية.

3. توجيه التلاميذ للقراءة الحرة، مع تزويدهم بمناهج وأدوات وظيفية للقراءة التحليلية الناقدة، وتدريبهم على تذوق النصوص.

4. تدريس قواعد الدرس اللغوي اعتماداً على منهجيات جديدة متطورة وجذابة، مع التركيز على تمارين كتابية وظيفية، واقتراح وضعيات حيوية للتعبير الشفوي.[28]

أهمية وسائل الإعلام في تنمية اللغة العربية

بيّن البحث اللغوي واللساني، وفي مجال تعليم اللغة العربية بالذات، أن أفضل طريقة لتعليم اللغة، وأقربها إلى مسايرة الطبيعة، توفير بيئة سماعية، تُنطَق فيها العربية الفصيحة، بمفرداتها وتراكيبها وعباراتها الثرية المضامين والدلالات؛ حيث يمكن لنا الاستماع إليها، فنطيل الاستماع، ونحاول التحدث بها، فنكثر المحاولة. وبهذا، يمكن لوسائل الإعلام المتنوعة أن تكون معلّمة للغة أيضاً، وقادرة على تنمية الملكة اللغوية، وإنشاء ذوق لغوي عند المتلقي. إن وسائل الإعلام تعادل المدرسة بالنسبة إلى أعداد لا حصر لها من الرجال والنساء، ممن حُرموا من التعليم.[29]

ولذلك، من الضروري أن ترتبط السياسات اللغوية لوسائل الإعلام الوطنية بمشروع قضايا الهوية، وتأكيد الذات اللغوية، وتوسيع نطاق استخدام العربية الفصحى؛ وفق الرؤية اللسانية القائمة على كون اللغة مطية للأفكار، وأسلوباً مهماً في التفكير والتصور.[30]

الفصل الثالث

الدعوة إلى العامية في المغرب

يعرف السجال الثقافي واللساني في المغرب اهتماماً متزايداً بمسألة إعادة الاعتبار إلى العامية المغربية، والدعوة إلى توظيفها في كل المجالات الحيوية، بموازاة مع اللغة الفرنسية. وبرغم أن الثنائية اللغوية بين العربية الفصحى والدارجة المغربية ظاهرة طبيعية في تاريخ الحضارة المغربية، استقرت بشكل متناغم وبوظائف متكاملة في حياة المجتمع، كما في البلدان العربية الأخرى، فإن مسألة الدارجة المغربية أصبحت الآن وسيلة في يد الفرنكفونية والتيار المناهض للغة العربية الفصحى؛ فهي دعوة ارتبطت، منذ أيام الاستعمار الفرنسي، بمحاصرة الفصحى، في ظل التخطيط اللغوي الفرنسي الذي قام على سياسة لغوية تعتمد على إحياء اللهجات العامية، فشجعت البعثات الدراسية إلى أوروبا؛ قصد التكوين والتخصص في لسانيات اللهجات العامية، إلى جانب اللهجات الأمازيغية المتعددة. وتم الفصل في التشريع الفرنسي بين لغة التعليم وبين الهوية الوطنية المغربية، واعتبر أن محو الأمية والتعلم بالدارجة المغربية أنفع وأفضل من الفصحى.

ومازال هذه الدعوة قائمة، تشتد أحياناً وتخفت حيناً آخر، ويحاول أصحابها التنظير لها والتأصيل اللساني لاستخدامها، فيزعمون أن العربية الفصحى لغة وافدة، بينما الدارجة هي اللغة الوطنية الحقيقية، مثل الأمازيغية. كما يدَّعون أن الدارجة المغربية هي لغة قائمة لذاتها، منفصلة عن العربية الفصحى. ومن غريب المفارقات

لدى هؤلاء اهتمامهم الكبير باللغة الفرنسية وباللهجات الأمازيغية، فكأن هناك تخطيطاً لإدارة "الصراع اللغوي" عبر وضع اللغة العربية وحدها في جانب، ووضع الفرنسية والعامية والأمازيغية مجتمعة في جانب آخر مقابل.

ظهور الدعوة إلى العامية في الوطن العربي

إن قضية اللغة الفصحى واللهجات العامية أو الدارجة ليست قضية مستحدثة، كما يتبادر إلى ذهن بعض الناس، وإنما هي قضية تاريخية واجتماعية ثابتة الوقوع، وملازمة للوجود اللغوي ذاته.[1] غير أن الدعوة إلى العامية في العصر الحديث ارتبطت بظروف احتكاك المجتمعات العربية بالغرب عن طريق البعثات الثقافية. ففي النصف الأول من القرن التاسع عشر، نادى رفاعة الطهطاوي باستعمال العامية المصرية وفق قواعد وأصول مضبوطة، ثم تطورت الدعوة بقدر أكثر في أواخر القرن نفسه على يد الألماني، ويلهيم سيبيتا، الذي كان يعمل في دار الكتب المصرية، ونشر سنة 1880 كتاباً بعنوان: **قواعد اللغة العامية في مصر**، شدّد فيه على أهمية أن تكون لغة الكتابة هي نفسها لغة الحديث اليومي؛ في إطار تشجيع الثقافة الشعبية.[2] وسيراً على هذه الفكرة، قامت مجلة **المقتطف**، عام 1881، بالدعوة إلى العامية المصرية، إلا أن الشيخ خليل اليازجي – وهو نصراني من لبنان – رفض الفكرة، وتصدى لها بشكل قوي، فأفحمها في بدايتها.[3]

ثم ألف كارل فولرس – وهو ألماني كذلك – عام 1890، كتاباً عنوانه: **اللهجة العامية الحديثة في مصر**، ووصف اللغة العربية الفصحى بالجمود والتعصب.[4]

وفي عام 1893، ألقى الإنجليزي، ويليام ويلكوكس، محاضرة في أهمية توظيف العامية وضرورتها، ونشرها في مجلة **الأزهر** التي آلت ملكيتها إليه في السنة نفسها،

زاعماً أن سبب تخلف المصريين في ميدان التقدم العلمي والاختراع هو استبقاؤهم للعربية الفصحى.[5] وقد تابعه في الحملة نفسها القاضي الإنجليزي بالقاهرة، سلدن ولمور، في كتابه **لغة القاهرة** 1902، وكتابه **العربية المحكية في مصر**، عام 1901. [6]

وهكذا، شجعت حكومات الاحتلال الإنجليزي على إنشاء جرائد باللغة الدارجة، أُصدِر منها عام 1900 وحده 17 جريدة.[7] ومن أشهر الدعاة إلى العامية في المشرق العربي يعقوب صروف، صاحب مجلة **المقتطف** المصرية، وسلامة موسى، في كتابه **البلاغة العصرية واللغة العربية**، وعبدالعزيز فهمي، صاحب مشروع كتابة العربية العامية بالحروف اللاتينية، ولويس عوض، حامل مشعل الدعوة إلى العامية المصرية، وتشجيع الأدب الشعبي بالحرف اللاتيني.[8]

ومن الذين سقطوا في فخ الدعوة إلى العامية أحمد لطفي السيد باشا، مدير الجامعة المصرية آنذاك، ورئيس مجمع فؤاد الأول للغة العربية؛ فقد دعا إلى تمصير الفصحى لتصبح عربية مصرية، بعد أن كانت عربية مضرية.[9]

ثم إن هذه الدعوة قد امتدت إلى بلاد الشام، بشكل عنيف، وبتطرف أشد؛ حيث ألف أنيس فريحة كتباً عدة في الدعوة إلى اللهجة العامية؛ منها: **محاضرات في اللهجات وأسلوب دراستها**، و**نحو عربية ميسرة**. وفي الاتجاه نفسه، أصدر الأب رفائيل نخلة اليسوعي، عام 1959، كتابه **قواعد اللهجة اللبنانية السورية**.[10]

وبالنسبة إلى المغرب الأقصى وشمال إفريقيا، سلك الاستعمار الفرنسي هذا المسلك نفسه المتمثل في تشجيع الدعوة إلى العامية؛ قصد محاربة العربية الفصحى، وضرب الوحدة الوطنية في ارتباطها بالقومية العربية، فعمل الفرنسيون على نشر التعليم بالعامية واللهجات الأمازيغية بعد ترسيم اللغة الفرنسية في الإدارات العامة.[11]

بين اللغة واللهجة

إذا كانت للغة في المجتمع الإنساني مستويات متفاوتة من حيث الاستعمال، وخاصة ما يتعلق بالمستوى المعرفي، والمستوى البلاغي، والمستوى الأدبي، ومستوى الطقوس الخاصة، والمستوى العام المرتبط بالخطاب العادي،[12] فإن كل لغة تعرف ظاهرة الازدواج اللغوي القهري؛ ومن ثم تظهر اللغة العامية بشكل تلقائي؛ بوصفها لغة شعبية منحرفة عن الفصحى.[13] وهنا، لا بد من الإشارة إلى أن مصطلح "لهجة" أدق من "اللغة العامية"؛ لأن اللهجة فرع من أصل، وهو اللغة الفصيحة، فهي ليست لغة مقابلة، بل الأمر مجرد تفاوت في النطق الذي يخالف ما درج عليه اصطلاح الفصاحة الذي يعرف بأنه البيان. واللفظ الفصيح ما يُدرَك حسنُه بالسمع، كما أنه سلامة الألفاظ من اللحن والإبهام وسوء التأليف. وهذا ما أكدته معاجم اللغة العربية: «فاللهجة لغة الإنسان التي جُبِل عليها فاعتادها، يقال: فلان فصيح اللهجة أو صادق اللهجة، فهي طريقة من طرق الأداء في اللغة وجرس الكلام».[14]

وفي هذا السياق، نجد الدكتور تمام حسان يفرق بين "اللغة" و"اللهجة" بشكل أكاديمي، ومن منطلق علم اللسانيات، قائلاً: «إذا كانت اللهجة كلاماً فاللغة هي الأسس التي تراعى في النطق باللهجة. اللهجة شكل من أشكال تنفيذ اللغة، واللغة مجموعة من الشروط والقواعد التي تراعى في إحداث هذا الشكل... فهي لا تُنطَق كاللهجة، ولا يعبر عنها المتكلم، وإنما الذي يعبر عنها هو الباحث. إن السامع يسمع اللهجة ولا يسمع اللغة، أو بعبارة أقرب إلى الفهم يسمع الكلام باللغة ولا يسمع اللغة نفسها...».[15]

وعلى هذا الأساس، تندرج نظرية كثير من الباحثين في اللسانيات الوظيفية، وهم يركزون على الجانب الحيوي للغة، في ضوء وفائها الدقيق لحاجيات مستعمليها داخل المجتمع.[16]

ويلاحظ المتتبع لتاريخ الحركة اللغوية أن اللهجات العامية والمحلية كانت تحاول أن تتفلت من سيطرة الفصحى وتسعى إلى التخلص من حدودها وقيودها، وهذا ما اضطر اللغويين إلى التصدي لهذه التغييرات اللغوية، بتأليف كثير من المؤلفات منذ القديم؛ منها للتمثيل: **ما تلحن فيه العامة** للكسائي، و**لحن العوام** لأبي بكر الزبيدي.[17]

وبحسب علماء اللغات، فإن هناك عوامل عدة وراء تفرع اللغة إلى لهجات؛ وهي:

1. عوامل اجتماعية سياسية، فضعف السلطة المركزية، مع اتساع مناطق الدولة، يؤدي إلى ضعف السلطان اللغوي للفصحى.
2. عوامل اجتماعية نفسية أدبية؛ حيث إن اختلاف النظم الاجتماعية، وافتراق العادات، يؤدي إلى اختلاف أداء المنطوق الصوتي، فتظهر اللهجات.
3. عوامل جغرافية، فاختلاف البيئة، وتنوع التضاريس الطبيعية، يسبّب الانعزالَ اللغوي.
4. عوامل شعبية، وذلك باختلاف الأجناس، وظهور الفروق في الفصائل الإثنية والعشائرية.
5. عوامل جسمية، وذلك بحسب الفروق في التكوين الطبيعي لأعضاء النطق.[18]

وبخصوص منبع الاختلاف بين اللهجات، فإنه يأتي من جانبين أساسيين؛ وهما: الجانب الصوتي المرتبط بطريقة النطق بحسب اختلاف اللهجة، ثم الجانب المتعلق بدلالة المفردات بحسب اختلاف معاني بعض الكلمات باختلاف الجماعات الناطقة بها. وأما القواعد التي تحكم اللغة فلا ينالها كثير من التغيير، فاللهجات العامية المتفرعة من العربية في بلاد المغرب واليمن والحجاز لا يوجد بينها إلا فروق ضئيلة.[19] ذلك أن أغلب الأصول والقواعد الأساسية مشتركة بين الفصحى والعامية، حتى ما يتصل بالقلب، والإبدال،

والتسهيل، والترخيم، والنحت، وغير ذلك. وتمتاز العامية بمظاهر بسيطة تجعلها، في بعض الأحيان، أكثر إيغالاً في القلب والتسهيل، ولهذه الوحدة الأصيلة أمثلة لا تنفرد بها العامية في قطر عربي دون آخر، بل تمس اللهجات الدارجة في معظم أجزاء الوطن العربي، فمن مجالي التخفيف في اللسان الفصيح التي أثرت في ألسنة العامة وجود مترادفات يختلف بعضها عن بعض بإضافة حرف واحد، وقد اختار العامة لتخاطبهم اليومي أخفها نطقاً، وإن كان أكثرها أحرفاً، وهذا مما يؤكد أن عقلية العامة لا تنحرف عادة عن الأصيل إلا إذا لم تجد في صيغه ما يتفق وطبيعتها الميالة إلى التسهيل.[20]

ونخلص إلى أن اللهجة العامية ليست سوى عربية محرفة عن الفصحى، وهي متباينة بحسب الأقطار؛ لكونها قد انحدرت من لهجات عربية قديمة.[21] فهي، إذاً، لغة ثانية غير مستقرة القواعد، وليس من منطقها ولا طبيعتها أن تكون لها قاعدة ثابتة مطردة، فهي لغة "خليط"، فبعضها فصيح الأصل عربي النسب ولكن مخارج حروفه تغيرت، وبعضها غريب دخيل مازال في العربية راسباً من رواسب لغات امتزج أهلها بالعرب، كالفارسية والتركية. لهذا، لا يمكن أن تكون اللغات العامية مستقرة على حالة واحدة في كل مصرٍ من الأمصار منذ عهد نشأتها، بل لا بد من تغيرها في المصر الواحد جيلاً بعد جيل.[22] ومن هنا، نفهم السر في عدم تطور اللهجات المحلية في الوطن العربي إلى لغات مستقلة، إضافة إلى قدسية اللغة العربية في نفوس العرب الذين يقرأون قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (الحجر: 9). ولولا هذا الشعور الإسلامي لدُوِّنت العاميات في الأقطار العربية زمناً بعد زمن، ولخرجت بها الكتب فيما سبقنا من العصور بعد الإسلام.[23]

وبناءً على هذه الحقيقة اللسانية، يمكن للباحثين في اللهجات العربية أن يردوا كل لهجة عامية إلى أصلها الفصيح عند تطابق مميزاتها الأسلوبية وخصائصها الكلامية مع إحدى لغات العرب الفصيحة.[24]

خصائص العامية المغربية

إذا كانت العامية المغربية تشترك مع باقي اللهجات العربية في مجموعة من الخصائص العامة، فإنها، على المستوى الخاص، تتميز بخصيصتين اثنتين، وهما:

أولاً، على المستوى الصوتي

نلاحظ مجموعة من الظواهر على الشكل الآتي:

1. تسكين الحرف الأول من الكلمة مثل ضْـرَبْ، خْـرَجْ، كْتَـبْ. في الأفعـال: ضـربَ، خَرَجَ، كَتَبَ.
2. اختفاء الحركات القصيرة؛ حيث يُنطَق مثلاً فعل كَتَبَ بصيغة كْتَبْ.
3. تقلص الحركات الطويلة، فكتاب مثلاً تسمع كْتابْ.
4. امتداد الإطباق الصوتي على اللفظ برمته؛ حيث تنطق كلمة طَلَبَ مثلاً، طْلبْ.
5. الإدغام، كما في نَجَّ وعَنَّا وجَّاجْ وهَكَّا من أصل نسج وعندنا وزجاج وهكذا؛ حيث يتم إدغام السين في الجيم، والدال في النون، والزاي في الجيم، والذال في الكاف، على التوالي.[25]

ثانياً، على المستوى المعجمي

العامية المغربية متأثرة باللغات: الأمازيغية والفرنسية والإسبانية والتركية والفارسية، فمن الألفاظ الأمازيغية أتاي في الشاي، وبزطام في كيس النقود، والتبروري في البرَد، والزيزون في الأبكم. وغيرها كثير.[26] ومن الكلمات الإسبانية نذكر مثلاً كلمة بابور في باخرة، والأصل vapor، وسباط من zapot. ومن التركية بقراج في آنية، وتقاشر في الجوارب. ومن الفارسية نجد باسَ في قبَّل، والدرويش في الفقير، ولالّا في السيدة.[27]

وبناءً على هذه الخصائص اللغوية، فإن اللهجة المغربية، وبشهادة لسانيين عرب، لم تستقل استقلالاً كلياً عن النسق العام للعربية الفصحى، ويمكن دراسة مميزاتها الأسلوبية من خلال الكلام اليومي، ومن الحكايات والأغاني والمسرحيات الشعبية؛ حيث يتجلى التنوع الثقافي وزخم التدخلات اللغوية الذي يسري على شكل تيارات متداخلة تجري في الساحة اللسانية المغربية. وكذلك، يمكن اعتبار اللهجة المغربية نتيجة طبيعية للتفاعل والتلاقح ما بين كل من التيارات الثقافية العربية الإسلامية والبربرية وبين الفرنسية والإسبانية. وهكذا، فإنها تعكس الطابع الثقافي المتميز لبلدان المغرب العربي.[28]

وبرغم صعوبة التصنيف اللساني للهجات المغربية، من الناحية الأكاديمية؛ نظراً إلى وجود ثغرات في معايير التقسيم الجغرافي وتحديد مواطن الائتلاف والاختلاف بين اللهجات المغربية،[29] فإننا نستأنس بالتصنيف الذي اقترحه أحد كبار المتخصصين في مناهج تدريس اللغة العربية في المغرب؛[30] حيث قسم اللهجات في المغرب إلى ست؛ وهي:

1. اللهجة الشمالية الغربية، وتشمل مناطق جبال الريف، والمناطق الشمالية على البحر المتوسط، وهي لهجة دارجة محلية متميزة بالآثار البليغة للبربرية الريفية واللغة الإسبانية.
2. اللهجة الشمالية الشرقية، وهي لهجة محلية، تختلف من حيث مخارج حروفها وعدد من مفرداتها عن اللهجة الغربية.
3. اللهجة الدارجة الشمالية الوسطى، وتتميز فيها اللهجة المحلية الفاسية بقاموسها الخاص ونطقها المتميز.
4. اللهجة الدارجة الوسطى، وهي تشمل كل المدن الواقعة على الساحل الغربي الأوسط للمحيط الأطلسي.

5. اللهجة الدارجة الأطلسية الوسطى، وهي تشمل المناطق الجنوبية لجبال الأطلس المتوسط ثم الكبير فالصغير، انحرافاً إلى الغرب تجاه منطقة سوس. وتتميز هذه اللهجة بتأثرها البليغ بالنظام الصوتي للبربرية، وبمفرداتها الشائعة في لهجات هذه المناطق.

6. اللهجة الدارجة الجنوبية، وتسمى الحسانية، ويتفق جل الباحثين على أنها أقرب اللهجات المغربية إلى اللغة العربية الفصحى، كما هو واضح في الأشعار الحسانية. ولعل القرابة بين الحسانية والفصحى ترجع إلى المستويات المعجمية والصرفية والتركيبية.[31]

ظاهرة الدعاة الجدد إلى العامية المغربية

تنامت ظاهرة الإلحاح على الدعوة إلى استعمال العامية المغربية في الفترة الأخيرة بشكل مثير جداً، سواء على المستوى النظري؛ حيث تزايد عدد الأصوات والمنابر والكتابات الداعية إلى ترسيخ العامية المغربية وترسيمها على حساب العربية الفصحى، أو على المستوى العملي؛ حيث تكتسح الدارجة أهم فضاءات الإعلام. وظهرت صحافة مكتوبة بالعامية، كما نشأت إذاعات وقنوات فضائية مخصصة لاستعمال الدارجة وترويجها، إلى درجة طغيانها على أكثر من 90٪ من برامج القنوات الفضائية والمحطات الإذاعية الرسمية، وكل ما يتعلق بفضاءات الإشهار والإعلان المنطوق والمسموع والمكتوب، وكذا بالأفلام المغربية وترجمة المسلسلات الأجنبية، فضلاً عن إحداث كثيرمن المواقع الإلكترونية للدفاع عن اللهجة العامية.[32]

وفي السنوات الماضية، كانت مجلة **نيشان** التي ترأَسها الصحافي، أحمد رضا بنشمسي، هي حاملة لواء الدفاع عن العامية المغربية، وكانت تدافع، بكل قوة، عن

ضرورة استعمالها في التعليم والإعلام والحياة العامة؛ بدعوى أن الدارجة العامية هي لغة التخاطب اليومي بين المغاربة، كما أن المجلة، بأكملها، كانت تُحرَّر بهذه العامية.[33]

دواعي الدعوة إلى العامية المغربية وحججها

يعتمد الداعون إلى اللهجة المغربية على مجموعة من المقولات التي لا تصمد أمام قوة الحجج العلمية والتاريخية واللسانية. ومن أهم هذه المسوغات الواهية:

أولاً، اعتبار العامية المغربية لغة قائمة بذاتها ومستقلة عن الفصحى

إن اللهجة المغربية في نظر هؤلاء الدعاة ليست صيغة منحرفة عن العربية الفصحى، كغيرها من اللهجات العربية، وإنما تقوم على نسق خاص، يجعل منها لغة مستقلة، شأنها في ذلك شأن اللغات الأوروبية التي استقلت عن اللاتينية.[34] لكن الحقيقة أن العامية المغربية ليست واحدة، بل تتوزع إلى مجموعة من اللهجات؛ أشهرها اللهجة الحسانية في الجنوب المغربي، وهي متميزة عن لهجات الشمال والوسط والشرق والغرب. ومن جهة أخرى فإن العامية صيغة شعبية من الفصحى، فمنذ بداية القرن التاسع عشر، اهتمت الدراسات الاستشراقية باللهجات المغربية وباللهجات العربية في المغرب الأقصى وشمال إفريقيا، ومن أشهر أصحابها: لوي برينو، ووليام مارسي، وجورج كولن، وغيرهم. وتم بمجهوداتهم إنجاز العشرات من القواميس الثنائية الخاصة بترجمة الألفاظ الفرنسية إلى ما يقابلها في إحدى هذه اللهجات، ومن هذه المصنفات العلمية الشهيرة **القاموس الفرنسي العربي** الذي وضعه جون جوزيف مارسيل، المطبوع سنة 1837، و**معجم جورج كولان للعامية المغربية الفصيحة** الذي أصدره سنة 1937، وبرغم أن أهداف هؤلاء الباحثين الأجانب كانت ضمن منطلقات استعمارية

ومقاصد استشراقية، فإنهم قد أكدوا أصالة العامية المغربية وتجذرها في أصول الفصحى. وكل ما في الأمر أن وجود عدد من التراكيب في العامية المغربية من أصل أمازيغي، ووجود ألفاظ دخيلة في الدارجة من لغات أجنبية، وحدوث تطور في تركيب العربية الدارجة، كل ذلك لا ينأى بها عن حقيقة كونها لهجة من اللهجات العربية، فذلك شيء طبيعي؛ حيث نجد اللهجة الشامية في لبنان وسوريا متأثرة بالسريانية والفينيقية، واللهجة المصرية متأثرة بالقبطية والمصرية القديمة، واللهجة العراقية متأثرة بالآشورية والبابلية.[35]

ثانياً، ادعاء أن الدارجة المغربية أبعد عن الفصحى من العاميات العربية الأخرى

وهذه شبهة تعود إلى عهد الاستعمار، فقد نشر كولان، في الأربعينيات من القرن العشرين، مقالاً في جريدة **الصباح** المصرية (عدد 550)، بعنوان: «أزمة الفصحى في بلاد المغرب»، حاول من خلاله أن يؤكد أن عامية المغرب أبعد عن الفصحى من عامية مصر والشام والعراق. لكن العلامة المغربي، عبدالله كنون، تصدى لهذه الفكرة في مقال له في العدد الموالي من الجريدة نفسها؛ حيث أثبت أن عامية المغرب هي أفصح اللهجات وأقربها إلى الفصحى؛ لكثرة ما تشتمل عليه من التراكيب الصحيحة والكلمات الفصيحة، فهي ماتزال محتفظة بتصاريف الفعل على اختلافها، ومراعية الفرق بين المذكر والمؤنث في غالب الاستعمالات، وهي في الجمل الاسمية أقل العاميات حشواً وتعريفاً للكلم، إلى غير ذلك. وأما عن كثرة المفردات اللغوية الفصيحة التي تشتمل عليها فحدث ولا حرج؛ حتى إن منها ما قد يعد اليوم عند بعضهم من قبيل الغريب، بل إن فيها ألفاظاً كثيرة من هذه الكلمات التي تسمي بعض الأشياء، أو تدل على بعض المعاني المستجدة في العصور العربية المتأخرة، مما لا يتضمنه كتاب، ولا نصه قاموس إلى الآن. وقد أحصى عبدالله كنون من ذلك ستة وثلاثين

لفظاً؛ ككلمة البراكة للبيت من الخشب، والعيالات للنساء. ويعود السبب في بقاء عامية المغرب قريبة من الفصحى - بينما ابتعدت عنها عامية الأقطار العربية الأخرى - إلى عدم خضوع المغرب للحكم التركي الذي شمل سائر البلاد العربية لمدة ستة قرون؛ ما أدى إلى ضعف فصاحة العربية، وبهذا سلم المغرب من التسلط الأعجمي، وظل محافظاً على صيغته العربية الأصيلة القريبة من عروبة حضارة الأندلس.[36]

ومن العلماء الذين شهدوا للمغرب بهذه الفصاحة الأصيلة العلامة الرحالة محمد بيرم الخامس، وذلك بقوله: «لعمري إن صناعة الإنشاء في الدول الناطقة باللغة العربية كادت تكون الآن مقصورة على دولة مراكش. وأما غيرها من الدول العربية فقد تذبذبوا وكادت كتابتهم أن تخرج على الأسلوب العربي، بل صاروا لا يتحاشون عن اللحن والكلمات البربرية، بخلاف كتاب المغرب، وهذا ديدنهم من قديم».[37]

وفي هذا السياق، يؤكد أحد كبار علماء مجمع اللغة العربية بالقاهرة أنه، من خلال تتبعه لقضايا اللهجات المغربية، تبيَّن الارتباط الصريح بين لهجة الصحراء الشرقية للمملكة وبين العربية الفصحى من خلال الاستعمال المتعدد والمتغير نغمياً ونبراً لكثير من الكلمات الفصيحة التي أشار مزهر السيوطي إلى بعضها مما أهملته العرب قديماً. كما أشار الفرنسي لوبينياك، عام 1916، في كتابه **نصوص عربية في زعير**، إلى الصفاء الملحوظ والفصاحة العربية في كثير من الكلمات التي درجت على ألسنة العامة من أهل زعير.[38]

ثالثاً، ادعاء أن العربية الفصحى لغة وافدة إلى المغرب

هذه قولة مردودة رددها دعاة الاستعمار قديماً وأنصاره حديثاً، فهم يطالبون بـ«وضع حد نهائي للفكرة القائلة بأن العربية الفصحى هي لغتنا، فهذا غير صحيح، إنها لغة جاءت إلينا من الخارج منذ قرون عدة، وفرضت علينا فرضاً».[39]

وهذا كلام ملقى على عواهنه، والحقيقة الثابتة أن العربية الفصحى استقرت بالمغرب وشمال إفريقيا كلها قرابة أربعة عشر قرناً، وقدمت خلال ذلك خدمات جليلة للحضارة العربية الإسلامية، لم تستطع أي لغة أخرى بالمنطقة أن تقدمها، فقد كانت لغة العلم والعبادة والأدب، وأبدع فيها الشعراء والأدباء والنوابغ من علماء المغرب؛ أمثال: ابن آجروم، وابن معطي، والجزولي، والونشريسي، والمكودي، والقاضي عياض، وابن هشام السبتي، وابن البناء العددي، وابن زاكور، وغيرهم من الأعلام المشهورين، وأكثرهم أمازيغ، ثم كيف تُعد العربية الفصحى لغة أجنبية وافدة وليست وطنية، بينما يرى هؤلاء أن الفرنسية - التي لم يمضِ على دخولها بالقوة إلى المغرب أكثر من قرن واحد - لغة وطنية؟ بل كيف يرفض هؤلاء العربية الفصحى، ويدعون إلى العامية المغربية التي ليست سوى بنت من بنات الفصحى؟[40]

رابعاً، مقولة اختلاط العامية المغربية بكثير من الألفاظ الأجنبية

أثار هذه المقولة كولان أيضاً، وردّ عليها عبدالله كنون بقوله: «الحجة أن كلمات كثيرة من الإسبانية والفرنسية والإيطالية قد أدخلت على العربية في المغرب، فإنه بعيد جداً من الصواب، والعامية في المغرب - ونعني به المغرب الأقصى - لم تتأثر بلغة المستعمر أصلاً، وفي بقية الأقطار المغربية إن كان وقع شيء من ذلك فهو دون ما وقع للعامية في مصر والشام والعراق وغيرها من التأثر العظيم بالتركية».[41]

وقد ثبت من كتاب الصبيحي، المتوفَّى سنة 1944، المعنون **معجم إرجاع الدارج في المغرب إلى حظيرة أصله العربي** أن 787 كلمة من أصل 983 كلها من أصل عربي فصيح. أما كتاب لوي برينو **الألفاظ البحرية المستعملة في الرباط وسلا**، المنشور عام

1920، فيتكون من 753 كلمة؛ منها 456 عربية الأصل.[42] وضمن هذه الحقيقة، تأتي دراسة أكاديمية لأحد أساتذة اللسانيات، بمنهج علمي دقيق، للهجة مدينة تطوان؛[43] تلك المدينة المغربية الساحلية التي وهبها موقعها الجغرافي عوامل الاحتكاك بالآخرين، ووفر لها أسباب التأثر بالألسن الأجنبية، ومع ذلك كان من نتائج هذه الدراسة ثبوت أصالة اللسان التطواني، وتجذره في العربية الفصيحة من خلال اتفاق الألفاظ العامية مع كثير من ألفاظ الفصحى في البناء والصوت، وإن كانت لا تؤدي المعاني نفسها التي وُضِعت لها في العربية؛ كما خلصت الدراسة إلى اكتشاف ظواهر لغوية عدة في تلك اللهجة؛ ومنها: النحت والإبدال، وإطالة حروف اللين، وظاهرة الاقتراض والأخذ من الأجنبي.[44]

خامساً، شبهة اختلاف الخط المغربي عن الخط المشرقي

المستشرق كولان أيضاً، هو أول من قال بهذا الزعم في مقاله المذكور. فقد ادعى أن كتابة الفصحى بالمغرب مخالفة عن طريقة الخط ورسم الحروف بالمشرق العربي، ولذلك يجب الاستغناء عن العربية الفصحى، واستبدال العامية المغربية بها. والحقيقة أن هذه الفكرة حق أريد به باطل، فإذا كان أهل الغرب الإسلامي يرسمون نقطة الفاء من الأسفل، ويضعون للقاف نقطة واحدة فقط، فإن المغرب قد أخذ في رسم الخط بمذهب الأندلسيين الذين حافظوا على الخط العربي الأول الذي حمله بنو أمية معهم إلى هذه الديار الأندلسية.[45] وتأكيداً لهذه الحقيقة، يوضح لنا أكمل الدين أوغلو، أحد كبار المتخصصين في فن الخط العربي، هذه المسألة بقوله: «ظهر الخط الكوفي نتيجة للتطور الذي مرت به أنواع الكتابة المُزَوّاة التي كانت تستخدم في البداية، ثم لم يلبث أن ظهر منها الكوفي المشرقي والكوفي المغربي في الغرب».[46]

وبشيء من التأمل - بناءً على الحقائق التاريخية والمعطيات المعرفية - يتضح لنا من خلال الواقع المغربي أن الدفاع عن العامية المغربية يجد أصوله الحقيقية خارج الوطن، وفي دوائر أعم وأشمل، فيكفي الاستدلال لذلك بواقعة ترسيم الدارجة لغة ثانية بعد اللغة الإسبانية في المدينتين المحتلتين سبتة ومليلية، ورفض إدارة الاحتلال مشروع ترسيم اللغة العربية لغة ثانية في المدينتين، وهو الذي سبق أن تقدمت به جمعية مسلمي سبتة إلى البرلمان الإسباني. إضافة إلى الاهتمام المتزايد أوروبياً بإحياء الحديث عن الدارجة المغربية وتدريسها، وعقد الندوات والمؤتمرات لتشجيع العامية.[47]

إن الخطاب الذي يروَّج له اليوم حول اللغة الدارجة ليس سوى استنساخ للخطاب الاستعماري، فأغلب الدعاة إلى الخطاب الدارجي مرتبطون بمخططات المصالح الأجنبية، وببعض المتدخلين في الشأن اللغوي الداخلي للوطن؛ أمثال دومينيك كوبي ومن على شاكلتها.[48]

كما أن بعض المتنصرين الجدد قد دعوا إلى ترجمة معاني القرآن الكريم إلى الدارجة. وفي السياق نفسه افتتحت الفنانة الأمريكية إيلينا برينتس داراً لنشر كل ما يتعلق بالدارجة المغربية، بالإضافة إلى إصدارها جريدة بعنوان عامِّي، هو: **خبارنا اليوم**.[49]

وليس الدفاع عن الدارجة في خطاب كثير من دعاتها سوى مظهر من مظاهر الفرنكوفونية التي تلبس في كل مرة لبوساً ثقافياً جديداً؛ قصد تفتيت كل مظاهر الممانعة الحضارية للأمة، فالناشط العامِّي لا يدافع عن انتمائه المغربي إلا بلهجته أو باللغة الفرنسية، ثم إن دفاع الناشطين القوي عن الدارجة جزء من دفاعهم عن القيم البديلة للهوية المغربية.[50]

إن الدعوة إلى أن تصبح الدارجة لغة تعليم – مع ما فيها من سريالية – ليست إلا دعوة إلى المزيد من سحق السواد الأعظم من المغاربة وتجهيلهم بقدر أكثر؛ حتى يبقى لنخبة البعثات الأجنبية الحظوة ذاتها والامتيازات نفسها.[51] كما أن كثيراً من المتدخلين في موضوع الدارجة المغربية بعيدون كل البعد عن البحث العلمي اللساني الرصين والمؤسس، كما تحيل عليه لائحة أسماء المشاركين في الندوات المنظمة لهذا الغرض، فالغاية، إذاً، من طرح الموضوع والدفاع المستميت عنه، لا تستند إلى أساس علمي، وإنما تتحكم فيها خلفيات سياسية وأيديولوجية؛[52] على غرار دعاة العامية في المشرق، فأكثر دعاة العامية هم من غير المتخصصين في الدراسات اللغوية؛ حتى أدى عدم معرفة هؤلاء بالدرس اللغوي إلى أن وقعوا في أخطاء كبيرة تدل على عدم الاطلاع الكافي على هذا الحقل العلمي.[53]

الفصل الرابع

الفرنكفونية ومكانة الفرنسية في النظام التعليمي

استعمرت فرنسا المغرب فترة تقل قليلاً عن نصف قرن، فأحدثت في البلد تغيرات هائلة على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وكان من أهم أولويات الاستعمار ظهور وضع تعليم عصري نخبوي، عماده الفرنسية؛ بوصفها لغة دراسة وتدريس. يقول المستشرق الفرنسي، جودفروي ديموبين، وهو أحد المُنظِّرين لاستعمار المغرب العربي: «يجب أن تُسَخَّر كل الوسائل التي تحت سلطاننا لمقاومة زحف العربية والإسلام (..) وإنه لمن الخطورة فعلاً أن نترك - من غير مقاومة - قيام كتلة ملتحمة من الأهالي ذات لغة ومؤسسات واحدة».[1]

ولم تتغير الاستراتيجية الفرنسية بعد انتهاء مرحلة الاستعمار؛ إذ أصبح للسياسة اللغوية لفرنسا، وهي التي تهدف إلى نشر الفرنسية على أوسع نطاق ممكن، اسم خاص هو الفرنكفونية. وكان المغرب ونظامه التعليمي من الضحايا الرئيسيين لهذه السياسة.

الفرنكفونية: أيديولوجية فرض الفرنسية

للغة الفرنسية في عالم اليوم وضع خاص، كما كان لها في التاريخ الاستعماري دور فريد من نوعه؛ فالفرنسيون سعوا، دائماً - في علاقاتهم بالآخرين وأنَّى اتجهوا - لفرض لغتهم، وإزاحة اللغات المحلية، بخلاف الإنجليز، مثلاً. وحين "غادرت" فرنسا مستعمراتها الإفريقية والآسيوية، فإنها اخترعت إطاراً جديداً يسمح لها

بمواصلة تأثيرها في هذه البلدان، وبتنمية مصالحها بها، فظهر ما يسمى "الفرنكفونية"، وهي مؤسسة دولية، تجمع الناطقين - كلياً أو جزئياً - بالفرنسية، وأنشأت لنفسها فروعاً كثيرة من الجامعات الفرنكفونية، والألعاب الفرنكفونية، والتعاون الاقتصادي الفرنكفوني، والتنسيق السياسي الفرنكفوني، وهكذا. وفي هذا السياق، نفهم حرص فرنسا على الاحتفاظ بوضع الأفضلية للغتها، مهما كلف الأمر. وهذه السياسة نجحت نجاحاً مدوياً في كثير من دول غرب إفريقيا التي اتخذت من الفرنسية لغتها الرسمية، والوحيدة أحياناً.

وتعود فكرة الفرنكفونية إلى الجغرافي الفرنسي، أونيسم ريكلو، الذي توخى منها، سنة 1889، تأسيس «فكرة لسانية، وعلاقة جغرافية»، وأرادها لتنحية اللغة العربية والديانة الإسلامية معاً.[2] وقد يعلل بعضهم هيمنة الفرنسية بتفوقها الميتافيزيقي، كما يقول كزافيي دنيو: «حيث إن لغتنا تملك نوعاً من التفوق على لغات العالم الأخرى، فإن ميزاتها وأنماطها في التحليل والتركيب تفسر، إذاً، جودة الفكر الفرنسي وإشعاع فرنسا الثقافي».[3]

وتحاول الفرنكفونية اليوم أن تقدم نفسها بوصفها حامية للتعدد اللغوي الذي تهدده هيمنة الإنجليزية؛ ولذا، يتأسف ولومباني على الزمن الذي كانت فيه الفرنسية لغة أوروبا الأولى في القرن الثامن عشر. ويرى أن الفرنكفونية هوية ثانية للشعوب التي تنتشر فيها الفرنسية، وأنها هوية ضرورية لهذه الشعوب؛ للمحافظة على التنوع الثقافي في وجه هيمنة العولمة الأمريكية.[4]

وإذا كانت الفرنكفونية تسعى لحماية نفسها من الإنجليزية، حتى إنه يوجد في فرنسا عدد هائل من القوانين والمراسيم التي تحمي الفرنسية بقوة القانون،[5] فإن

السؤال الذي يفرض نفسه بقوة هو: أليس من المشروع للغات الأخرى حماية نفسها، هي أيضاً، من الفرنسية؟ وهنا يلاحظ حميش أن «الفرنكفونية تطالب الأنجلوفونية بأن تنصفها، عبر الاعتراف لها بتكافؤ الحقوق، إلا أنها تتنكر لهذا المبدأ أمام لغات أخرى، عربية وإفريقية بالمثال».[6] إن الفرنكفونية مشروع غامض، وإذا كان المشروع يقدم نفسه كمقاومة للتوحيد اللغوي الإنجليزي، فإنه، في الواقع، يهدد اللغات الوطنية التي هي أقدر على مقاومة هذا التوحيد.[7]

وقد أضرت الفرنكفونية بإفريقيا؛ لأنها أضافت إلى القارة المنكوبة انقساماً آخر، على أساس فرنسية/ إنجليزية، وهو انقسام سطحي.[8] ويلاحظ سليمان الشيخ أنه: «إذا كانت الفرنسية مُدرَّسة في المعاهد المدرسية بإفريقيا الفرنكفونية، فإنه ليس هناك أي لغة إفريقية مسجلة في مقرر التعليم في فرنسا».[9]

لكن هذا لا ينفي أن بعض دول "العالم الثالث" تلجأ، بدورها، إلى استغلال الفرنكفونية لمآربها الخاصة.[10]

أخيراً، يجب أن نتنبه لمسألة مهمة، وهي أنه لا يمكن حصر الفرنكفونية في الناحية اللغوية-الاجتماعية، فهي أيضاً، مشروع جيوبوليتيكي وسياسي، حتى إن بعض الباحثين الفرنسيين أطلق عبارة: الدفاع عن اللغة الفرنسية مسألة تتعلق بالدفاع القومي.[11] كما لا يجوز أن ننسى أن الغرب يعد المغرب العربي منطقة نفوذ خاصة بفرنسا.[12] يقول الرئيس الفرنسي الأسبق، ميتران: «إذا لم نتوصل إلى الاقتناع بأن الانتماء إلى العالم الفرنكفوني - سياسياً واقتصادياً وثقافياً - يمثل إضافة، فإننا سنكون قد فشلنا».[13]

مفهوم الافتراس اللغوي

الحقيقة أن الإصرار الفرنسي على القضاء على اللغات الأخرى وإزاحتها، حتى من بيئتها الطبيعية والتاريخية، إصرار قديم. يقول حميش: «إن كل عرض لتاريخ الفرنسية يكشف، بالتوازي، عن تاريخ صراعها ضد لغات أخرى، الإيطالية سابقاً، والإنجليزية اليوم، وذلك من أجل فرض نفسها كلغة شمولية عظمى تروم انتزاع حق في حكم العالم، والتأثير في سيره السياسي والثقافي».[14]

ولذلك، يقترح كالفي، عالم اللغات الفرنسي البارز الذي درس سياسة فرنسا اللغوية في مستعمراتها، مفهوم Glottophagie، الذي يمكن ترجمته بالافتراس أو الابتلاع اللغوي، وذلك حين تلجأ الدولة المستعمِرة إلى فرض لغتها رسمياً، ومنع اللغات المحلية من التداول، فكأنها تأكل اللغات الأخرى. ويقول: «الإمبريالية الفرنسية تتبدى ذات افتراسية لغوية مضاعفة؛ ذلك أنها نظَّرت دائماً ممارستها اللسانية، واستعملت لصقلها كل الأبهة القانونية التي تتوفر عليها».[15]

اعتبار بعضِ النخبِ الفرنكفونيةَ من مكونات الهوية المغربية

أهم درس نستفيده من التاريخ الاستعماري الحديث هو نجاحه في تكوين نخب محلية، هي أفضل مدافع عنه وعن مصالحه، ومن ذلك النظام التعليمي الذي ورثته عن فرنسا. يقول غلاب: «مما لا شك فيه أن الفرنكفونية تعمل كبديل شبه متحضر للاستعمار، ولكن على أوسع نطاق، وبواسطة أبناء البلاد».[16]

لقد بيّن فانون كيف اهتم المستعمر كثيراً بحرب الثقافة والقيم، وسعى لكسب النخب الأهلية، لأنه يئس من استمالة الجماهير،[17] وكيف أن التربية الاستعمارية والتوجيه الاستعماري أفسدا ثقافة النخب المحلية وقيمها؛ كانت تتحرك حتى غدت

نسخاً باهتة من ثقافة المستعمر وقيمه، إلى درجة أن هذه النخب، حتى في مطالبتها بالاستقلال، ضمن الأطر الفكرية والسياسية التي وضعتها البورجوازية الاستعمارية. ولذلك، سرعان ما أصبحت هذه النخب واسطة بين الاستعمار والشعب الثائر.[18]

كذلك وصف فانون النخب المتفرنسة التي سيطرت على مقاليد الدول المستقلة، فوصف غربتها الفكرية، وعدم أمانتها، واستلابها للمستعمر،[19] وحذر من البورجوازية الوطنية التي تسلمت الدولة المستقلة الحديثة، فبيَّن أنها لم تكن، قط، نسخة من أوروبا وبورجوازيتها الوطنية، بل هي مجرد صورة كاريكاتورية لها. لهذا، فهذه النخبة ضارة، ولا تنفع في شيء، تعبد المنصب والمال، وهي بكلمةٍ: خطيرة.[20]

لقد جهدت أوروبا، كما لاحظ ذلك الفيلسوف سارتر في تعليقه على فانون، في التضييق على لغات المستعمرات، وفي تدمير ثقافاتها الخاصة، وفي إنشاء نخب تابعة لها.[21]

ومع الزمن، أصبح للنخبة المفرنسة أهمية عددية، إضافة إلى احتلالها أهم مواقع الدولة والإدارة، وهم الذين تخرجوا في الجامعات والمدارس العليا المغربية التي تدرِّس بالفرنسية، أو زاولوا تعليمهم في الجامعات الفرنسية، أو في البعثة الفرنسية. وهؤلاء حملوا معهم هذه اللغة إلى الإدارات والشركات والأعمال.

وللفرنكفونيين المغاربيين فكرة يرددونها كثيراً، وهي قولة الكاتب الجزائري، كاتب ياسين، بأن الفرنسية غنيمة حرب؛ أي إنها شيء غنمه المغاربيون من حربهم الاستقلالية ضد فرنسا.[22] لكنهم، من جهة أخرى، يعون جيداً أن الفرنسية ليست مجرد لغة، بل هي أيضاً حاملة لثقافة معينة، ولذلك، فإن دفاع بعضهم عن اللغة هو أيضاً، دفاع عن ثقافة غربية يريدون فرضها على شعوب المنطقة.[23]

ولذلك، ينادي عبدالكبير الخطيبي بازدواجية لغوية جذرية وكاملة بين اللغتين العربية والفرنسية، وإن كان يعترف بأن هذا "حلم أحمق".[24] لكن الواقع أن جزءاً من النخبة المغربية تحمل بداخلها هذا الحلم، وإن كانت لا تصرح به في الأكثر. وفي هذا السياق يدعو فؤاد العروسي مثلاً، إلى اعتبار الفرنسية لغة مغاربية، وثقافتها جزءاً من الثقافة الوطنية، ويحتج لذلك بأن الهوية صيرورة تتغير على الدوام، فيمكن أن تندمج فيها مكونات جديدة، ويرى أن العربية دخلت على المنطقة ولم تكن لغتها الأولى، فما المانع من إدخال الفرنسية أيضاً؟[25] هكذا وصلنا - كما يقول الودغيري - «إلى الحد الذي يجعل فئة من المتعمدين قلب الهرم اللغوي بالمغرب تذهب إلى اعتبار العربية الفصحى دخيلة على الهوية المغربية، واعتبار الفرنسية، عكس ذلك، جزءاً أساسياً منها».[26]

إن هؤلاء يتناسون، أولاً، أن لكل هوية أساساً ثابتاً، فلو تغيرت مع الزمن لأصبحت شيئاً آخر لا علاقة له بالهوية، كما أن الأمازيغ ثانياً، قبلوا العربية واختاروها طواعية، بينما فرضها الفرنسيون بالمدافع على الناس، وثالثاً، للأمازيغ صلات قديمة بالمشرق، لم يوجد مثلها مع أوروبا. وهذا كله سبق بيانه في الفصل الأول.

ويصل هذا الرأي ذروته حين يرى عمار عزوزي مثلاً، أنه لا توجد لغة مشتركة للمغرب العربي، لا العربية، ولا العامية الدارجة، إلى درجة زعمه أن المغربي والجزائري لا يتفاهمان، ولذلك يضطران إلى استعمال الفرنسية. وهكذا يدعو هذا الباحث العربي إلى أن تكون الفرنسية لغة المنطقة؛ رسمياً، وشعبياً، وأن يتواصل

أبناء البلد المغاربي الواحد بالفرنسية.[27] ويتأسف، وإن بطريقة غير صريحة، على أن الفرنسية غير "مدسترة" في المغرب العربي.[28]

ثم يقرر عزوزي أن المنطقة تحتاج؛ للانفتاح على العالم، إلى لغة واسعة الانتشار، وليست هي العربية؛ لأنها، عنده، محدودة بحدود الوطن العربي، فهي، إذاً، الفرنسية. ولو أراد الكاتب أن يكون منطقياً مع نفسه لاقترح تدعيم الإنجليزية.[29] ولذلك يلاحظ أسليم أن خطاب التقنوقراطيين المفرنسين بالمغرب - وهو الذي يرفع شعار الحداثة - يترجم انشغالات ذات طابع تكنولوجي، لكنه يقدم اللغة الفرنسية بوصفها «الوسيلة الوحيدة لولوج الثقافة التقنية والعصرية».[30]

لكن من المؤسف أن الفرنكفونيين المغاربة لم يستعملوا الفرنسية للانفتاح على العالم، كما يُفترض، وكما يدَّعون، وهذه أبرز حججهم. فهم، في الواقع، لم ينفتحوا إلا على فرنسا، بينما لا يعرفون شيئاً عن دول قريبة جداً منا، ولنا معها مصالح مشتركة، أو ينبغي أن تكون، مثل البرتغال وإسبانيا وإيطاليا وألمانيا. ويحق لنا أن نتساءل: لماذا حرصت النخبة المفرنسة على إزاحة اللغة الإسبانية تماماً من شمال المغرب وجنوبه، إذا كانت صادقة في دعوى الانفتاح على العالم؟ لقد كان بإمكان المغرب أن يحتفظ بالإسبانية، ويعدها أيضاً غنيمة حرب، ونافذةً ينفتح بها على العالم المتحدث بالإسبانية، وهو أكثر أمريكا الجنوبية، وكثير من ولايات أمريكا، بالإضافة إلى إسبانيا، وهي جار مهم لنا، بل أقرب جار أوروبي إلينا. وعوض ذلك، أزالت حكومات الاستقلال اللغة الإسبانية تماماً من البلد، وعوضتها بالفرنسية. واليوم، بينما تتراجع الفرنسية بسرعة في صدارة لغات العالم إلى الرتبة التاسعة، فإن الإسبانية تحتل الرتبة الرابعة، بعدد متحدثين يشكل ضِعف المتكلمين بالفرنسية.

ترسيخ الاستقلال للتبعية اللغوية

هل يتوقع أحد من فرنسا أن ترفق بلغتنا وهي التي حاربت لهجاتها المحلية حتى انقرضت أو كادت؟ ففرنسا ترفض، إلى حدود الساعة، وبقرار دستوري، أن تنضم إلى الميثاق الأوروبي للغات الجهوية. إنما السؤال: لماذا تحرص الدولة المغربية المستقلة على المحافظة على سياسة الفرنسة؟ إن لهذا مجموعة أسباب:

1. أسباب تاريخية، تتجلى في الاستعمار الفرنسي للمغرب، خلال الفترة 1912 - 1956.
2. أسباب سياسية، تتمثل بتقارب السياسة المتوسطية لفرنسا والمغرب، ووجود نخبة سياسية نافذة تدافع عن علاقات خاصة ومميزة مع فرنسا.
3. أسباب اقتصادية، تظهر في رغبة المغرب في علاقة خاصة بالاتحاد الأوروبي وسوقه المشتركة.
4. انخراط المغرب في الحركة الفرنكوفونية؛ وهذا ما يفسر لنا امتناع الدولة عن تطبيق مقتضيات ميثاق التربية والتكوين المتعلقة بسياسة اللغات الأجنبية، بشكل متساوٍ، في التعليم الثانوي التأهيلي والتعليم العالي.

نستطيع الآن - وقد تعرفنا إلى بعض ملامح السياسة اللغوية لفرنسا بالمغرب - أن نفهم سر المفارقة الكبيرة، وهي أن "الاستقلال"، لا الاستعمار، هو المسهم الرئيسي في نشر الفرنسية بالبلد، حتى كان المختار السوسي يتساءل بمرارة: «لماذا نعمل في عهد الاستقلال ما لم تستطع فرنسا أن تقوم به في عهد الاستعمار؟».[31] يقول الودغيري: «كما عانت العربية في المغرب الاستعمار الفرنسي الاستيطاني، أصبحت، بعد الاستقلال، تعاني آثار السياسة الفرنكفونية، بما تمارسه من ضغوط، وتجنده من أدوات إعلامية،

وتقدمه من الإغراءات، وتفرضه على مصادر القرار من توجيهات وشـروط، تحت غطاء التعاون الثنائي والمساعدات المختلفة، أصبحت تتحكم بشكل واضح في رسم السياسة التعليمية واللغوية للبلاد».[32]

ومن أسباب ذلك، كما أوضح أسليم، أنه «بعد استعادة اللغة العربية لدورها في المدرسة كأداة أساسية للتلقين، يصبح دور اللغات الأجنبيـة أكثـر وضـوحاً وأيسـر تقبلاً من طرف الرأي العام؛ أي من لـدن المشـرفين عـلى قضـايا التربيـة والتعلـيم؛ فبالقضاء على العقدة النفسية المترتبة على إحلال لغـة أجنبيـة مكـان اللغـة الوطنيـة، أصبح من السهل إقرار اللغة الفرنـسية منذ المدرسة الابتدائية، ولغـات أخـرى بعـد ذلك، كأدوات تفتح، ووسائل ربط بيننا وبين دول إفريقية، انفصمت عراها مع اللغة العربية من جراء الاستعمار».[33] وهذه هي الوسيلة التي انتشـرت بهـا الفرنـسية بعـد الاستقلال، والتي أشار إليها وزير التعليم في الستينيات، بنهيمة، فقد أدخلت الدولة اللغة العربية، جزئياً، في مناهج الدراسة، وروجت لفكرة أن العربية الآن بخـير، وأن الهوية محفوظة، فلا داعي إلى القلق من الفرنـسية التي صُوِّرت بأنها ضـرورية لمجاراة العصـر. وهكذا كما يقول معتصم، فإن «المغرب، على غـرار الجزائـر، زرع التعريـب ليحصد، على العكس، فرانكفونية متسارعة للمجتمع المغربي».[34]

وقد قامت المدرسة وسياسة تعميم التعليم بدور كبـير في نشـر الفرنـسية، ففـي أثناء فترة الاستعمار، بل حتى في الخمسينيات، كان أقل من 10٪ مـن المغاربـة يتمتعـون بالتمدرس، فالفرنـسيون لم يهتموا بتعليم الشعب، بل بنخبة منه. والآن يتجـاوز العـدد 90٪. فهذه النخبة استطاعت، بعـد الاسـتقلال، أن تنشـر الفرنـسية بـأكثر مما فعـل الاستعمار في نصف قرن، كما عملت على عرقلة التعريب، وتقديم صورة سلبية عنه.[35]

واليوم، يسجل الميثاق الوطني للتربية والتكوين تراجعاً، بدعوته إلى تدريس المواد العلمية في التعليم الثانوي، وهو الذي كان يتم بالعربية، إلى «اللغة التي تدرس بها في التعليم العالي»؛ أي الفرنسية؛ والحجة أن ذلك يمكّن الحاصل على البكالوريا (أي الثانوية العامة) العلمية من متابعة دراسته الجامعية. ويجيب معتصم بأن هذا الطالب درس الفرنسية لعشر سنوات، وهي مدة جد كافية لإتقان أي لغة، ثم إن التجربة أثبتت أن الطلبة الذين لم يسبق لهم أن درسوا الإنجليزية أو الألمانية،ومنهم المغاربة، يتابعون تكويناً لغوياً لسنة أو سنتين، ثم يلتحقون بالجامعات وينجحون في دراستهم.[36]

كما أن الميثاق عزز الفرنسية، فأصبحت تدرس في السنة الثانية من الابتدائي، والإنجليزية في السنة الخامسة، برغم تعثر الأطفال الذين ينتمي أغلبهم إلى أوساط اجتماعية متواضعة، في تعلم الأبجدية العربية.[37] ومن حجج الميثاق تحقيق المساواة مع تلاميذ المدارس الخاصة، لكن الواقع أنه لا يمكن تحقيق مساواة بين أقلية محظوظة، لا تتجاوز نسبتها 6٪ ممن يدرس في المدارس الفرنسية والخاصة، وهي معدة ومستعدة لدراسة اللغات، وبين أغلبية نسبتها 94٪، يعيش أكثر أفرادها تحت عتبة الفقر، ويحتاجون إلى إشباع ضروريات الحياة أولاً.[38] يقول معتصم: «ذلك أن المواجهة المبكرة للتجريد الأجنبي، من دون سند اجتماعي، أو إعداد تربوي مناسب، هي التي تدفع بهذه الفئة من الأطفال إلى السقوط في "انعدام الأمن اللغوي"، بدل البدء في مرحلة أولى بالعربية المدرسية.. وخصوصاً أنها تحتفظ بممرات سيكولوجية وانتقال أو عبور اجتماعي يستند إلى التداخلات الصوتية والمورفولوجية والدلالية والنحوية، بل الثقافية والانفعالية التي تربطها باللغات الأم العربية والأمازيغية».[39]

إن السياسة اللغوية اليومية هي، في كثير من النواحي، استمرار لمرحلة الحماية وخياراتها. وقد كانت النخبة التي تتقن الفرنسية محدودة، وكان تعاظمها عددياً وانتشاراً بعد الاستقلال، فدولة الاستقلال هي الدولة التي أنجزت المهمة التي لم يستطع الاستعمار، بقضه وقضيضه، أن ينجزها. إن الشرط الأول لتطور أي لغة من اللغات هو استعمالها اليومي، واستخدامها لجميع الأغراض في الدولة والمجتمع ومؤسساتهما. ترى، إذا كانت الفرنسية هي التي تحتل الصدارة في أهم المجالات، وفي جانب مهم من الحياة اليومية، فكيف يمكن للعربية أن تتطور وتنمو؟ هذه هي الحقيقة البسيطة التي تفرض نفسها على كل مراقب: الفرنسية تخنق العربية خنقاً. ووضع اللغتين بالمدرسة انعكاس لهذه الحقيقة.

الفرنسية في المدرسة العمومية

لما كانت الدولة المغربية مخلصة للغة الفرنسية، فقد انعكست هذه العناية الفائقة على مستوى الحضور الوازن في برامج التعليم المدرسي.

إن التعليم، بجميع مراحله، وخاصة العالي منه، محضن مهم من محاضن الفرنكفونية بالمغرب. ويمكن لمس ذلك في الغلاف الزمني المخصص للفرنسية بالمدرسة. ويمثل عدد الساعات المخصصة للغة الفرنسية في الأقسام التعليمية، في حد ذاته، قدراً مهماً. فابتداءً من السنة الثانية من التعليم الأساسي، يشرع التلميذ المغربي في تعلم اللغة الفرنسية،[40] وذلك بمعدل عشر ساعات في الأسبوع؛ أي بمعدل ساعة وخمسين دقيقة، تقريباً، في اليوم. ويعد هذا الدرس أولياً، شأنه شأن درس اللغة العربية، أو درس الرياضيات. وفي السنة السادسة من التعليم الأساسي، تحظى هذه اللغة بنصيب 33.50٪ من مجموع الحصص الأسبوعية.

أما خلال السنوات الثلاث الأخيرة من هذا التعليم، فإن نصيب اللغة الفرنسية هو ست ساعات أسبوعياً؛ أي ما يعادل حجم حصة اللغة العربية، أو حصة الرياضيات.

وفي الشُعَب العلمية من التعليم الثانوي، تزداد ساعات تعليم الفرنسية بمعدل 100٪؛ أي الضعف. وهو ما يعادل خُمس الحصة الإجمالية للدراسة.

ثم إن مُعامل اللغة الفرنسية في امتحان البكالوريا قد ارتفع من 1 إلى 4؛ أي بزيادة 400٪؛ وذلك كله من أجل تَهْيِيء التلاميذ المغاربة لمتابعة دراستهم العليا في المواد العلمية باللغة الفرنسية بصفة عادية.

وحين يتخرج التلميذ في الثانوية يكون قد درس إحدى عشرة سنة من اللغة الفرنسية، بما يعادل ألفي ساعة دراسة بالصف. وفي السنوات الأربع الأخيرة من التعليم، يخصَّص ربع الحصص الأسبوعية في الدراسة للفرنسية وحدها.

وهكذا، نلاحظ أن الفرنسية تتقاسم البلد فعلاً مع العربية: فأساتذة العربية (حوالي 36٪ من المجموع الكلي للأساتذة)، والفرنسية (24٪)، بينما الإنجليزية (2.5٪)، ونسبة لا تذكر من أساتذة اللغات الأخرى. ويشكل أساتذة اللغات من هيئة التدريس 63٪.[41] نستقرئ من هذا مدى الجهد والإنفاق الكبيرين على اللغات، وانعدام التوازن بين اللغات الأجنبية، ومع ذلك فالنتائج جد محدودة.

من وظائف الفرنكفونية بالمغرب

تشكل فرنسا اختناقاً ثقافياً واقتصادياً للمغرب؛ إذ أضحت الفرنسية، بموقعها بالمغرب وبوظيفتها، أداة عرقلة مهمة جداً لمستقبل البلد على جميع الصعد. وسنتعرف الآن إلى بعض المشكلات التي تثيرها الفرنكفونية.

الفرنسية أداة للتمييز الطبقي والاجتماعي

من الوجوه المهمة لقضية الفرنسية بالمغرب أنها أداة لطبقة نخبوية حريصة على الاستفراد بالسلطة، وعلى التميز عن سائر الشعب بلكنتها التي تخلط بين العامية والفرنسية في البيت والحياة اليومية، بل قد تستعمل الفرنسية حصراً.[42]

كما أنها أداة التدريس في التخصصات التي توفر فرص العمل بعد التخرج. وهي أيضاً، لغة التدريس الوحيدة في جميع المدارس العليا بعد البكالوريا أو الثانوية العامة؛ كمعاهد الهندسة والتجارة والصناعة. ولذلك، فإن الطلب على الفرنسية طلب عام اليوم، وليس طلباً نخبوياً؛[43] حتى إنه أحياناً ما يُترجَم إتقان الفرنسية بزيادة في الراتب، بالنسبة إلى سوق الشغل، بما يتراوح بين 10٪ و15٪.

ولذلك، وبرغم أن البطالة بالمغرب حالة مزمنة منذ عقود، فإنها تصيب، بقدر أكثر، العاطلين المعرَّبين الذين ليس لهم إلمام كافٍ باللغة الفرنسية.[44]

عالم الاقتصاد

من الملاحظ اليوم أنه لا يكاد يوجد في البلدان التي نجحت في تحقيق معدلات معقولة من التنمية والتقدم بلد فرنكفوني واحد، عدا البلدان التي تشكل فيها الفرنسية لغة أصلية، كبلجيكا وكندا. فجميع البلدان الصاعدة حديثاً تستعمل، أساساً، لغتها الأم، فيما لغتها الأجنبية هي الإنجليزية.

وفي المغرب، بالخصوص، يشكو قطاع الأعمال والاقتصاد من أن التجارة الدولية للبلد تركز على فرنسا في الأكثر، ثم إسبانيا، وهي جد ضعيفة مع الدول العربية، حتى الجارة منها. والميزان التجاري للبلد يعاني عجزاً مزمناً؛ ولذا، لا بد له

من تنويع أسواقه، والانفتاح على الصين والهند وسائر الدول الصاعدة. وهنا يقوم الجهل الواسع باللغات الأجنبية الأخرى؛ أي غير الفرنسية، عائقاً دون ذلك.[45]

إن غلبة الفرنسية على السوق الاقتصادية المغربية تشكل إعاقة فعلية للتنمية وتطور الاقتصاد، كما في السياحة والصحافة والاتصالات والتقنية.[46] ولذلك، يدعو الاقتصادي أقصبي إلى الانفتاح على اللغات الكبرى في مجال التجارة والأعمال على مستوى العالم، وتوفير خيارات لغوية متعددة للتلميذ، وخاصة الإنجليزية والإسبانية، وذلك بعد إتقان العربية والفرنسية.[47] كما يحذر المودن من الانعكاسات السلبية لعدم تبني المغرب رؤية استراتيجية لتنويع علاقاته الدولية، عوض الاكتفاء بالتعاون مع فرنسا فقط.[48]

"فشل" التعريب واستغلال ذلك لصالح الفرنسية

ومن الأمور التي تستغلها الفرنكفونية، بل ربما سعت لها، استغلال ثغرات التعريب وإخفاقاته لصالح فَرْنَسَة أقوى. من ذلك أن التعريب لم تواكبه تراكمات معرفية بالتأليف بالعربية والترجمة إليها، وهذا ما انعكس على جودة التعليم فتدهور، ففقد كثير من المغاربة ثقتهم بالتعريب، وعادوا إلى الفرنسة، وهكذا نبقى في حلقة مفرغة.[49]

من وظائف الفرنسية: تمييز الأمازيغ بالمغرب

وهذه سياسة قديمة، لكنها مستمرة، ففي نص دورية الجنرال ليوطي، المقيم العام الفرنسي الأول للمغرب، وكان بعث بها بتاريخ 16 يونيو 1921، نقرأ: «أن العربية عامل من عوامل نشر الإسلام؛ لأن هذه اللغة يتم تعلمها بواسطة القرآن الكريم، بينما تقتضي مصلحتنا أن نُطوِّر البربر خارج إطار الإسلام. ومن الناحية اللغوية، علينا أن نعمل على الانتقال مباشرة من البربرية إلى الفرنسية».[50]

الفرنكفونية تشجع العامية

كما ترى الفرنكفونية أن تقوية العامية تفيدها كثيراً؛ لأنها ستضعف العربية من دون أن تتمكن من فرض نفسها؛ إذ لا مستقبل للعامية، وبذلك يبقى الجو خالياً للفرنسية؛ لأنه، مع إضعاف العربية وعدم صلاحية العامية لأي استخدام كتابي أو علمي، لن يبقى في الساحة اللغوية إلا الفرنسية. ويمكن أن نقول الشيء نفسه عن الأمازيغية؛ ولذا، فإن الخصم الحقيقي للفرنسية هو العربية الفصحى.

مستقبل الفرنسية بالمغرب

تختلف التوقعات حول مستقبل الفرنسية بالمغرب؛ فعمار عزوزي مثلاً، يتوقع مستقبلاً طويلاً للفرنسية، لأسباب اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية وتاريخية. ويرى، وهو القلق على مستقبل الفرنسية والحريص عليه، أنه إذا كان عدد من يتقن الفرنسية اليوم ليس كبيراً، فإن المعطى الأهم والإيجابي هو تزايد عدد الذين يتحدثون هذه اللغة.[51]

ويوجد عامل مهم، نسبياً، في دعم الفرنسية بالمغرب، هو الجالية المغربية التي تعيش بفرنسا وبلجيكا وكندا.

لكن بعض الفرنكفونيين يبالغون كثيراً حين يرون أن 41.5٪ من المغاربة يعرفون الفرنسية.[52] كيف يكون ذلك مع أن نصف المغاربة هم، أصلاً، أميون؟ والحقيقة أنه لا توجد إحصائيات دقيقة وذات صدقية لعدد المفرنسين بالمغرب، لكن يبدو أن الذين لهم معرفة ما بالفرنسية لا يتجاوزون الثلث، بينما الذين لهم معرفة كافية بالفرنسية لا يتعدّوْن العُشر.[53]

وفي الجهة المقابلة يرى بعض الناس أن «الفرنـسية سيُنظر إليها بوصفها لغة أجنبية، وأن فرنسا بلد أجنبي كالآخرين».[54] وبرغم وجود زيادة كبيرة في عدد من يتحدث الفرنـسية، فإنها، كما يرى بورديرو، زيادة خادعة؛ بسبب الضعف الكبير لمستوى الفرنـسية لدى التلاميذ.[55]

ويرى عبدالملك مرتاض أن الفرنكفونية لم تسجل في المغرب العربي إلا انتصارات محدودة، ولو انتصرت حقاً لكانت استطاعت أن تمحو اللغة العربية من هذه الأقطار محواً كاملاً، وأن الذي منع ذلك هو القرآن الكريم، وتعلق الناس به. وفرنـسية الجيل الحالي هزيلة، ولذلك لم ينتج هذا الجيل كُتَّاباً كباراً كما كان ذلك من قبل؛ كمالك حداد ومحمد ديب.[56] ومن المؤشرات إلى تراجع الفرنـسية بالمغرب، نذكر مثلاً، أن مبيعات الصحف الناطقة بالعربية هي 78٪.

في جميع الأحوال، لا ينبغي لنا أن نركن إلى لغة الأرقام فحسب، فنعتبر أن الفرنـسية ستندثر بالمغرب، بل يجب أن نكون أكثر يقظة؛ إذ كما ينذر غلاب: رواسب الاستعمار سيكون عمرها أطول من عمر الاستعمار، وخطر الفرنكفونية أن نصبح متفائلين ونقول بألّا مستقبل لها.[57] يقول حميش: «الفرنكفونية إذن سياسة اقتصادية لا مستقبل لها (..)، وهي ثقافياً لا مستقبل لها؛ لأنها تهدد التجانس المنشود داخل كل مجموعة ثقافية متأصلة لغوياً كالمجموعة العربية، بحيث إنها تتحرك في هذه الأخيرة كنشاز، وتسهم عملياً في التهميش والتبخيس للعربية في بورصة القيم اللغوية المهيمنة، معتمدة حتى على تعثرات إعادة التعريب وصعوباتها.. ولكن برغم انسداد الأفق المستقبلي أمام الفرنكفونية، فلا بد من الإبقاء على موقف الحذر والنقد منها، ولاسيما أنها مازالت تخاطب شرائح متعلمة لابأس بعددها، وتعول في ترويجها على سياسيي إدارة الأزمات والانحسارات وعناصر

التثبيت والإشعاع للهيمنة الثقافية الأحادية الفوقية بأي وجه كان».[58] ويمكن أن نذكر هنا أن المهدي المنجرة صرح، قبل ثلاث وعشرين سنة، بأنه يأمل أن ينتهي النقاش حول وضع الفرنسية بالمغرب في عشر سنوات أو خمس عشرة سنة، باعتبار أن هذه المشكلة تدخل في الماضي الاستعماري.[59] وها نحن أولاء مانزال نناقش الموضوع نفسه، ولا يظهر في المستقبل أفق قريب لنهايته.

الحل المطلوب لمعضلة الفرنكفونية في المغرب

يحق لنا الآن أن نتساءل عن مستقبل الفرنسية بعد نصف قرن، ماذا سيبقى من هذه اللغة؟ كما يحق لنا أن نعترض على ربط البلد ومستقبله بلغة وثقافة لا مستقبل لهما. فعدد الذين يتقنون الفرنسية في العالم، ممن ليست هي لغتهم الأم، يقدر بحوالي عشرة ملايين شخص.[60]

ولذلك، فالديمقراطية وتحكم الشعوب في مصيرها هما الحلّ؛ لأنهما اللذان سيخلصان المنطقة من هيمنة بعض النخب التي تريد فرض رؤية تربوية معينة وسياسة لغوية خاصة على الناس، من دون موافقتهم أو مشورتهم.

لكن ليس جميع النخب هكذا؛ إذ توجد نخب فرنكفونية وطنية، لها اقتناعاتها الفكرية وتصوراتها الخاصة في الموضوع، وهي صادقة، ويهمها حقاً مستقبل البلد، فالمطلوب هو الدخول معها في حوار شامل، ومحاولة إقناعها بأن سياسة لغوية وطنية لا تهدف إلى إلغاء الفرنسية تماماً من البلد، كما لا تهدد المصالح المشروعة لهذه النخب، وأن مستقبل أبنائها أيضاً لا يكون في إطار الفرنسية لغة وحيدة، وأنه يمكن لهم أن يتقنوا العربية أيضاً، كما أن على هؤلاء أن يعوا أنه لا يجوز لنا أن نكون طرفاً في صراع الفرنسية والإنجليزية، أو أن نؤدي ثمن هذا التنافس. لقد قال جاك بيرك

عن حق: «إن العرب قد أدوا – ومازالوا يؤدون على حساب لغتهم – ثمن الانتشار و"العظمة" للغات الغربية».[61]

ولا يعني هذا أي عداء للفرنسية، بل نسجل مع غلاب «تمييزنا الواضح والمعلن بين اللغة والتراث الثقافي الفرنسي؛ بوصفهما تراثاً لا نشك أبداً في قيمته التاريخية الإنسانية، وبين التوجه السياسي المؤسسي الفرنكفوني، وهو توجه يتوخى اليوم أهدافاً أيديولوجية وسياسية صريحة ومعلنة».[62] لا خلاف على الاهتمام باللغات الأجنبية، وعلى أن يكون للفرنسية وجودها في المغرب؛ لأسباب كثيرة، تاريخية وسياسية واقتصادية وثقافية، ولسنا في وارد أن نفرط في هذا الوجود، أو هذه الغنيمة، كما قال كاتب ياسين، لكن المرفوض أن تزاحم العربية حتى تزيحها وتأخذ مكانتها الوطنية، فلا أحد يدعو إلى تصفية الفرنسية بوصفها لغة وثقافة في المغرب، وإن وجد من يرى ذلك فهو ردّ فعل على تغوُّل الفرنسية، وعلى حرب الفرنكفونيين ضد العربية، أكثر مما هو اقتناع فكري مترسخ.[63]

كما لا ننكر الإيجابيات التي حملتها الفرنسية إلى البلد، فقد كانت أداة انفتاح على العالم، والتعرف إلى ثقافاته، كما درس بها آلاف الأطباء والمهندسين والخبراء والتقنيين، فاستفاد المغرب من دون شك من هذا. ولذلك سيبقى للفرنسية مكانتها في أي نظام تعليمي في مستقبل البلد، ولا نية لأحد في إزاحتها من المدرسة المغربية؛ فغاية المقصود هو أن نعيد التوازن المفقود إلى نسق اللغات الوطنية والأجنبية المُدرَّسة.

الفصل الخامس

الأمازيغية: اللغة والهوية

مع استمرار وجود الأمازيغ، بألسنتهم وعاداتهم وخصوصياتهم، فإن أسئلة كثيرة تُطرَح عن تاريخهم ولغاتهم ومستقبلهم الثقافي. ويلخص كل ذلك ظهور الحركة الأمازيغية في شمال إفريقيا وغرب أوروبا.

الأمازيغية إرث الماضي وخطاب الحاضر

الأمازيغ عرّبوا أنفسهم

هكذا كتب المؤرخ الجزائري المتبربر، العرْبي عقون، ملخِّصاً التعامل التاريخي للأمازيغ مع العربية.[1] ولا يمكن مثلاً، أن نردّ التعريب إلى قدوم قبائل بني هلال وبني سليم؛ لأن تأثير هذه القبائل كان محدوداً.[2]

وهذا ما يعترف به كثير من أقطاب الخطاب الأمازيغي، فالصافي علي يعترف بأن الأمازيغ هم الذين عرّبوا أنفسهم، وهذه - على حد تعبيره - سياسة خاطئة للأجداد.[3] ويشرح أخياط هذه "السياسة الخاطئة" بأن الأمازيغ، على مر التاريخ، كانوا يحددون هويتهم في أمرين أساسيين فقط: الأول تحرير الأرض ودفع المستعمر عنها، والثاني حرية الإنسان واستقلاله، ولم يزيدوا على هذين العنصرين عنصر تحرير اللسان واللغة؛ حيث كان الأمازيغ يرفضون المستعمر، لكنهم يأخذون لغته وحَرْفه.[4]

وحتى حين أنشأ الأمازيغ دولاً كبرى، بحجم الإمبراطوريات أحياناً، فإنهم حافظوا على مكانة العربية في مجتمعاتهم، بل حرص أغلب الإمارات ودول شمال إفريقيا الأمازيغية، كما يقول أسكان، على اتخاذ العربية لغة رسمية لها في الإدارة والتعليم.[5]

ولذلك يرى بونفور أن انتماء الأمازيغي إلى الدولة العربية-الإسلامية وحضارتها هو اختيار ذاتي.[6] ويلاحظ هذا الأستاذ الأمازيغي أن البربري المتعلم لم يحافظ على لغته الخاصة، برغم امتلاكه جميع الأدوات التي تمكنه من ذلك، وعلى العكس من ذلك، كان العامل الأعلى لتعريب بني جلدته الأمازيغ. لكن لا يجوز أن يعد؛ بسبب ذلك - كما يواصل بونفور - بمنزلة الخائن للغته والذي دفن هويته؛ لأن هذا الحكم غير صحيح، وغير عادل، وغير تاريخي.[7]

لكن هذا التعريب لم يكن شاملاً، فقد «أصبحت بلاد البربر مسلمة في أقل من قرنين (السابع والثامن)، على حين أنها لم تستعرب نهائياً إلى اليوم».[8] ذلك أن تعريب المغرب استغرق مدة طويلة جداً، كما يقول المؤرخ والمفكر التونسي، هشام جعيط: «تفاعل المسلمون الأوائل الوافدون من المشرق مع البربر، وذلك بسبب الفاعلية والجاذبية للمقدس. لكن الأسلمة التدريجية والبطيئة لم يرافقها تعريب لغوي سريع».[9] فهذا التعريب لم يتحقق جزئياً إلا بعد الاستقلال، بموازاة تبلور ملامح الدولة الوطنية المركزية، وتقدم وسائل الاتصال، وتعميم التعليم وتعريبه.

ولا توجد إحصائيات دقيقة حول أعداد الأمازيغ في المغرب؛ بمعنى الذين يتحدثون إحدى اللهجات الأمازيغية. فبينما يقدر إحصاء عام 2004 المتحدثين بالأمازيغية بـ 40٪،[10] يقدره آخرون بالثلث.[11] أما العروي فيشكك في رقم 27٪ من المغاربة الذين يتكلمون الأمازيغية، فكأن الواقع في نظره دون ذلك.[12]

كان المتحدثون بالأمازيغية في المغرب أكثرية، مع وجود نسبة مهمة منهم تتحدث الدارجة العامية أيضاً، كما سجل ذلك الضابط الفرنسي، جوستينار.[13] لكنها عرفت تراجعاً بشمال إفريقيا كلها، إلى درجة أن بعض النظريات تتحدث عن احتمال اندثارها في نهاية القرن الحالي إذا استمرت الحال على ما هي عليه.[14]

ويُرجع الأمازيغيون خطر هذا التراجع إلى هيمنة اللغات الكبيرة، وهي، في المغرب: العربية والفرنسية، وإلى ظاهرة التمدن وبروز المدرسة العصرية.[15] كما أن الذوبان الثقافي واللساني للأمازيغ بالمدن يكون أيضاً لصالح العامية المغربية.[16] أما بوكوس فيُحمِّل المسؤولية لقسم من الأمازيغ أنفسهم، لأنهم لا يرون اللغة والثقافة الأمازيغيتين من القيم الهوياتية المركزية، فلا يهتمون بنقلهما إلى أبنائهم.[17] أما عصيد فيركز على سياسة التعريب؛ بوصفها من أكبر العوامل التي ساعدت على انحسار الأمازيغية، حتى أصبح الناطقون بها أقلية بعد أن كانوا الأغلبية الساحقة في فجر الاستقلال.[18]

ولذلك يرى شاكر، المتمزغ الجزائري البارز، أن الأمازيغية تظل مهددة، حتى بمناطقها الكبرى التقليدية؛ إذ إن جميع العوامل الموضوعية التي أسهمت في استمرارها انهارت مع الاستعمار، ثم مع الدولة الوطنية المستقلة: نهاية العزلة الجغرافية، واندثار البنيات الاجتماعية التقليدية، وحركة السكان في كل اتجاه، والتدريس الواسع، ووسائل الإعلام، والاندماج في السوقين الوطنية والدولية. وهكذا ينتشر الازدواج اللغوي، في الأوساط النسوية أيضاً، وهي التي اعتُبِرت، تاريخياً، محضناً للأمازيغية؛ لغةً وثقافةً، وبرغم كل التطورات الإيجابية، فلا شيء يضمن نجاة الأمازيغية من الاندثار

في غياب تغيّرات بنيوية ضخمة، سياسية وقانونية واقتصادية واجتماعية.[19] ولذلك يكون مشروعاً أن نطرح، أولاً، السؤال الآتي:

هل توجد هوية أمازيغية صرف؟

يرى جوليان أن الأمازيغ لا يشكلون عرقاً مستقلاً، بالمعنى الأنثروبولوجي للكلمة، ولكنهم يشكلون، بالأحرى، خليطاً إثنياً.[20] فالعنصر الأصلي ظل يدمج ضمنه، على امتداد التاريخ، عدداً من الأعراق والأنواع.[21] ولذلك فالاختلاف بين الناطقين بالعربية والناطقين بالأمازيغية اختلاف لغوي وليس عرقياً.[22] فينبغي، إذاً، أن نتحدث «عن هوية مغربية أو مغاربية أمازيغية مسلمة، تتركب من شتى المكونات كالأمازيغية والإسلام، وأحياناً من بعض أشكال الثقافة العربية التي تسللت إليها عبر اختلاط الأجناس وتصاهرها. أما أن نتحدث عن هوية أمازيغية صرف، فهذا من باب "اللاكائن"».[23]

لكن هذا لم يمنع ظهور الحركة الأمازيغية التي نشأت ثقافية، ثم تحولت إلى سياسية "شاملة".

لمحة عن تاريخ الحركة الأمازيغية

نشأت الحركة الأمازيغية في نهاية الستينيات، وكانت تهتم بالتراث الأمازيغي الثقافي، ثم انتقلت، مع الثمانينيات، إلى مرحلة تشكيل تيار فكري وسياسي، فظهر عدد مهم من الجمعيات الأمازيغية التي عبّرت أول مرة، عن مطالبها الثقافية في أول وثيقة مشتركة، عُرِفت بميثاق أغادير لسنة 1991.[24]

ثم دخل المغرب، في نهاية عهد الملك الحسن الثاني، مرحلة انفتاح سياسي، وتهيّأ لعملية انتقال ديمقراطي. وكان هذا التحول يستتبع الاعتراف بجميع أنواع الحقوق الفردية والجماعية، سياسية كانت أو ثقافية أو اجتماعية. وفي هذا الجو، نُظِر إلى الأمازيغية بطريقة مغايرة، ولم يكن من الممكن تجاهل مطالب دعاتها؛ فجاء خطاب العرش للملك محمد السادس في 30 يوليو 2001 ليعلن الاعتراف بالأمازيغية، وتأسيس معهد خاص بشؤونها، وفي 17 أكتوبر من السنة نفسها كان خطاب أجدير الذي صرح بوضوح بأن «الأمازيغية مكوِّن أساسي للثقافة الوطنية، وتراث ثقافي زاخر شاهد على حضورها في كل معالم التاريخ والحضارة المغربية؛ ولذا فإننا نولي النهوض بها عناية خاصة في إنجاز مشروعنا المجتمعي الديمقراطي الحداثي القائم على تأكيد الاعتبار للشخصية الوطنية ورموزها اللغوية والثقافية والحضارية». هكذا استعار الخطاب "معظم" مفاهيم الخطاب الأمازيغي نفسه، بحسب رأي عصيد.[25]

والجدير ذكره أن في الحركة الأمازيغية تيارات علمانية وإسلامية ويسارية، وغير منتمين أيديولوجياً أو سياسياً. فهي، كما يقول أخياط، المجتمع المغربي مصغراً.[26]

ظهور الخطاب الأمازيغي وبعض حيثياته

عاش المجتمع المغربي، كما كتب سبيلا، قروناً من التعايش التلقائي بين مكوناته وتناقضاته، ولم يسجل هذا التاريخ الطويل حروباً بين العرب والبربر مثلاً، فالحديث عن الشخصية المستقلة والهوية لم يظهر إلا في العصر الحديث. وقد انطلقت دينامية التمايز، أول ما انطلقت، مع الاستعمار الفرنسي، وخاصة بين العرب والبربر. لكن بذور هذا التمايز لم تحل بعد الاستقلال، بل اندرج في إطار صراعات صامتة أحياناً وعنيفة أخرى حول كيفية توزيع السلطة والثروة،

ثم بدأ هذا المشكل الإثني أخيراً، يجد لنفسه تعبيرات أيديولوجية وثقافية أكثر تبلوراً وتماسكاً، وذلك بموازاة نشوء نخب جديدة، مكّنها إحساسها بمظاهر التفاوت، وبسياسة الصهر التي مثلتها المحاولات المتعثرة في التعريب العام، ووعيها بثقافة الحقوق الثقافية للأقليات، واستفادتها من تقدم الدراسات الإثنولسانية، من بلورة أيديولوجيا أوضح للمطلب الأمازيغي.[27]

وبهذا أعادت الحركة الأمازيغية النقاش حول قضية الهوية، وأسس الدولة المغربية، ونجحت في أن تكون المسألة الأمازيغية من القضايا الكبرى المطروحة اليوم على الدولة والمجتمع والفاعلين السياسيين في المغرب،[28] بل يمكن، كما يتوقع الأمازيغي، أخياط، أن تعيد ترتيب الأوراق السياسية والهوياتية في منطقة حوض البحر المتوسط وشمال إفريقيا.[29]

مركزية اللغة في بناء الهوية عند الحركة الأمازيغية

الأمازيغية بالنسبة إلى دعاتها منظومة ثقافية ولغوية، هي بمنزلة المحدد المركزي لهوية المغرب.[30] ويرى هؤلاء أن أساس الهوية الوطنية هو المكوِّن الأمازيغي المدعَّم بروافد متعددة،[31] ثم هم يكادون يحصرون الهوية في اللغة أو اللغات الأمازيغية، فمحمد شفيق، شيخ مفكري الأمازيغية، يرى أن اللغة هي موطن الهوية الأثير، بينما الدين رسالة كونية موجهة إلى الناس كافة، بكل اللغات.[32] ويشرح الشدادي ذلك بأن اللغة الأمازيغية مثلت، تاريخياً، رمز استمرارية الكيان الإنساني والثقافي الأمازيغي تجاه الأفواج المختلفة التي حاولت غزو المنطقة والإقامة بها.[33] ولذلك، يرى أخياط أن تدريس الأمازيغية هو المفتاح السري للفكر المغربي، وللهوية المغربية، وللعلوم، وأن فهم الدين يكون أكثر بالتعمق في العربية، بينما يكون التعمق في العلوم بواسطة اللغات المتقدمة.[34]

ولعل مما يفسر هذا الاهتمام الزائد بقضية التعليم واللغات أيضاً، أن الفئات الثلاث المؤسسة للحركة الأمازيغية هم رجال التعليم والطلبة والمحامون.[35]

قاعدة اللغة - الأم وأثرها في الخطاب الأمازيغي

يهتم المفكرون الأمازيغيون كثيراً بهذه القاعدة، وهي حجة مركزية لديهم،[36] خلاصتها ما يشير إليه بعض الدراسات من أن التدريس باللغة الأم مثمر جداً، وأن إتقانها، أولاً، يساعد على اكتساب استراتيجيات التعلم بوتيرة أسرع، بل يسهل حتى تعلم لغة ثانية لاحقاً، فضلاً عن الاستمرارية الوجدانية والمعرفية بين المحيطين العائلي والمجتمعي.[37]

إن اللغة الأم تسهم في تمكُّن المتعلمين من امتلاك الملكات الميتا-لسانية بسرعة، وتسهل عملية التقويم الدراسي، بالتمييز اليسير بين المشكلات اللسانية لدى الطفل والمشكلات المعرفية، كما تساعد على تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص؛ لأن اللغة الأم تُطرَح، عادة، في سياقات الإدماج الاجتماعي.[38]

الإسلام في تصور الحركة الأمازيغية

إذا كانت اللغة هي مركز الهوية ومحورها عند الحركة الأمازيغية، فما موقع الدين هنا؟

يرى أخياط أن الإسلام جزء من الهوية الأمازيغية، وهو أساسها الفكري والعقدي. والأمازيغ مسلمون عجم، كالفرس والأتراك وغيرهم ممن يعتنق الدين مع المحافظة على لغته وثقافته.[39] وهذا موقف التيار المحافظ داخل الأمازيغية.

ويوجد رأي آخر، يعادي الإسلام قليلاً أو كثيراً، ولذلك يؤاخذ التجاني بولعوالي قسماً مهماً من النخبة الأمازيغية على انفصالها عن الشعب، وعلى غلبة

الأيديولوجيا الصدامية على أطروحاتها.[40] لقد نفذ الإسلام عميقاً إلى الإنسية الأمازيغية، وأعاد صوغها، ولذلك يقول التجاني بولعوالي، وهو أمازيغي: «الأمازيغية لم تبقَ على هيئتها الأولى التي كانت سائدة قبل الفتح الإسلامي، وإنما شهدت تبدلات عميقة، استطاعت أن تنفذ حتى إلى ما هو ثابت فيها، كالهوية التي انضاف إليها عنصر الإسلام (..)، كما أن تمكن الإسلام العميق من الشعوب الأمازيغية يترجم مدى أهميته في حياتهم حتى صار بمنزلة المركز الموجه لسائر ممارساتهم اليومية».[41]

ولذلك فإن قسماً مهماً من الفاعلين يعتقدون بأن الإسلام هو الذي كان العنصر الحاسم في إدماج الأمازيغ في الحضارة العربية الإسلامية وفي تقبلهم اللسان العربي، ومن المؤكد أن الأمازيغ من دون الإسلام كانوا سيكونون شيئاً آخر غير الذي كانوا عليه في التاريخ، وغير ما هم عليه اليوم. فالعلمانية، وفق هذا التصور، ستفصل عميقاً بين الإسلام والأمازيغ. وهذا جوابنا على تساؤل عنترة: «السؤال المركزي الذي يطرح نفسه لماذا تظل الحركة الأمازيغية في غالبية مكوناتها تدافع بقوة عن مطلب إقرار العلمانية؟».[42]

إشكالية الأصول التاريخية للأمازيغية ومشروع المَغيرة

الأصل التاريخي

لخص عقون، المختص بالتاريخ القديم، جيداً هذه المسألة، فقال: «لا يوجد اليوم - في واقع الحال - لغة أمازيغية بالشكل الذي يجعلها انعكاساً لمجموعة واعية بوحدتها في شكل شعب أو جنس أمازيغي. وبرغم هذه الوضعية السلبية التي يتفق

حولها كل المختصين فإن استمرار وجود الأمازيغ، كشعب وثقافة على نطاق واسع، وكلغة على نطاق أضيق، لا نقاش فيه».[43]

ولذلك، فإن آراء المختصين متضاربة كلما أريدَ تصنيف الأمازيغية بين اللغات.[44] كما يمكن القول إن الأصل اللساني للغة الأمازيغية مسألة لا يبدو حل إشكاليتها قريباً.[45]

لكن من المتعارف عليه في الوسط العلمي، عموماً، انتماء الأمازيغية إلى العائلة السامية-الحامية، أو السامية تحديداً.[46]

أمازيغية أو أمازيغيات؟

توجد مجموعة كبيرة من اللهجات الأمازيغية، يذكر الكعاك أنها نحو 30 لهجة.[47] أما اللساني الأوراغي، فيصل بها إلى 60 لهجة مستعملة بشمال إفريقيا.[48]

لكن اللهجات الكبرى أقل عدداً: تاشلحيت وتاريفيت وتامزيغت بالمغرب. والقبايلية والشاوية والمزابية بالجزائر. والطوارقية بالصحراء الكبرى.

ثم تتفرع اللهجات الأمازيغية الثلاث بالمغرب، إلى لهيجات بينها اختلافات صوتية وصرفية وتركيبية ومعجمية، تحتاج في وصفها إلى دراسات ميدانية مقارنة. ولهذا يرى بنان أن الأطلس اللساني للمغرب لم يُنجَز منه شيء.[49]

والسؤال الكبير هنا: هل هذه اللهجات منفصلة، بعضها عن بعض، بحيث يمكن اعتبارها منحدرة من لغات أمازيغية متنوعة، أو هي تشترك في أصل واحد، وتكون عبارة عن تنويعات لهجية للغة أمازيغية تاريخية واحدة؟

يرى بعض الأمازيغيين أن الأمازيغية لغة واحدة، وأن بين لهجاتها الكثيرة مشتركاً لغوياً قديماً، وذلك على المستويات المعجمية والنحوية والصوتية.[50]

بينما يتحدث آخرون عن لغات أمازيغية تبحث عن النسق المفقود. فقد تعرضت الأمازيغية لتغييرات قوية في جميع مكوناتها؛ بسبب ظاهرة اللهجوية، وبسبب أنها، أساساً، لغة شفوية. وقد قام باحثون كثر برصد هذه الاختلافات الكبيرة، إلى درجة أنه من المشروع أن نتحدث عن لغات، لا لغة واحدة. ولذلك، نجد أنه حين يلتقي الأمازيغ من لهجات مختلفة يضطرون إلى الحديث فيما بينهم بالعربية أو الفرنسية.[51] ويقول الأوراغي: «إن فكرة البحث في كل الأمازيغيات عن القاسم المشترك بينها لاتخاذه لغة لجميع الأمازيغيين لا تقل سذاجة عن فكرة إحياء الأمازيغية الأصل بمنهجية اللسانيات السلالية».[52]

هل كانت للأمازيغية أبجدية خاصة بها؟

القضية الأخرى المهمة هي: بماذا كتب الأمازيغ طوال تاريخهم؟ يقول جمال بامي: «ليس من السهل الخوض في موضوع التشكل التاريخي للغة الأمازيغية وظهور الكتابة بحروف تيفيناغ؛ نظراً إلى ندرة الأبحاث العلمية حول الموضوع، وخضوع كثير من الأبحاث التي قام بها بعض الأجانب خلال فترة الاستعمار لاعتبارات أيديولوجية وسياسية».[53]

ويقول العرباوي، ملخِّصاً ما هو متوافر من معلومات تاريخية في الموضوع: «المعروف في تاريخ الكتابة عموماً أن أول كتابة ظهرت في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط هي الكتابة الفينيقية، ومنها أخذت الكتابتان اليونانية واللاتينية. واستعمل البربر في تاريخهم القديم هذه الكتابات الثلاث، إلا أنهم لم يقتصروا عليها، فقد استعملوا كتابة أخرى نسميها اليوم الكتابة البربرية».[54]

•

وهذه الكتابة البربرية تتكون من خطين هما: الليبي وتيفيناغ. والأبجدية الليبية تتألف من 22 حرفاً، وأقدم نقيشة معروفة لهذا الخط تعود إلى سنة 139 ق.م. وقد تواصل استعماله إلى القرن الثاني للميلاد. ولا يوجد بهذا الخط أي نص طويل، باستثناء بعض النقائش من جمل قصيرة.[55]

أما التيفيناغ فهو خط الطوارق، لكنهم لم يدونوا به تراثهم الذي يظل شفوياً بالأساس. والغالب عليه الكتابة من اليمين.[56] يقول العرباوي: «إذا كانت لدينا بعض المعلومات عن الفترة الأولى التي استُعمِل فيها الخط اللوبي، فإننا بالنسبة إلى خط التيفيناغ، لا نملك شيئاً واضحاً ومحدداً حول بداية استعماله».[57]

وما كُتب بهذين الخطين محدود جداً، إلى درجة أن الأوراغي يقول: ثبت أن «الأمازيغيات لغات شفوية، وأنها لم تُكتَب قط بأبجدية تخصها في العصور التاريخية، فما ألف أهلها بها إلا باستعمال حروف غيرها من اللغات».[58]

ويوجد بحث آخر له صلة بالكتابة الأمازيغية، وهو أننا إذا اعتبرنا أن الأمازيغ كتبوا أحياناً نادرة بخط تيفيناغ، فما أصله؟ وهنا توجد ثلاث نظريات:

1. النشأة المحلية، وهي أطروحة كامبس.[59]
2. الأصل الفينيقي: فتيفيناغ بمعنى فينيقي، ولما لم يكن بالأمازيغية القاف فقد حرّف إلى الغين.[60] وهذا رأي جوليان ورشيد الناظوري وجورج جيرستر وهلفي.[61]
3. الأصل الحميري: لأن تيفيناغ أقرب من حيث الشكل والرسم إلى الخط الحميري.[62]

أما في العهد الإسلامي، فقد كتب الأمازيغ أكثر تراثهم بالعربية، وكتبوا بعضه بالأمازيغية نطقاً، وبالحرف العربي كتابة، فلم يكتبوا شيئاً بغير الأبجدية العربية.[63]

ما سبق كله لم يمنع الحركة الأمازيغية من رفع شعار إحياء اللغة والثقافة. فلا يضر بالنسبة إليهم أن الأمازيغية ليست لغة بالمعنى المفهوم للعربية أو الفرنسية مثلاً، بل هي في مرحلة الوجود بالقوة، وإخراجها إلى الوجود يتطلب جهود المختصين.[64] وهذا العمل يسمى المَعْيَرة؛ أي توحيد المعايير (standardization)، وأساسه عمل تقني وتقنين لساني لجأت إليه دول كثيرة.[65] فاللغة المُمَعْيَرة الموحدة تركيب تقوم به الدولة الوطنية، فهو قرار سياسي،[66] لكن المهم هو أن تعترف الجماعة بهذه اللغة، وتستخدمها في حياتها اليومية، وفي مؤسساتها المختلفة.[67] إن مَعْيَرة اللغة هي الشرط الأول لتؤدي دورها في التواصل اليومي والمعرفي، فيكون لها بذلك مكانتها بين اللغات، وهذا بالنسبة إلى الأمازيغية ضرورة مستعجلة.[68] ومن الناحية اللسانية العلمية، يمكن مَعْيَرة أي لغة أو لهجة كيفما كانت، بل يمكن اختراع لغة جديدة تماماً كالإسبيرانتو. لكن نجاحها رهين بموافقة الناس على استعمالها الفعلي.[69]

إن الغاية واضحة بالنسبة إلى بوكوس، مع اعترافه بصعوباتها البالغة: تأسيس لغة أمازيغية واحدة تستطيع القيام بجميع وظائف اللغات الحية الكبيرة من دون استثناء.[70]

وهذه بعض خطوات العمل اللساني الذي يجري منذ حوالي عقد من الزمان:

4. تنميط حرف تيفناغ بالاستغناء عن بعض المتغيرات الصوتية كالتاء والثاء.

5. بناء النموذج اللساني على مختلف اللهجات، من خلال التركيز على المشترك المعجمي، واعتبار الكلمات المختلفة مترادفات.

6. إبداع مصطلحات جديدة من خلال النحت، أو التوسعة الدلالية، أو الاستعارة من لغات أخرى.[71]

من مشكلات المَعْيَرة الموحدة للأمازيغية

بالنسبة إلى اللسانيين الأمازيغيين، تسمح المَعْيَرة بتوحيد اللهجات في لغة واحدة، وتدعم الانتماء الوطني الواحد، وتسهل التواصل بين الجميع، وتسمح بتطوير مهمات التعليم والتربية، على حين أن سلبيات هذه المَعْيَرة تتلخص في القضاء على التنوع اللساني، والإضرار باللغة الأم، وما يستتبعه ذلك من رفض للذين يحسون أنهم يفقدون خصوصيتهم اللغوية، إضافة إلى وضع ازدواجية لغوية جديدة بين لغة مكتوبة وأخرى شفهية، وكذا بين نخبة جديدة تعرف اللغة الجديدة وأخرى تقليدية تتمسك بالقديمة.[72]

ويتفق النشطاء الأمازيغيون على مشروع المَعْيَرة، ولذلك رفضوا رفضاً قاطعاً اقتراح ميثاق التربية والتكوين بجعل الأمازيغية لغة يُستأنَس بها في تعليم العربية.[73] لكن المعضلة التي يواجهونها هي كيفية التوفيق بين هدف مَعْيَرة لغة واحدة وبين احترام الاختلافات اللهجية في المعجم والصوت والتركيب.[74]

تعد كثرة اللهجات الأمازيغية، والاختلافات الكثيرة لبنياتها الصوتية والصرفية والمعجمية والبلاغية والأسلوبية، ضعفاً بنيوياً كبيراً للأمازيغية. فإذا أضفنا إلى ذلك الضعف المعجمي، ظهر لنا عدم قدرة الأمازيغية الآن على أن تكون لغة حديثة تؤدي جميع وظائف اللغات الكبيرة في التواصل بأنواعه، وفي نقل المعارف.[75]

وقد انقسم الأمازيغيون في التعامل مع هذا الإشكال، فكانت لهم ثلاثة خيارات:

أولاً، لغة أمازيغية قارية

أي لغة عبر - وطنية، تكون هي اللغة المشتركة بين جميع الأمازيغ بالمغرب العربي والساحل (النيجر ومالي). وهذا مشروع غير وارد الآن، وإن كان المتمزغ الجزائري،

موحند مهرازي، يرى أن أمازيغية موحدة على المستوى المغاربي ممكنة لسانياً، ومطلوبة على المدى البعيد،[76] وذلك بتطوير اللهجات، ودفعها إلى التقارب التدريجي، والتركيز على المتشابه. وهذا يتطلب حرفاً واحداً ومشتركاً، وهو أول شيء الآن.[77]

وفي الطرف المقابل، يرى سالم شاكر أنه لم يوجد في التاريخ أي توحيد لغوي على مستوى بلاد البربر كلها، واليوم أيضاً، لا تتوافر الظروف السياسية والاجتماعية المناسبة لهذا المشروع. وغاية المستطاع التقريب بين اللهجات التي تملك مشتركاً لغوياً، وخاصة في إطار المغرب والجزائر. لكن المشكلة أن النتيجة ستكون نسقاً اصطناعياً ضعيف الصلة بالاستعمال اليومي للغة، كما سينهي الهويات الخاصة واللهجات المحلية؛ أي سينهي التنوع الأمازيغي نفسه.[78]

ثانياً، لغة وطنية

هذا مشروع أصحاب توحيد الأمازيغية داخل الأطر الحالية للدولة الواحدة. وهذا هدف ممكن، لكن بوكوس يشير إلى صعوباته الجمة، وخاصة إذا لاحظنا حال لغات أقوى من الأمازيغية بكثير، ومع ذلك فهي تصارع الموت بمشقة.[79]

ولهذا الخيار أيضاً مشكلاته الخاصة؛ إذ يتفرع عنه خياران: الأول اختيار لهجة واحدة وتطويرها؛ وهذا سيؤدي إلى غضب متكلمي اللهجات الأخرى المقصاة، مع فقدان تراث ثقافي واسع. والثاني تطوير اللهجات بالتدريج، لنصل في النهاية إلى لغة واحدة مشتركة. وهذا هو الخيار الواقعي بالنسبة إلى شاكر، فكل لهجة تضع لنفسها معياراً واحداً مع تفضيل ما هو مشترك. أما الكتابة والمصطلحات الجديدة فالمفروض أن تكون واحدة.[80]

ثالثاً، الخيار الجهوي

لا شك في أن تطوير اللهجات المحلية لتصير لغات بمناطقها الطبيعية عملية أسهل بكثير، وتحظى بدعم السكان، وهي أقل كلفة، ومرتبطة بالأرض وخصوصيات الجهة. وسلبياتها أنها تزيد في الانقسامات الجهوية بدعم خصوصياتها، كما أنها ستضعف من حظوظ ظهور لغة واحدة وتعوضها بلُغَيَّات، ولا تسمح بتكوّن كتلة أمازيغية منسجمة بقيادة وطنية.[81]

لمّا يتمَّ حسمُ هذه المشكلات بعدُ، لكن يبدو أن الذي يجري تطبيقه، واقعياً، هو الخيار الثاني، مع إعطاء أفضلية معينة للهجة سوس الجنوبية على حساب اللهجتين تاريفيت وتامزيغت بشمال المغرب ووسطه.

تدريس الأمازيغية بالمدرسة المغربية

بذلت الحركة الأمازيغية جهوداً كبيرة في الدعوة إلى تدريس الأمازيغية، وقدّمت لذلك مجموعة من الحجج والأدلة لتقوية موقفها.

مسوغات الاعتراف بالأمازيغية وتدريسها في الخطاب الأمازيغي

1. عامل التاريخ، على اعتبار أن الأمازيغ هم السكان الأصليون.
2. عامل المشروعية الاجتماعية، فالأمازيغية هي الإطار الذي يشكل الهوية المغربية ويحفظ ذاكرة الناس الجماعية.
3. العامل الاقتصادي: إن أي مشروع تنموي لا يأخذ في الحسبان ثقافة الإنسان ولسانه ومحيطه يكون معرضاً للفشل.[82] ولذلك يرى الفاعلون أن «كل المراتب

السيئة التي يحتلها المغرب، وفي شتى الميادين، من التعليم والصحة والأمية والتخلف.. لم يفكر المسؤولون يوماً ما في أن الأمر قد يرتبط بالأمازيغية الهوية الأصلية للمغرب؛ ومن ثم ضرورة استحضارها في كل تخطيط».[83]

4. العامل التربوي: يمكن أن تسهم الأمازيغية في الحد من المشكلات التربوية التي تعيشها المدرسة المغربية، وهي المتمثلة في التعثر الدراسي والمغادرة المبكرة للتلاميذ، وخصوصاً في المناطق القروية.[84]
5. المشروعية القانونية، وهي عالمية الحقوق اللغوية والثقافية. فقد استندت الحركة الأمازيغية في مطالبها إلى مرجعيات دولية حقوقية، منها الاتفاقية الخاصة بمحاربة المَيْز في مجال التعليم، والاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال المَيْز العنصري.
6. المشروعية السياسية على أساس الديمقراطية وحق الاختلاف، فالوحدة الوطنية لا تتحقق، كما كانت تفعل الدولة اليعقوبية المركزية، بمحاربة التنوع اللغوي والثقافي لصالح التأحيد الشامل، بل أحرى أن يتوطد الاستقرار السياسي عبر احترام التنوع، وهذا ما يلخصه شعار الأمازيغيين: الوحدة في التعدد.[85]

المبادئ الموجهة لتدريس الأمازيغية

يرى الخطاب الأمازيغي أن مجال التعليم، بالخصوص، يجب أن يحظى بالأولوية المطلقة؛ نظراً إلى أهميته؛[86] ولذا، تم وضع المبادئ الأربعة لإدراج الأمازيغية بالمدرسة، وهي:

1. إلزامية تدريس الأمازيغية لجميع التلاميذ، من دون تمييز بين الناطقين بها أو بالعربية، وفي جميع المناطق، أكانت بها أكثرية أمازيغية أم لم تكن؟.

2. تعميم تعليم الأمازيغية في جميع المراحل، من الابتدائي إلى الثانوية العامة، بمعدل ثلاث ساعات أسبوعياً، أما في التعليم العالي، فقد جرى إدراجها عبر إحداث شعب خاصة بها وبمراكز تكوين المعلمين والأساتذة.
3. التوحيد التدريجي لها، انطلاقاً من فروعها الثلاثة؛ «لترسيخ الوحدة الوطنية، وتحقيق التوازن المطلوب بين دينامية الجهات والمناطق وحاجات التنمية الوطنية الشاملة»؛[87] ولذلك، لا ينبغي تدريس اللهجات في التعليم الابتدائي حتى لا نصنع ثلاث لغات بجانب اللغة العربية.[88]
4. تدريسها بتيفيناغ الذي أصبح هو الحرف الرسمي منذ 10 فبراير 2003.

والآن، يسير هذا التدريس ضمن مقاربة بيداغوجية تستأنس باللهجة الأمازيغية المحلية في الصفين الأول والثاني من التعليم الابتدائي، ثم تنفتح على اللهجتين الأخريين في السنتين الثالثة والرابعة؛ لكي تخلص إلى تدريس لغة مُمَعْيَرة في السنتين الخامسة والسادسة.[89] وقد استُبعِدت منذ البداية فكرة إعداد لغة مختبرية جاهزة، وعُوِّض ذلك بتوحيد تدريجي للهجات الثلاث.[90]

ويوجد، بحسب إحصائيات وزارة التربية الوطنية برسم سنة 2006 - 2007 بالصفوف من الأول إلى الخامس، 10641 فصلاً، و9469 معلماً، و298,872 تلميذاً. وشُرِع في إدراج الدراسات الأمازيغية بالتعليم العالي، في مرحلتي البكالوريوس والماجستير في بعض الجامعات.[91]

مشكلة الحرف في الكتابة الأمازيغية

يعترف الجزائري سالم شاكر، أنه لم يكن للأمازيغية قط، شكل موحد للكتابة؛[92] ولذلك وقع خلاف كبير بين الفاعلين الأمازيغيين حول الحرف الأنسب لكتابتها اليوم، وانقسموا على ثلاثة آراء:

أولاً، تفضيل حرف تيفيناغ

يذهب الرأي الأول إلى تفضيل حرف تيفيناغ، برغم ما يراه اللسانيون من أنه أبجدية اصطناعية إلى حدّ تجاوزها 39 حرفاً، كما لا يوجد ما يثبت أنها كانت متداولة قديماً؛[93] ولذلك فالحجة الوحيدة لاختيار تيفيناغ حجة عاطفية، وهي الوجه الهوياتي، أحد الأوجه التي تقيم التوازن في الشخصية المغربية. وهي حجة مشروعة ومهمة جداً، ولكنها ليست كافية؛ لأن هذا مشروع مجتمعي. لكن هذا لا يمنع - كما يقول المدلاوي - من إدماج تيفيناغ في الأقسام المختصة بالجامعة؛[94] ولذلك يرى العروي أن الدافع القوي إلى اختيار تيفيناغ كان سياسياً؛ بغرض فرض الانتماء، والنبذ، أو العرقلة للانصهار؛ إذ الحركة الأمازيغية لم تقم إلا لتحويل الوجهة من العربية.[95]

ويعتقد أنصار هذا الرأي أن الحرف العربي سيجعل الأمازيغية تابعة للعربية ويخدمها.[96] يقول الأوراغي عن تيفيناغ: «لا يُلتجَأ إلى تيفيناغ إلا لتأكيد المطلب النضالي بالانفصال عن الحضارة العربية الإسلامية، كما يتبين من قولهم: لا لاستعمال الحرف العربي لكتابة الأمازيغية. فإما أن نأخذ مسافة عن اللغة والثقافة العربيتين وإلا فلا وجود لنا».[97]

ثانياً، تفضيل الحرف اللاتيني

يحتج دعاة الحرف اللاتيني بأنه سيسمح للأمازيغية بالولوج إلى العالمية، ويرفض ذلك آخرون، فبعض اللغات الإفريقية تستعمل الحرف اللاتيني، ومع ذلك ليس لها أي إشعاع عالمي.[98]

كما يرون أنه يسمح بالتواصل مع تراث مهم عن الأمازيغية تركه الفرنسيون، وهو مكتوب بالحروف اللاتينية.[99]

ولا شك في أن قسماً من الحركة الأمازيغية يريد أن يثبّت استقلالية الأمازيغية، لغةً وثقافةً، تجاه العربية بالتحديد، وليس تجاه أي لغة أخرى، كالفرنسية مثلاً. وهو ما يصفه بنان بالانقلاب، وبموقف أيديولوجي غير ديمقراطي، فُرض بأدوات السلطة على الجميع ضداً على اختيار إرادي تاريخي.[100]

ثالثاً، تفضيل الحرف العربي

يرى المدافعون عن الحرف العربي أنه أنسب، وأن التعديلات التي يحتاج إليها لمطابقة النظام الصوتي للأمازيغية هي أقل بكثير مما يحتاج إليه الحرف اللاتيني، وأهون بعشرات المرات من عدم جاهزية تيفيناغ ومصاعبه وغربته المطلقة بين المغاربة.[101] كما أن الخط العربي هو الذي يوفر أكبر عدد ممكن من العناصر الأبجدية اللازمة لكتابة الأمازيغية.[102] وقد استعمله شفيق، أهم فاعل وأكاديمي أمازيغي، بسهولة في جميع أعماله.[103]

وكذلك، يسمح الحرف العربي بعدم القطيعة مع تراث الأمازيغية المكتوب بالعربية، كما أنه الأفضل، من حيث البعد التواصلي والاجتماعي، لأنه الذي يعرفه عموم المتعلمين من التجار والموظفين.[104]

ولا تحتاج الأمازيغية إلى إثبات استقلاليتها عن العربية، فكثير من الشعوب التي دخلت الإسلام استعملت الحرف العربي، ولم ينقص ذلك من هويتهم واستقلاليتهم شيئاً. فالحرف وحده لا ينشئ الاستقلال اللغوي ولا يعطله.[105]

مغامرة حرف تيفيناغ

برغم التبني الرسمي لحرف تيفيناغ فإن الخلاف حول الحرف مايزال قائماً، فأوساط واسعة من الفاعلين الأمازيغيين يتمسكون بالحرف اللاتيني رافضين تيفيناغ، أو يستعملون طريقة أخرى لتيفيناغ مخالفة للطريقة الرسمية التي تميز الآن باسم: تيفيناغ إريكام، نسبة إلى المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.[106]

لكن الحقيقة أن العمل بتيفيناغ هو عودة إلى نقطة الصفر؛ إذ لا يوجد كتاب واحد كُتب بهذا الحرف له قيمةٌ معتبرة، ولذلك فهذا الحرف سيعزل الأمازيغية، ويحدّ من انتشارها.[107] ويأسف بونفور، المختص بالعالم الأمازيغي! على أن المناضلين الأمازيغيين اختاروا أن يضعوا لغة واحدة، وبحرف غير مستعمل، ولا يوجد أي تراث كتب به، بينما يوجد بالحرفين العربي واللاتيني تراث مهم. وهذا قرار أيديولوجي سياسي، يتجاهل الخلافات اللهجية المهمة، وينبني على افتراض غير سليم بأن للأمازيغية أساساً لغوياً واحداً. هكذا يدرس الأمازيغ المعاصرون لغة غير موجودة بحرف عقيم، فيسهمون بذلك في التقوقع الذاتي الذي ينبئ بالموت الرمزي لهذا التراث. كل ذلك رغبةً في تميز وهمي من الآخر.[108]

الأمازيغية في المضامين المدرّسة

يدعو المرصد الأمازيغي إلى ضرورة ربط اللغة الأمازيغية بثقافتها من آداب وفنون وعادات ومظاهر ثقافية مادية؛ ما يوجب إدراج المضامين الثقافية الأمازيغية في التعليم. وفي هذا السياق يطالب عصيد بإعادة قراءة تاريخ المغرب، وبإلغاء المفاضلة المعيارية بين الفترات التاريخية، وإبراز دور الأعلام والشخصيات الوطنية، والعمل على القضاء على أي أحكام مسبقة خاطئة يمكن أن تضمرها أطراف ما ضد المكون الأمازيغي.[109]

ولذلك تولى بعضهم اقتراح برامج التاريخ بتفصيل لكثير من المستويات التعليمية.[110] والسبب في التركيز على هذه المادة، وخاصة، أنه، كما يقول حنداين، «في المجال التعليمي، تعد مادة التاريخ القناة الرئيسية التي تتم من خلالها عملية بناء نظرة الطفل إلى ذاته وماضيه؛ ومن ثم حاضره ومستقبله، ولذلك فإن برامج مادة التاريخ ينبغي أن تهيأ بكل عناية».[111] بينما الواقع الآن، بحسب حنداين، أن البرامج المقررة في الدراسة تغلب الأثر المشرقي على التلميذ، وتهمل تركيز الروح الوطني المغربي فيه. والمطلوب هو عكس هذا الاتجاه، فلا مناص من تغيير المقررات، وخاصة المواد المعتمدة على الخطاب، وأهمها مادة التاريخ، والمفروض أن يبدأ تاريخ البلد بما قبل الإسلام، لا مع دولة الأدارسة، وأن تفرد مساحة كافية لتاريخ الأمازيغ. كما يتعين التركيز على الأدب المغربي، بما في ذلك القديم.[112] ويقترح حنداين أيضاً، العودة إلى تدريس مادة الحضارة المغربية.[113]

ويتوقع المرصد الأمازيغي «أن ينتج من إدراج الأمازيغية في التعليم - في حالة ما إذا تمّ بالشكل المطلوب - ما يمكن أن ندعوه "ثورة معرفية"؛ ونعني بها إعادة الاعتبار إلى كمٍّ هائل من المعارف والأخبار والشخصيات والأعلام والمصطلحات والأحداث والوقائع والآداب والفنون التي تم السكوت عنها من قبل وتغييبها من المدرسة».[114]

مستقبل الأمازيغية

لعل للعروي السلطة والحق في صوغ توقُّعٍ لمستقبل الأمازيغية، فالرجل مؤرخ كبير للمنطقة. وهو يتوقع أن تنجح الأمازيغية في توحيد اللهجات في إطار لغة مكتملة الصفات والوظائف، بمساعدة التقنيات الحديثة، وأن يتوسع نطاق استعمالها

في مختلف التعابير الشفوية، بل قد تلج، بشكل أو بآخر، الإدارة ومؤسسات الدولة. فهذا ممكن، وعلينا أن نستعد له نفسانياً وتنظيمياً، كما يقول.[115] لكن النتائج التي ستترتب على ذلك لا يمكن تجاهلها: فالكلفة الاقتصادية التي يصعب تقديرها ستكون مرتفعة جداً. والتمايز على مستوى النخب وولاءاتها سيقوى؛ إذ الحركة الأمازيغية «توحيدية من وجه (تركيز الهوية الأمازيغية أينما وجدت)، وتفريقية من وجه؛ إذ تمدّ بعلم ورمز كل من يختار المخالفة والمغايرة».[116]

ويرى العروي أن ما يطالب به أصحاب الدعوة الأمازيغية قد تحقق للغات أخرى منذ قرون؛ فكل ما واجه اللغة العربية مثلاً، للانتقال من ثقافة وسيطية إلى ثقافة حديثة، من صعوبات لم تتغلب على جميعها بعد قرن ونصف من الجهد، ستواجهه الأمازيغية لا محالة. ونعلم ما انتهى إليه أمر التعريب؛ حيث اضطر - في الشرق كما في الغرب - إلى تقاسم المجال الثقافي مع لغة أجنبية. وهذا وغيره ما ينتظر البرنامج الأمازيغي أيضاً.[117]

وأخيراً، يقول العروي: «إما يتجزأ الحقل الثقافي ثلاثياً، وهو ما عرفته منطقة شمال إفريقيا في معظم فترات تاريخها، فتتساكن الأمازيغية والعربية ولغة أجنبية؛ وإما يختزل إلى قطبين فقط: الأمازيغية ولغة أجنبية من جهة، والعربية ولغة أجنبية قد تكون هي الأولى وقد لا تكون. ويميل بعض المعرّبين إلى إبدال الإنجليزية لغة الاقتصاد والتكنولوجيا، بالفرنسية والإسبانية، انسجاماً مع الوضع المشرقي. وسيميل بعض دعاة الأمازيغية، اتباعاً للمنطق نفسه، إلى إبدال العربية بالفرنسية لدوافع واضحة. بوادر هذا الاتجاه ظاهرة من الآن».[118]

أما بالنسبة إلى المطالب الأمازيغية في المجمل، فإن تطورها مفتوح على جميع الاحتمالات، فقد تبقى ثقافية في الأساس، وقد تتجاوز ذلك لمشروع سياسي.[119]

ونتفق في هذا مع العروي، بل نرى أن الحركة الأمازيغية بدأت فعلاً هذه المحاولة لبلورة مشروع سياسي خاص بها. كما نعتقد بأن أحد أهم العوامل التي ستحدد مستقبل هذه الحركة هو موقف الأطراف الأخرى منها؛ ولذا، نحتاج إلى تفكير هادئ وموضوعي في هذه القضية المركبة.

في الحاجة إلى تأمل المسألة الأمازيغية

دسترة الأمازيغية وما بعدها

كتب عصيد: «تطورت مطالب الأمازيغيين المقترحة للإصلاح الدستوري لتتحدد، في أهم عناصرها، في ضرورة التنصيص في تصدير الدستور على البعد الأمازيغي للهوية المغربية، وعلى الانتماء الشمال إفريقي إلى المغرب، واعتماد تسمية "الاتحاد المغاربي" بدل عبارة "المغرب العربي" الاختزالية، وإعطاء اللغة الأمازيغية وضعية اللغة الرسمية بجانب العربية».[120] وهذا ما تحقق في الدستور الأخير في يوليو 2011، وإن بشكل لم يرضِ بالكامل بعض الأطراف الأمازيغية.

والمطلوب الآن من الحركة الأمازيغية، في نظر أحد أهم منظريها، «إعادة النظر في الأسس التاريخية والسياسية والثقافية لوجود الدولة المغربية وخياراتها الكبرى وتوجهاتها الرئيسية؛ حيث يطرح بجانب آليات ممارسة السلطة ودور الفاعلين الرئيسيين في الحياة السياسية: موضوع هوية الدولة والمجتمع المغربيين، والعمق الثقافي والتاريخي للكيان المغربي وللبناء الديمقراطي الوطني، وهو الإشكال الذي لا ينفصل عن موضوع اللغات بالمغرب. ومن هذا المنطلق استطاعت الحركة الأمازيغية أن تنفرد، على مدى عقد ونصف، بمطلب التعديل الدستوري في الجانب الهوياتي الثقافي واللغوي».[121]

لكن الخطاب الأمازيغي مايزال يعجز عن تقديم مشروع مجتمعي متكامل يجيب على كل الأسئلة الكبرى التي يطرحها المجتمع.[122]

حدود المطلب الأمازيغي

وقد طرح أخياط على الكونجرس الأمازيغي أسئلة، متمنياً لو أجابوا عليها: «هل نحن ننتمي إلى العالم الإسلامي؟ وما نظرتنا إلى هذا العالم وقضاياه؟ وحين نتحدث عن الوطن العربي، فماذا يعني لنا نحن هذا الانتماء؟... إلخ، وهذه الأسئلة الكثيرة تفرض أن توجد لها أجوبة».[123]

لقد كتب شفيق، منذ فترة، أن الأمازيغ «لن يهدأ لهم بال ما لم يُتخلَّ عن التنكر لأمازيغية وطنهم، وسيكون من حقهم أن يتنكروا لعروبته إن استمر العناد في التنكر لـ "بربريته"».[124] لكن ما حدث هو أن الأمازيغ حصلوا على الاعتراف بأمازيغية الوطن، وفي الوقت نفسه تنكر كثيرون منهم لعروبته، وخاصة من طرف ما يسميه عنترة، أحد النشطاء الأمازيغ، بالاتجاه المتطرف الذي يتحدث عن هوية أمازيغية صافية لشعب يمتد من واحة سيوة بغرب مصر إلى جزر الكناري، أو الجزائر الخالدات بالمحيط الأطلسي، ويتحدث عن غزو عربي، معتبراً العرب مجرد دخلاء ومستعمرين مصيرهم الطرد، ويكنّ عداءً شديداً للعربية مقابل تشبثه بالفرنسية.[125]

في الحاجة إلى النقد الذاتي

ليست الحركة الأمازيغية، وحدها، هي التي عليها أن تتوقف لمحاسبة نفسها وتقويم مسيرتها وبعض أفكارها، بل الجميع مطالب بذلك. فبعد الاستقلال مباشرة، تمّ إلغاء تعليم الأمازيغية من المدارس التي كانت تدرس بها خلال فترة الحماية كمادة اختيارية، وجرى إغلاق المعهد العالي للدراسات البربرية، وجميع مظاهر

الاهتمام بالأمازيغية.[126] لقد كتب المؤرخ المريني عن اللهجات الأمازيغية: «كان حذف دراستها في فجر الاستقلال من معهد الدراسات العليا المغربية قراراً في غير محله، أحيا عنصرية متطرفة، وأثار ردوداً سلبية لا طائل وراءها».[127]

وقد كان للطبقة السياسية والنخب المثقفة إنذار من الجزائر، فقد ظهرت القضية الأمازيغية في الجزائر مبكراً نسبياً، مع بداية الثمانينيات، ووقع ما يعرف بالربيع الأمازيغي، ثم انتفاضة القبايل في عام 2001 التي خلفت حوالي 126 قتيلاً؛ ولذلك، فلا ينبغي الاستهانة بالمسألة الأمازيغية، أو تجاهلها على طريقة: كم من حاجة قضيناها بتركها، أو رفع شعار "التمزيغ تمزيق"، أو الاكتفاء باعتبار الخطاب الأمازيغي خطاباً مزعجاً جداً.[128] فقد كتب الكعاك منذ حوالي نصف قرن توقعاً تحقق خلافه تماماً: «الملاحظ هو أن البربر في الطليعة من الحركة الجزائرية كيفما اصطبغت، وغايتهم عربية إسلامية لا غبار عليها، فلن يجد الوطنيون الجزائريون في يوم غد "مشكلة بربرية" تعثر في طريقهم وتنشر بذور الشقاق بينهم وتبعث بنعرة قد تقلق الحركة وتحدّ من نشاطها»،[129] بل إن المسألة الأمازيغية انفجرت عنيفة وخطيرة بالجزائر تحديداً.

وفي نظرنا، أخطأت الحركات الوطنية والفكرية بإهمال الموضوع الأمازيغي. ولو انكب البحث على دراسة الظاهرة بعمق وموضوعية ورافقها منذ بدئها لكانت الآن اتخذت منحى آخر أكثر إيجابية وأكثر تصالحاً مع الثقافة العربية الإسلامية. يوجد وقت ضائع لا يقل عن ربع قرن.

وهذا محمد عابد الجابري مثلاً، على كثرة المجالات التي كتب فيها، لم يخص المسألة الأمازيغية بجهد يذكر، واقتصر على القول: «إن عملية التعريب الشاملة يجب أن تستهدف.. العمل على إماتة اللهجات المحلية البربرية منها أو "العربية"

الدارجة. ولن يتأتى ذلك إلا بتركيز التعليم وتعميمه إلى أقصى حد في المناطق الجبلية والقروية، وتحريم استعمال أي لغة أو لهجة في المدرسة والإذاعة والتلفزة غير اللغة العربية الفصحى (..). إن عملية مثل هذه، وهي الواسعة الشاملة المبرمجة، ستقضي في أسرع وقت على مخلفات "السياسة البربرية" التي لجأ إليها المستعمر لضرب كياننا وطمس معالم عروبتنا».[130]

لقد اندثرت لغات كبيرة كاللاتينية، كانت تتمتع بجميع الظروف التي تساعدها على البقاء، بينما صمدت الأمازيغية. وهذا لغز، بتعبير بونفور.[131] كما درس أيضاً، أن الأمازيغية لغة ربما لا تموت؛ ولذا، لا ينبغي الرهان على الزمن لاندثارها كما يأمل ذلك بعض المثقفين والسياسيين بالمغرب.

ولذلك، لا نتفق مع الأوراغي الذي يستبعد نجاح مشروع الأمازيغية، ويعدها نوعاً محلياً من الإسبيرانتو الجديدة.[132]

وأهم ما ينبغي التنبه إليه الآن هو عدم وضع العربية والأمازيغية في وضعية لغتين متنافستين ومتصارعتين، وضعية قد تهدد التعايش المستمر بينهما منذ القدم.

العربية والأمازيغية: هل سيستمر التعايش التاريخي؟

لقد تعايشت العربية وسط آلاف اللغات على مدى قرون، وكان لكل واحدة وظيفتها ومكانتها، فلم تهدد لغة، ولم تتسبّب في انقراض لهجة.

وفي الحالة المغربية خاصة، يجب أن نحافظ على التعايش التاريخي بين العربية والأمازيغية، فلم تكن مسألة التنوع اللغوي في المغرب من عوامل التفرق والتشتت، بل كان ثمة نوع من التوازن العفوي داخل المنظومة الاجتماعية؛ حيث تضافرت اللغتان في نسج التاريخ الوطني.[133]

وقد كان أثر الأمازيغية القوي في العامية المغربية موضوعاً لدراسات عدد من المختصين؛ مثل شفيق والمدلاوي وغيرهما، فبين الأمازيغية والدارجة علاقة وطيدة جداً، فقد تبادلتا المفردات والتراكيب النحوية والصرفية، حتى قيل: إن الدارجة المغربية كادت تكون "بنت الأمازيغية". وأثرت الدارجة بدورها في الأمازيغية حتى أحصى المختار السوسي أكثر من 6,000 لفظ عربي بالأمازيغية الشلحية،[134] ولذلك ألف شفيق كتاب **الدارجة المغربية: مجال توارد بين الأمازيغية والعربية**.

كذلك كان التقارب كبيراً بين الأمازيغية والعربية الفصحى.[135]

والحقيقة، كما يقول العروي، أن «تساكن لغتين وثقافتين، وفي عهد سابق كتابتين، هو القاعدة في التاريخ وليس الاستثناء».[136]

لقد كان للعربية بالمنطقة مكانتها الخاصة، من دون أن تعتدي على مجال الأمازيغية. يقول الودغيري: «العربية لم ينظر إليها في يوم من الأيام على أنها لغة جنس من الأجناس يسمون العرب، بل كانت في نظر المسلمين جميعاً لغة القرآن الكريم والعقيدة والإسلام، ولغة الوحدة والرابطة اللاحمة بين مختلف الشعوب والأجناس المنضوية تحت لواء الدين. فلم ينازعوا في مكانتها وسيادتها إلا حين تراجع الوازع الديني وبدأت تحل محله نوازع قومية وطائفية وعرقية وفلسفات مادية ومصالح سياسية ودوافع أيديولوجية داخلية وخارجية».[137]

واليوم، يعتقد المريني أنه إذا نجح اللغويون واللسانيون في إيجاد لغة أمازيغية موحدة، فلن يمس ذلك مكانة العربية في المغرب، وهي التي ترسخت عبر القرون؛ إذ لكلٍّ من اللغتين مكانتها ووزنها.[138]

ويدعو الأمازيغي، عنترة، إلى «مراجعة السياسة أو التخطيط اللغوي من خلال إحلال الأمازيغية كلغةٍ مكانتَها الطبيعية التي تستحقها بجانب اللغة العربية، ضمن مخطط يروم النهوض بهما معاً لمواجهة زحف اللغات العالمية.. وكذا سلبيات العولمة ومخاطرها».[139]

الفرنكفونية الرابح الكبير من "تصادم" اللغتين

لا ينبغي دفع العربية والأمازيغية إلى أي نوع من أنواع حرب اللغات، ويدعو عبدالقادر الفاسي الفهري إلى ألا «يتحول التعدد اللسني الوطني التوافقي إلى تعدد صراعي (تقوم فيه المغربية الدارجة أو "المغاربية"؛ بوصفها لغة "الحياة"، بمهاجمة اللغة الفصيحة، أو البربرية بصراع اللسانين معاً، أو العكس)، وتقام ثنائية لغوية تشقيقية لفائدة اللغة الأجنبية (مع تقليص وظيفيات اللغة الفصيحة)، وتتحول اللغة الأجنبية إلى لغة الاعتبار والحداثة (في مقابل لغة عربية محصورة في الكلاسيكيات والتطرفات)».[140]

ويقول اللساني، بنان: «إذا كانت هناك معركة لغوية وثقافية ينبغي أن تخاض، فمن التجني على وحدة الأمة وتساكن عناصرها أن نتصورهما بين العربية والأمازيغية، بل [المعركة يجب أن تكون] بين هاتين مزدوجتين ومتآلفتين، كما كانتا طوال قرون، ضد الغزو الفرنكفوني الاستعماري؛ فوضعية الازدواجية تقوي الأواصر بين اللغتين، وتوحّد رؤيتهما للعالم، وتوجد بينهما فاعلية تقابلية عبر النقل والتداخل من تجلياته الاقتراض اللغوي».[141]

ولذلك يدعو بعض الناس، صراحةً، كفؤاد لعروسي، إلى تحالف فرنكفوني-أمازيغي ضد ما يسميه الأيديولوجيا العربية-الإسلامية.[142]

إن أي صـراع بين اللغتين سيكون لصالح الفرنـسية، ولذلك ينادي الودغيري: «أليست الفرنـسية إذن هي المستفيد الوحيد من غياب العربية في المغرب أو التقليص من وجودها؟ أليس من الأفضل للغة الأمازيغية أن تقف في خندق واحد مع العربية لمجابهة الافتراس اللغوي الأجنبي الذي تتعرضان لـه معـاً، بـدل الوقـوف بجانـب الحركة الفرنكفونية المهددة لهما معاً؟».[143]

والحقيقة أن اصطناع الصـراع بين اللغتـين سياسـة فرنـسية قديمـة، فقـد عـدّ جودفروي ديموبين وجـود العنصـر البربـري قـوة نافعـة لسياسـة فرنـسا يمكـن استغلالها ضد العنصـر العربي. وقد قال: «إن الفرنـسية ينبغي أن تصبح عنـد البربـر عملياً هي لغة الإدارة ولغة الاقتصاد. واللغة الفرنـسية هـي التـي ينبغـي أن تكـون الأداة اللغوية للحضارة الحديثة بالنسبة إليهم».[144] وقد كتب جوسـتينار: أن سـكان المناطق المرتفعة يتحدثون فقط لهجة بربرية مـا، ولـيس لنـا أي مصـلحة في تعلـيمهم اللغة العربية، بل على العكس من ذلك.[145] وعموماً فإن خطط فرنـسا في التفرقة بـين العرب والبربر أشهر من أن تذكر.

الخطاب الأمازيغي: نقد وتقويم

نرى مع المفكر الفلسطيني، منير شفيق، أنه إذا بقي بعض الأمازيغ حتـى اليـوم شعباً له خصائصه، ويطالب بإحيـاء لغتـه أو لهجاتـه وثقافتـه، فإنـه في حالـة وحـدة تشدها العروة الوثقى مع العرب في المغرب العربي، فلا بأس في ذلك.[146] ونقـول مـع المريني: «هذه اللهجـات الأمازيغيـة.. تـراث تـاريخي وثقـافي زاخـر، "ملـك لكـل المغاربة"، وجزء لا يجتزأ من الثقافة المغربية الغنية بألوانها والمتنوعة بفنونها، نفتخر بها كما يفخر المصـري بفرعونيته والعراقي ببابليته واللبناني بفينيقيته».[147]

والحقيقة أن المطالب الأمازيغية الثقافية تخفي وراءها مطالب أخرى سياسية واقتصادية، وهي مطالب عادلة في مجملها. إن الفقر في المناطق الأمازيغية يناهز 20٪، ومؤشر الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية بأنواعها يصل إلى حوالي 44٪.[148] وإن من أهم الخلاصات التي خرج بها جان ويليام لابيير من كتابه **السلطة السياسية واللغات** أنه «يتبين، من خلال تحليل الصراعات الدموية التي عرفتها بعض الدول في آسيا وإفريقيا وأوروبا، أن اللغة لا تتحول إلى موضوع للصراع السياسي إلا إذا اقترن بها ظلم اجتماعي وحيف ثقافي. قد تكون المطالب اللغوية أساس نشأة بعض الحركات الإثنية أو الجهوية، غير أن تلك المطالب لا تتحول إلى صراع لغوي إلا في حالة ارتباطها برهانات أخرى، اقتصادية واجتماعية وسياسية».[149]

ولذلك ينبغي الاهتمام بتنمية المناطق الأمازيغية واستيعابها في الحركة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. وهنا يقول حمودي: «تطالب النخبة الأمازيغية بإعادة تحديد للسلطة وإعادة ترتيب المجال اللغوي، فهي لا تريد الاستقلال، ولكن الاعتراف بالحق في الاختلاف، وبما يتلو ذلك من نتائج، وخصوصاً على مستوى برامج التعليم، وهنا لا مفرّ من الاعتراف بواقع البلاد».[150]

ولا يرى حمودي خطراً في هذه المسألة، فالوحدة الوطنية غير مهددة مهما قيل ويقال، وعلى المجتمع المغربي قبول التعدد اللغوي والثقافي داخله.[151]

لكن هذا التفاؤل مشروط بأن تبقى المسألة الأمازيغية «مسألة وطنية ثقافية حضارية كما أريد لها أن تكون، وليست مسألة فئوية أو سياسية أو عنصرية».[152]

والحقيقة أن علينا إعادة التفكير في إبداع مفهوم جديد للعروبة بالمنطقة المغاربية؛ إذ «الأمازيغي حتى إذا كان مستعرباً يظل على الدوام متميزاً عن عرب الجزيرة

العربية، أو المشرق المستعرب قبله».[153] وقد لاحظ جوليان أن المنطقة معتادة على تداخل الهويات وتعددها من دون أن تتصادم.[154]

وعلى الخطاب الأمازيغي كذلك، أن يعطي للانتماء العربي إلى المغرب قيمته. لقد كتب الصافي علي أن الهوية المغربية أمازيغية، دينها الإسلام ولغاتها الأمازيغية والعربية.[155] وهذا حسن، إذا أضفنا إليه العروبة؛ ذلك لأن قسماً كبيراً من المغاربة يرون أنفسهم عرباً؛ إذ ليس المهم اليوم الأصل العرقي لهذا الشعب أو ذاك، بل المهم كيف ينظر المواطن إلى نفسه، وكيف يحدد هو هويته. وأكثر المغاربة – ومنهم الأمازيغ المعربون – يصنفون أنفسهم بوصفهم عرباً؛ فعلى الحركة الأمازيغية أن تراعي هذه الحقيقة.

إن الخطاب الأمازيغي يبالغ كثيراً في مركزية اللغة بالنسبة إلى قضية الهوية، حتى إنه يجعلها، أحياناً، المكون الوحيد، وكما يقول العروي فإن اللهجة لا تحدد وحدها الهوية، قد تنقطع الصلة باللغة ويظل الانتماء قائماً.[156] وهنا نتفق مع حمودي الذي يلاحظ في الحديث عن حلم المغرب الكبير «أن اللغة ذاتها، وبرغم تقديسها بوصفها معياراً هوياتياً، والتي عادة ما يتم اللجوء إليها كمعيار قوي، لايمكنها – في نظري – أن تكون علامة مطلقة على الهوية».[157]

كما لا يمكن التقليل من قيمة الإسلام وأهميته في تشكيل الشخصية الأمازيغية. إن درس التاريخ هو، كما بيّنه الكعاك، أنه «لا تكون "الجامعة البربرية" الآن أو غداً إلا كما كانت بالأمس، مثلما بناها بلكين وباديس ويوسف بن تاشفين وعبدالمؤمن بن علي وأبو زكرياء الحفصي؛ أي وحدة إسلامية عربية بقيادة زعيم من البربر إذا شئت. والرأي النهائي الذي نختم به الدراسة هو أن البربر من أهم عناصر الإسلام ديناً وثقافة وفناً وسياسة وزعامة وتفكيراً».[158] ولذلك يعتقد الودغيري أن الحل الأمثل للمشكلة اللغوية والثقافية التي انزلق

بها الحوار مع الأمازيغيـة في السـنوات الأخـيرة، ليحولها إلى صـــراع حـاد، هـو الكامن في تقوية الوازع الإسلامي بين الفرقاء وتغليبه على النوازع الأخرى، فهـو الذي ضمن لهذا الشعب استقراره وتعايشـه والتحامـه وتماسـكه طـوال القـرون الماضية. ذلك أن هوية المغرب هويـة إسـلامية بالأسـاس، والإسـلام هـو نواتهـا المركزية والثابت الذي لا يتغير من بين مكوناتها الأخرى.[159]

ومن نتائج هذه الحقيقة أنه لا يمكن للأمازيغ المسلمين إلا أن تكون نظـرتهم إلى اللغة العربية نظرة خاصة، وفيها احترام وتقدير، و«ما ندعو إليه هو ألا يتعارض حق الأمازيغية في الحياة والتطور والنماء مع ضـرورة المحافظة عـلى مكانـة اللغـة العربيـة وإحلالها المكانة اللائقة بها؛ بوصفها لغة الدين والوحدة».[160]

إن الدرس التاريخي هو أن علاقة اللغتين اتسـمت بالتعـايش وبتوزيـع تلقـائي للأدوار بينهما. وهو ما يجب أن يستمر في الحاضـر والمسـتقبل أيضـاً. «وإذا توحـدت اللهجات الأمازيغية في لغة واحدة - كـما يخطـط لـه - فستصـبح اللغتـان العربيـة.. والأمازيغية الموحدة.. لغتين مندمجتين في الشخصية الثقافيـة لكـل المغاربـة مـن دون استثناء. وبذلك سنتجنب ويلات التطاحن العرقي والعنصـري واللغوي التي تعاني كثير من بلدان القارة الإفريقية، الأمرّين منها».[161]

وبالنسبة إلى قيمة اللغة الأم، نقول مع هوبسبوم: «من المؤكد أنه ليس للغة الأم الحقيقية، بالمعنى الحرفي؛ أي الكلام الـذي يتعلمـه الأطفـال مـن أمهـم الأميّـة والذي يستعملونه في الحياة اليومية.. علاقة بـــ "لغـة وطنيـة".. إذن فاللغـات الوطنية عبارة عن تراكيـب نصـف-مصـطنعة، وأحيانـاً، كـما في حالـة العبريـة الحديثة، مخترعة بالكامل تقريباً».[162]

ثم نتساءل: وإذا صح هذا على الأطفال الأمازيغ، فكيف يصح على الأطفال المعربين الذين تشكل العامية لغتهم الأم؟ إن هذه الحجة نفسها يمكن أن نرفض بها تدريس الأمازيغية لأكثر المغاربة؛ لأنها ليست لغتهم الأم. ولذلك لم يجد بودريس بدّاً من أن يخترع تفرقة سوفسطائية بين اللغة المنطوق بها واللغة المنطوقة في الإنسان، يقول: «يقصد باللغة الأم أول لغة يلتقي بها الوليد عند مجيئه إلى الدنيا (..) والأمازيغية هي كذلك بالنسبة إلى جميع المغاربة: الناطقين بها والناطقة فيهم».[163]

وأخيراً، فإن في الخطاب الأمازيغي تناقضاً مركزياً، لم يجد له حلاً إلى اليوم، فهو ينادي بالتعددية وحق كل اللغات في الوجود، لكنه يسعى للتوحيد لا التنوع؛ أي توحيد جميع اللهجات في لغة واحدة؛ ما يعني عملياً القضاء على هذا التنوع الذي له عشرات القرون. فإذا كانت هذه الحركة تنتقد التعريب الشامل، فإنها بالمقابل تريد ممارسة التمزيغ الشامل.

الفصل السادس

المدرسة المغربية واللغات

إن مشكلة اللغات قضية وطنية بامتياز، ويستحيل إيجاد الحل الجذري للقضايا الاجتماعية والمعضلات الاقتصادية في غياب مخرج ناجح للمسألة اللغوية التي هي أساس التنمية البشرية.[1]

المغرب: فوضى لغوية أو تعدد لغوي؟

لم يكن للدولة، عقب الاستقلال، سياسة واضحة في التعليم عموماً، وفي مسألة اللغة خصوصاً، ولم تعمل على إعادة تشكيل المنظومة التعليمية والثقافية بما يخدم الوطن وهويته ومطالبه في التنمية والتقدم، بل إنها، لاعتبارات السياسة والمصالح الاقتصادية الآنية، منعت أي تخطيط لغوي بعيد المدى. ومايزال الأفق معتماً وغامضاً بالنسبة إلى معظم المشكلات المطروحة.

إن العبث بالقضية اللغوية كاللعب بالنار المحرقة، ونتيجة لهذا العبث، فقد تخرج في التعليم المغربي جيل درس كل اللغات، لكنه لا يتقن ولو لغة واحدة![2] كما أن التعدد اللغوي لم تفرزه سياسة لغوية واضحة المعالم، وهذا ما نتج منه تجميع لغوي، يراكم اللغات، من دون تحديدٍ لمكانة كل لغة، ولضبط وظيفتها.[3] ولذا، صار هذا التعدد مشكلة، لا ميزة. يقول الشدادي: «عندما يتكلم بعض الناس على التعددية اللغوية عندنا كحظ سعيد وعنصر إيجابي في ذاته، فذلك ليس بصحيح، لأنه في الواقع يبرهن على وضع لغوي فوضوي سلبي».[4] كما أن الميثاق الوطني للتعليم، لم

يقترح أي تصور واضح من أجل ثورة لغوية أصيلة غير مسبوقة في تاريخ التعليم الوطني، بل أسهم في ترسيخ التعددية اللغوية "المتوحشة".[5]

ويأخذ تعلم الفرنسية من الحياة المدرسية مثلاً، نسبة مهمة، تتراوح بين 20٪ و30٪. فإذا أضفنا إلى ذلك تعلم لغة أجنبية ثانية، فإن الكلفة تزداد. فضلاً عن العربية والأمازيغية. يقول مبارك ربيع: «هذا كله يجعل الوضع التعلمي صعباً، بالنسبة إلى ما يقتضيه من جهود من كل أطراف المعادلة التعليمية في المدرسة المغربية، وهو واقع يجعل محقاً من يقول في حقنا: "إنكم تطلبون من أبنائكم أكثر مما يلزم"، بحسب تعبير دبلوماسي أمريكي.. الأمر الذي تتضح وجاهته إذا قورن بواقع المتعلم الأمريكي مثلاً، وما يطلب منه من جهود في تعلم اللغات، سواء الوطنية أو الأجنبية، وهو مثل حال التعلم اللغوي في كثيرمن الدول المتقدمة على الخصوص».[6] والنتيجة «أن ما يمتصه التعلم اللغوي من كلفة زمنية نفسية، إنما يتم على حساب الاكتساب المعرفي في أهون الأضرار. أما في أقصاها وأعمقها، فقد يكوِّن نواة ما يتشكل في عمق العملية التعلمية من رفض داخلي لنسق التعلم، كلاً أو جزءاً، وهو ما يتبلور في مظاهر شتى من الفشل والهدر المدرسيين».[7]

وهذا التعدد الفوضوي أدى إلى نفق مسدود، وإلى اضطرابات معرفية مناقضة تماماً للثراء المستهدف، فقد بدأت تنتشر "الفرنعبية" كلغة مزيج شبيهة بلغة المستعمرات، كل ذلك بكلفة عالية، حتى النخبة التي أمكن لها النجاة من هذا الوضع، والتي حافظت على وطنيتها، لن تتمكن من التواصل مع العالم مادام ذلك حكراً على الإنجليزية. إن هذا الوضع لن تتمخض عنه أي إنتاجية في البلدان المغاربية، لا في المدى المتوسط، ولا في المدى البعيد.[8]

التعددية اللغوية طموح غير واقعي، وثمنه باهظ

يرى معتصم أن من أهم أسباب هذا الهدر المدرسي التطلع إلى طموح مؤسسي يتجاوز الوسائل المتاحة، بالرغم من الكلفة المرتفعة الناجمة عنه. وهو خلاف مبدأ "الاقتصادية البيداغوجية": أجود تعليم ممكن، في أقصر وقت، وبأقل كلفة مادية ومعنوية.

ويمثل لهذا الطموح بقوله: «تصوروا أن هناك خطاباً نظرياً سحرياً يطالب بأن يتعلم كل مغاربي الأمازيغية في المدرسة (وهو شيء مشروع)، والعربية (وهذا ضروري)، والفرنسية (بوصفه واقعاً تاريخياً)، والإنجليزية (بحكم الضرورة الدولية)، وأخيراً الإيطالية والإسبانية (لأسباب متعلقة بالجوار)؛ ومن ثم، فإننا سنحول المدرسة إلى مختبر لغات، بدل أن تكون فضاء للتفكير. أما استعمال الزمن المدرسي فإن مجموع ساعاته الأسبوعية قد يبلغ 60 ساعة (...). ومهما يكن من أمر، فإن هذا الطموح فائق الحدود لتعلم اللغات الأجنبية في كل من المغرب والجزائر والبلدان المغاربية الأخرى، وإن كان ذلك مشروعاً وضرورياً، فليس بإمكانه القفز على تساؤل جوهري حول ما هو مرغوب فيه وما هو ممكن؛ بمعنى التمييز ما بين الرغبة والواقع، فهو لا يتطلب وسائل مادية ضخمة فحسب، بل يحتاج إلى كثير من الزمن».[9]

ويتطلب التوسع في تعليم اللغات حجز ما بين 30٪ و40٪ من المساحة التربوية للمؤسسة التعليمية؛ أي القاعات المناسبة، وعشرات آلاف الأساتذة.[10] وتستحوذ كل من الفرنسية والإنجليزية على أربع ساعات أسبوعياً بالثانوية، وهذا كثير.

إن المفروض أن يراعي التخطيط اللغوي بالمغرب العنصر الأهم في المدرسة، وهو 85٪ من التلاميذ الذين لا يتجاوزون المستوى الإعدادي، وليس 5٪ ممن يصل إلى الجامعة، أو حتى 10٪ ممن يدرس بالثانوي. فهؤلاء يحتاجون إلى رعاية خاصة قبل

أن يغادروا مرحلة التعليم الإلزامي، والمفروض أن يتمكنوا من لغة رسمية موحدة، وأن يتم إعدادهم للعمل والمشاركة في الحياة العامة والعملية، عوض أن يقضوا هذه الفترة في فوضى لغوية لا يتعلمون منها أي شيء.[11]

إن أكثر المتعلمين سيتخرجون مزارعين، وتجاراً صغاراً، وموظفين، وأصحاب خدمات محلية. كيف سيتوقف عمل هؤلاء توقفاً مصيرياً على معرفة اللغات الأجنبية؟ وهل عبثاً أن للبلدان المتقدمة والغنية لغة وحيدة، أو لغتين في أحسن الأحوال؟ هذه فرنسا لم تتمكن مع كل إمكانياتها من تعميم تعليم اللغات الأجنبية إلا في سنة 2001، وذلك في السنتين الأخيرتين من التعليم الابتدائي. وبرغم ذلك فإن من 20٪ إلى 25٪ من شباب الضواحي في فرنسا يرتدُّون إلى الأمية بعد قضاء سنوات من التعليم الإلزامي بلغة وحيدة هي الفرنسية.[12] فكيف يحلم بلد، نصف سكانه، تقريباً، لا يعرف القراءة ولا الكتابة، بنشر اللغات الأجنبية بين أبنائه؟

إننا – كما لاحظ العروي، بحق – حين نتكلم على التعدد اللغوي، نركز دائماً على إيجابياته، ونسكت عن سلبياته.[13]

مشكلات التعدد اللغوي بالنسبة إلى الطفل والمجتمع

برغم أن بعض علماء النفس والتربية قد بينوا إمكانية تعلم الطفل أكثر من لغة واحدة وهو مايزال في عمر مبكر، فإن هذه الفكرة مشروطة بشروط – بينها جلين دومان – يصعب توافرها في الواقع المغربي، بل تأكد بالتجربة أن إدخال الأطفال دور الحضانة أو رياضاً تمارَس فيها لغات غير العربية، قد يؤدي إلى التقاطهم طرفاً من لغة الحديث في هذه اللغات، لكنه بشكل مؤقت لا يدوم، ويؤثر سلباً في تثبيت لغة الأم.[14]

وبما أن اللغة، كما يؤكد اللسانيون، مطية الفكر، فلا بد من ارتباط التفكير بنظام لغوي واحد، وخاصة أن الإنسان يملك نظاماً واحداً فقط للمعاني، وغالباً ما تكون اللغة المسيطرة هي التي تحكم ذلك النظام، وإن استعمل لغة أخرى في مرحلة التحدث. ومن المثبَت نظرياً أنه لا يمكن المحافظة على التوازن في عملية استيعاب لغتين في وقت واحد، لغة ثانية مع لغة الأم، بحيث لا تطغى لغة على أخرى.[15] وهذا هو الخطأ الذي وقع فيه التعليم في المغرب؛ حيث تم إقرار تعليم الأطفال منذ صغر سنهم، وبشكل متوازٍ، لغتين حضاريتين كبيرتين متعارضتين تماماً، ويتعلق الأمر بالعربية والفرنسية، وهما لغتان تتطلبان تعبئة آليات عقلية متعارضة، وذلك في الوقت الذي لم يتجاوز فيه الطفل بعد مرحلة الإدراك القادر على التميز. وهو برنامج لن يقدر على تحمله حتى الأطفال المنحدرون من برجوازية المقاطعة السادسة عشرة في باريس.[16]

ولقد نص علماء اللسانيات أن التعدد اللغوي قد يكون من أقوى عوامل التفكك الاجتماعي والتخلف الشمولي، ولاسيما إذا لم يكن عن اختيار كبديل للتفرد اللغوي، كما أنه من غير الحكمة إجبار كل طفل مغربي "متمدرس" على اكتساب العربية والفرنسية، ثم بالثانوية الإنجليزية أو الإسبانية أو الألمانية أو الإيطالية، فضلاً عن لغة الحياة اليومية أو لهجتها. فقد ثبت ثبوتاً قطعياً أن اختلاط الألسن المتباينة نمطياً يفسد الملَكات اللغوية، ذلك في ارتفاع نسبة المتواصلين باللغط بدل اللغة، وفي الزيادة المطردة للإعاقة اللسانية؛ وتفادياً لهذه المشكلة الخطيرة، فإن علماء اللسانيات الوصفية، أو اللسانيات الاجتماعية، يشيرون إلى ضرورة حماية الدول للغتها الوطنية الوحيدة بتشريعات صارمة.[17]

وفي مغرب اليوم، لم تعد لغات التدريس وسيلة لبلوغ المعرفة، بقدر ما أصبحت وسيلة لتفكيك بنية المجتمع وتهديد تماسكه ووحدته [18] ولذلك يقول حميش:

«الازدواج اللغوي القائم على اللاتكافؤ والتنافر واختلال علاقات القوى، إن هو إلا مدخل إلى تصدع النسيج الثقافي؛ ومن ثم الاجتماعي». ويستشهد ببيرك الذي يرى أن «التصادم بين اللغات يمثل الانقسام، ويقويه بين الأوساط والطبقات، وحتى بين طيات البنية النفسية المتأثرة بذلك؛ ومن ثم، فإن كل مشروع وطني، والمشروع العربي نفسه في مجمله، يتعلقان حقاً بالطريقة التي بها يحسنان رأب الصدع والحد من التمزّق».[19] إن الفرنسية، كما يقول فليب أردان، تحط من شأن اللغة الوطنية. فمناهج التعليم والتفكير وولوج المعرفة قد تكون غريبة عن عبقرية الحضارة العربية الإسلامية، ومن شأنها أن تحول دون تحقيق مجتمع قومي بالفعل.[20]

خطأ تدريس اللغة الأجنبية في المستوى الابتدائي

إن التعليم الابتدائي هو الساحة الأساسية لمعركة اللغات، ولذلك تنصح فتيحة فرحاني، المنشغلة بترقية الفرنسية بالجزائر: «بأن المهم ليس كم ندرّس من ساعات الفرنسية للتلميذ، بل الأهم أنه كلما درّسنا لهم الفرنسية باكراً كانت النتيجة أفضل كثيراً».[21]

ويرى مايكل وست وهو من أوائل المعارضين لتعليم اللغات الأجنبية مبكراً، يليه من العالم العربي عبدالعزيز القوصي الذي طالب بإلغاء اللغة الأجنبية من مناهج المرحلة الابتدائية في الدول العربية. ومن حجج المناهضين لهذا التعليم:

1. الكبار أقدر على تعلم اللغة الأجنبية؛ لأن نمو الذكاء يصل إلى ذروته عند الأطفال في سن الخامسة عشرة.
2. تعلم لغة ثانية عملية معقدة جداً، تتطلب مجهودات عقلية ونفسية مرهقة للطفل.

3. تمثل مرحلة الحضانة ورياض الأطفال، في علم النفس، مرحلة الطفولة المبكرة التي توجب تعلم لغة الأم.

4. تكتب كل من اللغات الأجنبية والعربية في اتجاه معاكس، وهذا ما يؤثر سلباً في النسق الحركي البصري للطفل.

5. لا تعمل اللغات الأجنبية بالوحدات اللغوية نفسها كالعربية، وتختلف عناصرهما من الناحية الصوتية والنحوية والدلالية والنظام الداخلي للجملة.

6. تشكل الثقافة الأجنبية خطراً على الثوابت الثقافية للطفل العربي.[22]

من هذا المنطلق، يرى الخبير الوزاني، أن المرحلة الآمنة لتعليم الطفل لغة الآخر تأتي بعد التمكن الجيد من لغة الأم، مستدلاً على ذلك بنظرية روسو الذي يؤكد أن «الطفل لا يمكن أن يتقن لغتين وهو ما دون الثانية عشرة من عمره، إلا إذا كان طفلاً عبقرياً».[23]

إن 85٪ من التلامذة يكتفون بالتعليم الأساسي، فكان الأوْلى، في غياب حل أمثل، أن يتمكنوا، على الأقل، من التحكم الجيد في لغة رسمية موحدة، والعمل على تحسين لغتهم الأم، لتكون النتيجة الطبيعية لذلك تمكينهم من قدرات عقلية وثقافية ويدوية وإجرائية، فيستعدون للإسهام في تنمية مجتمعهم.[24]

فوائد التخلي عن تعميم اللغات الأجنبية

يؤكد الأوراغي، أحد علماء اللغة، أنه في حالة التخلص من سياسة تعميم اللغات الأجنبية في التعليم، ستجني الدولة مجموعة من الفوائد، من أهمها:

1. الاقتصاد في مالية التعليم وميزانيته.

2. توجيه أعلى نسبة من الممارسة الثقافية لذهن المتعلمين إلى المسميات بدل الأسماء.

3. الولوج التدريجي إلى العربية في جميع حقول العلم ومجالات العمل، وانفرادها بوظيفة التواصل في وطنها.
4. التماسك الاجتماعي، والمحافظة على الأصالة، وسلامة اللسان من الرطانة.[25]

بين دراسة اللغات والتدريس بها

ومن معالم الإصلاح اللغوي المنشود، التمييز الواضح بين لغة التدريس وتدريس اللغات، فمثلاً، هل يراد تدريس الفرنسية بوصفها لغة ثقافة أو لغة تواصل؟ إذ طالما "تأرجحت" مناهج تدريس الفرنسية بين اعتبارها لغة الأم، وبين اعتبارها لغة أجنبية.[26] وهما منهجان لا يجتمعان. ويعتقد بورديرو أيضاً، أن طريقة تدريس الفرنسية مستنسخة من المناهج التي وضعها الفرنسيون لأبنائهم في التسعينيات. والذي وقع هو نقلها إلى التربة المغربية، من دون أي تكييف وتعديل.[27] لقد تم هذا التركيز الكبير على تعليم الفرنسية من دون وضع خطة تربوية تبين بوضوح الغاية من برمجة الفرنسية ومنهجية تدريسها.

من مشكلات التدريس الحالي للغة الفرنسية

هل تدرس اللغة الفرنسية في علاقتها بالحمولة الحضارية ومحيطها السوسيوثقافي؟ من إيجابيات هذا التوجه التمكن من اللغة ومن ممارساتها المبنية على معرفة الآخر معرفة معمقة، ومن سلبياته: إمكانية الاستلاب في حالة عدم توافر المناعة المطلوبة، ولاسيما أن الأمر مرتبط بمتلقين في طور الطفولة أو المراهقة؛ حيث القابلية للتأثر تكون على أشدها، ويمكن الخضوع، بكيفية شعورية أو لا شعورية، لخطاب لا يساعد على بناء الهوية الوطنية والدينية للطفل، ولاسيما مع تنوع وسائل

التأثير، من أشـرطة سينمائية، وبرامج تلفزيونيـة، ومواقـع عـبر الإنترنـت، وقنـوات إعلامية وإلكترونية، وأقراص إلكترونية، وغيرها.

هل المطلوب، إذاً، هو إفراغ اللغـة مـن حمولتهـا ودراسـتها لـذاتها والأخـذ في الحسبان محيط المتلقي؟ قد ينتج من هذا التوجه استلاب من نوع آخر: استعمال اللغـة في مواقع غير مألوفة، بل في بعض الأحيان مشوهة، مثل fête du mouton، وتعنـي عيد الخروف بينما المقصـود عيـد الأضـحى. أو اسـتعمال أسـماء عربيـة في نصـوص فرنـسية مثل: علي يصبح Ali، فاطمة تصبح Faty، عز الدين يصبح Izzdine.

والإشكالية الثانية ترتبط باختيار نوع المنهجية المتبعة: هل لا بد مـن اللجـوء إلى التواصل الشفوي: فهم إنتاج شفوي، كما هو الأمر حالياً عن طريق برمجة مـا يسـمى بالنشـاطات الشـفوية والعمليـات التواصـلية؟ Activités orales et actes de communication هل نحن بحاجة إلى هذا النوع من التعليم؟ الملاحظ أن التواصـل بالفرنـسية في البيت وخارج البيت هو أمر ملموس لدى بعض الفئـات الاجتماعيـة، وهي تعقد شـراكات مع مؤسسات فرنـسية، تتم إثرها زيارات متبادلـة بـين تلاميـذ (من فتيان وفتيات) مغاربة وفرنـسيين، فهل يمكن أن يتم تبادل هذه الزيـارات مـن دون عواقب التغيير والانجذاب نحو نموذج قد يكون هو الغالب في ظـل الصـراع الحضاري غير المتكافئ، مع أنه قد ينتج من هذا التواصل بعض الفوائد؟ أو أن الأمـر مرتبط بنهج آخر، وذلك بالتركيز عـلى الجانـب الكتـابي، فهـماً وتعبـيراً، ولاسـيما أن المطلوب هو التمكن من العلم والمعرفة التقنية الكفيلين بضمان النمو والرقي للـبلاد؛ حيث إن ما وصل إليه العلم حالياً هو ملك الإنسانية جمعاء، وهو كالهواء، لا يمكـن حصـره بإقامة حدود وعراقيل تقف حجر عثرة في وجه تنقله وانتشاره؟

أما الإشكالية الثالثة فترتبط بالتركيز على المضمون، أو على الكفاءات، أو المهارات اللغوية بقطع النظر عن المضامين التي تعد ذريعة للتعبير، لا أقل ولا أكثر.[28]

فإذا كان تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين يقتضي مسطرة معينة للتأليف المدرسي في معظم المواد الدراسية، فإن الإشكال طرح في شأن انتقاء الأعمال الأدبية الخاصة باللغة الأجنبية الأولى (الفرنسية)، فبدلاً من انتقاء أعمال أدبية تنسجم وروح مرتكزات الميثاق، طلعت علينا الوزارة المعنية، في ظروف غامضة خلال عطلة صيف 2002، بفرض مؤلفات وأعمال أدبية ذات قيم غربية، تتنافى بشكل صارخ مع المرتكزات المذكورة سالفاً. ومن هذه الأعمال الأدبية:

1. LA GLOIRE DE MON PERE (رواية **مجد أبي** لمارسيل بانيول)
2. LE ROUGE ET LE NOIR (رواية **الأحمر والأسود** لستاندال)
3. VENDREDI OU LA VIE SAUVAGE (رواية **جمعة أو تخوم المحيط الهادي** لميشيل تورنييه)
4. LE HORLA (قصة **الهورلا** لغي دي موباسان)
5. ANTIGONE (مسرحية **أنتيغون** لجان أنوي)

فعلى أي أساس تم استثناء اللغة الفرنسية، من دون سائر المواد، من شرط الخضوع لمسطرة تنفيذ بنود الميثاق الوطني للتربية والتكوين؟[29]

خطورة التعليم الخاص بوضعه الحالي

من الأهمية بمكان ضبط التعليم الخاص، فهو يتطور بمنطقه الخاص خارج كل إطار وطني أو قومي، ويحدد برامجه اللغوية بشكل شبه مستقل، بل في الواقع هو

ينقلها حرفياً عن فرنسا. ويوشك هذا التعليم أن يحدث شرخاً اجتماعياً بين الطبقات العليا والمتوسطة وبين باقي الشعب.[30] ولذلك يقول المودن: «إن حصر النقاش حول السياسة اللغوية في نطاق الدولة، وإهمال الخيارات والاستراتيجيات والسياسات لدى الفاعلين الآخرين في هذا المجال لن يكون كافياً لفهم، لا الوضعية اللغوية حالياً، ولا آفاقها المستقبلية».[31]

ويرى بورديرو علاقة وثيقة بين ظهور المدارس الخاصة وبين الإشكال اللغوي بالمغرب. وبرغم أن التعليم الخاص لا يستحوذ إلا على أكثر قليلاً من 5٪ من التلاميذ فإنه يتطور وينمو بسرعة، وقد يصل إلى حدود 20٪ في مستقبل قريب. ويفسَّر نجاح هذا التعليم، أساساً، بالمساحة الكبيرة التي تخصصها هذه المؤسسات للفرنسية؛ استجابةً لطلب الطبقات الوسطى المدينية التي تعرف أن الصعود الاجتماعي والاقتصادي مرتبط بهذه اللغة.[32]

ولذلك يجب الحرص على عدم توسع التعليم الخاص، وعلى مراقبته الإدارية؛ للاطمئنان على جودة تدريس العربية.[33]

نحو معالم سياسة لغوية سليمة

يشمل التخطيط اللغوي كل الجهود الواعية الرامية إلى التأثير في بنية التنويعات اللغوية أو في وظيفتها.[34] والمدخل إلى ذلك أن نجيب على هذه الأسئلة: ما تصورنا للغة؟ ماذا نريد للغة وبها؟ ما نمط الشخصية التعلمية التي نود تشكيلها بواسطة اللغة؟[35]

واليوم، يعدّ تدبير اللغات من أهم واجبات الدولة التي عليها أن تدعم مكانة اللغة الرسمية، وأن تجد حلاً مقبولاً للغات الأقليات إن وجدت، وأن تحل مشكلة التواصل العالمي، ويمكن الاستفادة من التجارب الدولية في تدبير

اللغات، غير أنه من الأهمية بمكان الوعي بأنه لا يوجد نموذج واحد لسياسة لغوية واحدة، فلكل بلد خصوصياته.[36]

ومما يفرض تدخل الدولة في الأمر اللغوي أن اللغة ليست أداة للتواصل فحسب، بل هي، كذلك، أداة لامتلاك السلطة وممارستها، ووسيلة لهيكلة المجتمع، وضبط الولوج إلى مراكز القوة الاقتصادية والنفوذ الاجتماعي والسياسي، فضلاً عن كونها خزاناً للرموز والقيم والذاكرة الجماعية، وعنواناً للهوية الفردية والجماعية؛ ومن ثم، فهي قضية دولة بامتياز؛ حيث عليها ثلاث مسؤوليات: تأسيس سياسة وطنية للتواصل بلغة رسمية موحدة، ومَعْيَرة اللغة، ثم تحديثها وتنميتها.[37]

وظائف اللغات

وإذا كان التعدد اللغوي يواجه دائماً حرب اللغات، في غياب بلد أحادي اللغة، ومادام قدر الإنسان مواجهة لغات عدة، لا لغة واحدة،[38] فإن هذا التعدد يفرض ضرورة اختيار موقع كل لغة، وفق سياسة لغوية وطنية حكيمة، تجيب على أسئلة من قبيل: ما أساس الاختيار اللغوي؟ هل هو أساس حضاري تاريخي؟ أو ثقافي فكري؟ أو وظيفي نفعي؟ أو "هوياتي"؟ وهل تكون اللغة رسمية أو وطنية؟ وهنا تكمن صعوبة التخطيط اللغوي.[39]

إن المساواة بين اللغات في التعليم المغربي، حتى لو فرضنا أنها مشروعة باسم الحقوق اللغوية والثقافية، تطرح، من الناحية العملية، إشكالية الكلفة والمجازفة، وتضارب التصورات الأيديولوجية؛ ومن ثم صعوبة الحسم والتوفيق في صوغ سياسة وطنية متكاملة للهندسة اللغوية. وهنا ينبغي للدولة المغربية أن تحسم هذا الأمر بسياسة تراعي مبدأين:

1. المشروعية: وذلك بإنزال كل لغة منزلتها، بحسب مشروعيتها الوطنية، وإعادة الاعتبار إلى العربية بوصفها اللغة الرسمية.
2. مبدأ الوظيفية والواقعية: فإذا كانت الهوية المغربية متعددة الأبعاد، فهل معنى ذلك أن على التعليم أن يكون فسيفساء لغوية تساوي بين اللغات لتعكس الهوية المتعددة؟ أو أن من مكونات تلك الهوية ما قد يحضر في اللغة، والآخر في الثقافة، وهما وجهان للخصوصية المغربية؟[40]

إن اللغات قد تتشابه في أنساقها، من تركيبٍ ونحوٍ وصوتيات، لكنها لا تتساوى في الوظائف التي عليها تأديتها للمجتمع.[41] كما لا توجد لغة مثالية فوق كل نقد، لغة ترضي الجميع وتحقق كل المطالب. فلا مناص من اختيار لغة واحدة تكون هي الأساسية أو الأولى.

أولاً: العربية هي اللغة الأصلح للتدريس

صار من المؤكد أن عملية التعلُّم وتلقين المعارف توجب وجود لغة وطنية قوية وقادرة على نقل الأفكار الثقافية والعلمية. ولا يمكن للدارجة المغربية أن تقوم بهذه الوظيفة، بينما أثبتت أنها أداة جيدة للاندماج الاجتماعي وتحقيق التماسك الشعبي بين مختلف فئات السكان، لكن أمر نقلها إلى موقع تصبح فيه لغة للتعليم مستبعد تماماً، وتعترضه صعوبات اجتماعية وتداولية، منها:

1. العامية المغربية ليست لغة موحدة، فهي لهجات عدة.
2. غياب تقعيدها ومَعْيَرتها، وهو أمر جد مكلف معرفياً واقتصادياً.
3. إن الإقدام على جعلها لغة للتعليم مغامرة غير مضمونة النتائج، وقد تؤدي إلى التضحية بجيل كامل سيخضع للتجريب أول مرة في التاريخ الوطني.

4. المنافسة القوية للغة العربية الفصحى التي تمتلك رصيداً مهماً في إنتاج المعارف، عكس العامية التي لم تعرف تراكماً في المعرفة أو في التأليف.[42]

وحتى بالنسبة إلى الذين تشكل الأمازيغية لغتهم الأم، فإن تعلم العامية يتم بسهولة عن طريق التداول الشفوي فقط، وهكذا تؤدي الدارجة وظيفتها الاجتماعية، التواصلية وغير التواصلية، من دون أن تكون مكتوبة، بل إن وجودها ومصيرها لا يتوقفان على تحويلها إلى لغة مكتوبة، بخلاف العربية الفصحى.

أما الأمازيغية، فقد سبق، بتفصيلٍ، بيان عدم جاهزيتها لأداء الوظائف الكاملة للغات الكبيرة.

لم يبقَ إذن إلا اللغة العربية التي أظهرت التجارب أن لها ما يكفي من القدرات لتلقين العلوم، إذا توافر لها الوسط المناسب من مراجع، وتكوينٍ لأطر التدريس، واستعمالٍ فعال في بيداغوجيا التواصل. ففي سوريا مثلاً، أثبتت الدراسات الإحصائية أن نتائج خريجي كليات الطب بالتلقين العربي أحسن من نتائج الخريجين الذين يتلقون تعليمهم بالإنجليزية، وذلك بفضل استيعابهم للعلوم بدرجة أعمق وأوسع وبسهولة كبيرة، مع اندماجهم السهل في مجتمعهم ومعرفة الوضع الصحي لمحيطهم.[43]

يقول عبدالقادر الفاسي الفهري: إن اللغة العربية لا ينبغي أن تخضع للمنافسة من جراء التعدد اللسني؛ مادامت العامية تظل لغة داعمة للغة العربية عبر الوظائف الحياتية والوجدانية فقط، ولا يمكنها أن تسمو إلى منزلة اللغة العربية ومستواها، التي تظل دائماً لغة المضامين العالية (الدين والفكر والأدب والثقافة). ولا تقوم الأمازيغية أيضاً بالدور الوظائفي الذي تقوم به الفصحى؛ لكونها توظف فقط في ملاسنة الاتصال في إطار محيط اجتماعي معين. ومن جهة أخرى، فإن الثنائية اللغوية (عربية-فرنسية) التي اختيرت سابقاً كحل مرحلي في إطار استراتيجية الخطة التعريبية، انعكست سلباً على وضع اللغة

العربية، بعد أن أضحت ثنائية غير متكافئة، تدهور فيها وضع اللغة العربية إزاء اللغة الفرنسية؛ حيث أصبحت هذه الأخيرة لغةً مزاحمةً، لا إضافية أو تكميلية؛ ومن هنا لجأنا إلى دحض هذه الخطة التعريبية، وتبنينا نموذجاً بديلاً، يتمثل في "التعريب المدعوم بالتعدد اللغوي"، مستدلِّين على أنه نموذج ناضج، يسعى لوضع أسس لاستقرار لساني متزن، تحتل فيه اللغة العربية المركز؛ بوصفها لغة الهوية الإصهارية، ولغة الفرص المعرفية والاقتصادية. وهذا النموذج متنوع محلياً في اتجاه الإغناء؛ إذ إن هناك مقاربة وظيفية لعناصر اللسن يكون فيها التعدد اللهجي مشروعاً، فيوكل للعامية التعبير عن حاجات الحياة العادية، وتظل الأمازيغية كواقع ثقافي مثرٍ وكبعد هوياتي. وهو متعدد اللغات لمواجهة الثورة المعرفية العالمية الحديثة، وللانخراط ضمن المنظومة الدولية.[44]

لقد كانت العربية لغة العلوم طوال قرون، فأثبتت قدرتها على تمثُّل جميع المعارف، وهي أيضاً غنية ومطواعة وقادرة على الاستجابة لكل المستجدات، بفضل ثروتها اللفظية، وما فيها من قواعد وآليات تتيح لها التطور، وخاصة تلك المتعلقة بالاشتقاق، والتعريب والنحت والقياس، والتوليد والارتجال، والمجاز والترجمة.[45]

وبناء على هذه الحقائق، فإن تعريب التعليم العالي سيسهم في الرفع من مستوى الطلاب، ويحسن نسبة النجاح؛ لأنه سيوفر عليهم بذل مجهودين: فهم اللغة الفرنسية، ثم فهم المضمون العلمي لما يقدم لهم. وتجربة المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي بالرباط شاهدة على هذه الإمكانية، بنجاحها في تخريج المهندسين الإحصائيين بالعربية، وتفوقهم على نظرائهم بالشعبة الفرنسية.[46] كما أن التجربة الناجحة في تدريس شعبة علم النفس بالجامعات المغربية بالعربية، بشكل يتميز بالاتساق والانسجام بين مواد الفلسفة والعلوم الإنسانية، مؤشر إيجابي آخر على قدرة اللغة العربية على استيعاب مختلف العلوم الدقيقة.[47]

لقد صار معروفاً اليوم أنه ليس في وسع أمة أن تعيش عيشة محترمة، وتصون كرامتها، إذا لم تضطلع بالعلم اعتماداً على لغتها في المقام الأول، ومن هنا تسعى الأمم لاستعمال لغاتها القومية من أجل التواصل الحقيقي بين المعلم والمتعلم؛ حيث دلت الدراسات التربوية على أن أصلح لغة للتعليم هي اللغة التي يفكر بها الطالب، كلما كان ذلك ممكناً، حتى لا يفكر بلغة ويعبر بأخرى.[48]

واستناداً إلى هذه الضمانات المرتبطة بخواص الفصحى، فإن اللغة العربية هي الأصلح للتعليم الوطني، وهي اللغة الأساس. وهذا ما قرره الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

- **موقع اللغة العربية في ميثاق التربية والتكوين**

مما لا شك فيه أن الميثاق الوطني للتربية والتكوين منسجم في بنوده المتعددة مع منظومة القيم الحضارية والتربوية للمجتمع المغربي؛ حيث جاء في مقدمة الجزء الأول فصل بعنوان: «المبادئ الأساسية: المرتكزات الثابتة»، وفيه: «يلتحم النظام التربوي للمملكة المغربية بكيانها العريق القائم على ثوابت ومقدسات يجليها الإيمان بالله عزّ وجل وحب الوطن والتمسك بالملكية الدستورية، عليها يربى المواطنون مشبعين بالرغبة في المشاركة الإيجابية في الشأن العام والخاص وهم أعوان واعون أتم الوعي بواجباتهم وحقوقهم، متمكنون من التواصل باللغة العربية، لغة البلاد الرسمية تعبيراً وكتابة».[49] واضح، إذاً، أن استهلال الميثاق الوطني للتربية والتكوين بأهمية اللغة العربية تأكيد رسمي لما تنبغي العناية به؛ قصد النهوض بهذه اللغة الوطنية الأصيلة، بل هو توجيه عام إلى كل المهتمين بشؤون التربية والتعليم، ثم إن هذا الميثاق الوطني قد بوّأ اللغة العربية مقاماً سامياً، وبلورها من خلال دعامة خاصة،

وهي التي عنونها: «تحسين تدريس اللغة العربية واستعمالها»، مستنداً في ذلك على الدستور المغربي؛ بوصفه أسمى قانون للأمة، نقرأ في المادة 110 من الميثاق الوطني: «حيث إن اللغة العربية، بمقتضى دستور المملكة المغربية هي اللغة الرسمية للبلاد، وحيث إن تعزيزها واستعمالها في مختلف مجالات العلم والحياة كان ومايزال وسيبقى طموحاً وطنياً». ولم يكتفِ الميثاق الوطني للتربية والتكوين بتنصيص أهمية اللغة العربية، بل إنه تطرق إلى بيان وسائل دعم هذه اللغة من خلال عنوان بارز هو: «تعزيز تعلم اللغة العربية وتحسينه»؛ إذ تنص المادة 111 من الميثاق أنه: «يتم تجديد تعليم اللغة العربية وتقويته، مع جعله إلزامياً لكل الأطفال المغاربة في كل المؤسسات التربوية العامة بالمغرب». ولا يخفى على أي باحث تربوي ما تحمله هذه المصطلحات (تجديد، تقوية، إلزامية) من دلالات ديداكتيكية [تعليمية] في سبيل النهوض بهذه اللغة وتنميتها وتطويرها، في مختلف المجالات الحيوية.

وأبعد من كل هذا، اتجه الميثاق الوطني باللغة العربية إلى الانفتاح على كل الشُّعَب العلمية، وعدم الاقتصار على الشُّعب الأدبية فقط، وهذا ما أشارت إليه المادة 112 بعبارة صريحة، وبأن ذلك: «يستلزم الاستعداد لفتح شعب البحث العلمي المتطور والتعليم العالي باللغة العربية، وإدراج هذا المجهود في إطار مشروع مستقبلي طموح ذي أبعاد ثقافية وعلمية معاصرة».

وقد حدد الميثاق الوطني مرتكزات هذا المشروع في مجموعة من الدعامات الأساسية، وهي:

1. التنمية المتواصلة للنسق اللساني العربي، على مستوى التركيب والتوليد والمعجم.

2. تشجيع حركة رفيعة المستوى للإنتاج والترجمة؛ بهدف استيعاب مكتسبات التطور العلمي والتكنولوجي والثقافي بلغة عربية واضحة، مع تشجيع التأليف والنشر وتصدير الإنتاج الوطني الجيد.

3. تكوين صفوة من المتخصصين، يتقنون مختلف مجالات المعرفة باللغة العربية، وبلغات أخرى عدة، تكون من بينهم أطر تربوية عليا ومتوسطة. وفي سبيل تكوين هذه الصفوة العلمية وإعدادها، نص الميثاق الوطني في المادة 112، ضرورة إحداث أقسام تحضيرية خاصة باللغة العربية في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية والبيولوجيا والقانون والاقتصاد، على غرار الأقسام التحضيرية في الرياضيات الخاصة. غير أن هذه الأقسام العلمية لا يتوجه لها كل التلاميذ، بل هي خاصة بالتلاميذ المتفوقين ممن حصلوا على دبلوم البكالوريا.

وإذا كان التعريب المدعوم بالتعدد اللغوي يخدم الهدف المتوخَّى، فإن التعليم اللغوي المتعدد يؤدي بدوره إلى تعليم لغوي فاعل، وهو تعليم ينبني على اعتماد اللغة العربية، من رياض الأطفال إلى الجامعة، عبر جميع المواد، وعلى تعلم جزئي للمهارات والآليات بالنسبة إلى اللغة الوطنية واللغات الأجنبية.

وكلازمة لهذا التخطيط اللغوي الذي يستهدف تأهيل وضع اللغة العربية بانتشارها، وتقوية فرص مستخدميها في الشغل، ودعمها للاندماج في مجتمع العلم والمعلومات والاقتصاد والتواصل، لا بد من قرار سياسي إلزامي صريح وواضح يضع حداً لهذه الفوضى اللغوية، ويكترث بالهوية والخصوصية، بمنح المواطن المغربي حقه في لغته الرسمية، طبقاً لما أقرته التوصيات الدولية.

إن حلقة النهوض بوضع اللغة العربية بالمغرب تحتاج إلى عناصر عدة، متكاملة ومترابطة فيما بينها، من رؤية شاملة إلى خطة محكمة ومتزنة، إلى قرار سياسي ثابت،

تنفذه مؤسسات فاعلة، للتطويع، وإنتاج الأدوات، وتكوين المدرسين من مستوى عالٍ، وتسعى لتحقيق هذا القرار إرادة مجتمع قوية، قادرة على التحكم فيه والتعامل معه بذكاء ووعي، حتى تترجمه إلى واقع ملموس.[50]

- **تعليم اللغة العربية وبعض مشكلاته**

إذا كانت العربية هي اللغة الأصلح في التعليم، وإذا كان الميثاق الوطني قد دعا إلى اعتماد العربية لغة التعليم، كما اقترح خطوات عملية لذلك، فإن اللغة العربية، بالمقابل، تعاني مشكلات متعددة؛ سواء بوصفها لغة مدرَّسة أو لغة تدريس، فبحسب تقرير رسمي، تبين أن واقع تدريس هذه اللغة يعرف اختلالات منهجية على مستويات عدة.

فعلى مستوى المنهاج والمقاربة البيداغوجية، تم اعتماد رؤية منهجية غير متكاملة من حيث الكفايات المستهدفة وطرائق التعلم والتقويم؛ نتيجة غياب أطر مرجعية للكفايات اللغوية بشكل بنَّاء وفاعل؛ وهذا ما أدى إلى غلبة الجانب الكمي في المقررات على حساب الجوانب الكيفية، ففقدت العربية جماليتها في هذا المنهج التعليمي.

وعلى مستوى تدبير الغلاف الزمني المخصص لحصص العربية، فإن المرحلة الابتدائية تأخذ ما يفوق 1610 ساعات، وتستفيد المرحلة الإعدادية بحوالي 400 ساعة، على حين تستأثر المرحلة الثانوية بما يقارب 500 ساعة في الشعب الأدبية، وبأكثر من 200 ساعة في شعب العلوم. وبرغم أن هذا العدد الكمي من الساعات جد مهم، وكفيل بتحصيل الكفايات اللغوية المستهدفة، فقد تم رصد صعوبة التدبير المعقلن والناجح للزمن المخصص للإنجاز، وعدم ملاءمته للزمن الفعلي، إضافة إلى وجود مفارقة بين قرار خفض حصص اللغة العربية بالمراحل الأولى للتعليم، وبين

مقتضيات الإصلاح البيداغوجي الذي ينص، بشكل قاطع، على استغلال هذه المراحل بالذات من أجل توسيع قاعدة تعلم العربية، وترسيخ المهارات الأولية المتعلقة بالقراءة والكتابة والتعبير.

أما ما يتعلق بمستوى أطر التدريس، فإن ثمة ضعفاً في المستوى المعرفي واللغوي، وغياباً مهولاً في التكوين الذاتي لدى كثير من مدرِّسي العربية؛ ما جعلهم لا يواكبون المستجدات التربوية والمعرفية. كما أن هناك خللاً آخر، يتجلى في تقادم مناهج التكوين، وغلبة الطرائق التقليدية في التدريس.

وبخصوص المستوى البيداغوجي لظروف التعلم، سُجِّلت مجموعة من الملاحظات السلبية؛ أهمها: ظاهرة تعثر المتعلم في بداية التمدرس؛ بسبب عدم الانتقال السلس، بشكل مندمج، من اللغة الأم إلى اللغة الفصحى بالمدرسة. كما رُصِدت ظاهرة تفاوت نسب التحصيل اللغوي لدى المتعلمين، وضعف مكتسباتهم اللغوية. ومن هذه السلبيات البيداغوجية أيضاً الأثر السلبي لظاهرة النجاح الآلي، والانتقال الإجباري للتلاميذ من مستوى إلى مستوى أعلى، من دون اعتماد شرط الحصول على نقطة المعدل المطلوب للنجاح الحقيقي. وزيادة على هذه المعيقات التربوية، هناك أيضاً عدم اعتماد الدرس اللغوي على مهارة مشاركة التلاميذ عن طريق الملاحظة والاكتشافات، أو من خلال الاستنباط والاستقراء، وذلك جراء هيمنة الكتاب المدرسي، وضعف الوسائل الديداكتيكية الفاعلة.

وأما بالنسبة إلى مستوى التقويم والدعم البيداغوجي، فيلاحَظ غياب البعد الوظيفي في تشخيص المكتسبات اللغوية، وعدم مراعاة الفروق الفردية لدى المتعلمين، وتهميش تقويم المهارات الشفوية.[51]

ويقترح الخبراء لتفادي مجمل الاضطرابات اللغوية لدى تلاميذ مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي، ما يأتي:

1. إعادة تكوين أساتذة اللغة العربية من ناحية مناهج التدريس، مع إدراج مستجدات علوم اللغة والتربية.
2. تنمية المهارات الإنتاجية والإبداعية.
3. توجيه التلاميذ للقراءة الحرة، مع تزويدهم بمناهج وأدوات وظيفية للقراءة التحليلية الناقدة، وتدريبهم على تذوق النصوص.
4. تدريس قواعد الدرس اللغوي، اعتماداً على منهجيات جديدة متطورة وجذابة، مع التركيز على تمارين كتابية وظيفية، واقتراح وضعيات حيوية للتعبير الشفوي.[52]

ثانياً: التصور الملائم لتدريس اللغة الأمازيغية

يوجد رأي لا يفضل تدريس الأمازيغية بتاتاً، والأولى عنده إعادة النظر في مضمون الثقافة وفي تدريس التاريخ والجغرافية والعلوم الاجتماعية بإبراز حضارة الأمازيغ، وكيف تطورت ثقافتهم وقيمهم وعاداتهم، قبل الإسلام وبعده. وبهذا سيتصالح المغاربة كلهم مع القضية الأمازيغية، من دون أن يضطروا إلى تعلم اللغة الأمازيغية.[53]

لكن لم يجرِ العمل بهذا الموقف، بل إن تعليم الأمازيغية واقع قائم، وقد قطع الآن شوطاً لا بأس به؛ إذ توجد مجموعة من البرامج والكتب المدرسية، من السنة الأولى إلى السادسة، وتم إعداد الأدلّة البيداغوجية، والحوامل الداعمة، مع كتب خاصة بالمعلمين، وأخرى بالموجهين. وعرف البحث الديداكتيكي الخاص بتدريس

الأمازيغية تطوراً كبيراً. وجرت تهيئة حروف تيفيناغ وتطويعها لتقنيات الحاسوب. وتم تكوين أكثر من 13 ألف معلم ومعلمة، وأكثر من 300 موجّه، ويدرس الآن بالمدارس حوالي 400 ألف تلميذ، وبالجامعات حوالي 1049 طالباً، كما أصدر المعهد 36 كتاباً في مجال تعليم الأمازيغية.[54]

ولعل الإطار المناسب لتدبير التمزيغ اللغوي هو الجهوية؛ لكون اللسان الأمازيغي المتنوع لا توحده على أرض الواقع سمات مشتركة، على الرغم من أن المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية قد سعى لإقامة هذه اللغة المشتركة، فإن قبولها كلغة مَعْيَرة، أو قبول حرف تيفيناغ لكتابتها، يحتاج إلى استفتاء الشعب في أمر توحيد اللغة بهذه الطريقة، بل إن الأمازيغية تجد تربة طبيعية لها في الجهات، وذلك بالنظر إلى المقياس الترابي (الإقليمي)، ووجود ثلاث لهجات أساسية مختلفة ومتنوعة: الريفية في الريف والشمال، والشلحية السوسية في منطقة سوس والجنوب، والأمازيغية في منطقة الأطلس المتوسط. غير أن الدولة اتخذت قراراً على أعلى مستوى عام 2001، كان من شأنه أن جعلها لغة وطنية ممتدة على التراب الوطني كافة. وأعلن أنها ملك للمغاربة جميعاً، وقرر تدبير شؤونها على التراب كافة. على الرغم من أن المغاربة، وحتى الأمازيغ منهم، لم يُشركوا في تحديد الهوية الأمازيغية. إن التدبير الجهوي أفضل من مبدأ التدبير الوطني المبني على المعيرة والتوحيد الذي قد يؤول إلى انفصام وازدواجية جديدين، بين اللسان الشعبي المنطوق المتنوع واللسان الممعير الموحد. ولا يعارض المغاربة الإقرار بوطنية الأمازيغية اللغوية، ولا دسترتها، كما عبر عن ذلك معظمهم في الدستور الجديد.

ولئن كان الدستور المغربي الجديد قد أقر رسمية الأمازيغية، فإن الانتقال إلى الصيغ المقبولة في التطبيق يحتاج إلى عقول متعاونة، يمكن أن تتوافق حول خطة

تماسكية تنوعية في إطار المجلس الوطني للغات والثقافات الذي أقره الدستور الجديد. ويكون ذلك بعد أن يوافق الشعب على الاختيارات المطروحة.[55]

ولذلك، فإن تدريس الأمازيغية يعاني تعثرات كثيرة، ويرفض الفاعلون الأمازيغيون جعله كبش فداء لمشكلات التعليم، مفترضين أن أزمة التعليم أزمة بنيوية ليست الأمازيغية مسؤولة عنها.[56]

لكن ربما كان من أهم أسباب هذا التعثر خيار اللغة الواحدة الممعيرة، والحلّ يوجد في الخيار الجهوي كما سبق. وأمامنا تجارب الدول الفيدرالية، أو القائمة على جهوية واسعة، وهي التي تفوض لكل إقليم تدبير لغته وتدريسها، مثل إسبانيا التي قررت لغة رسمية واحدة على المستوى الوطني، وسمحت للأقاليم بتنظيم شؤون لغاتها المحلية. ألا يمكن أن يكون الأمر كذلك بالنسبة إلى الجهات الأمازيغية الثلاث في المغرب؛ حيث تتولى كل منطقة الاهتمام بلغتها، عوض فرض لغة موحدة غير حقيقية وافتراضية على الجميع؟ فتعليم هذه اللهجات في إطار الجهات سيكون أيسر وأفضل وأقل كلفة، وسيسهم في ربط المدرسة ببيئتها، كما سيمكّن من تطوير اللهجات المحلية وتراثها؛ لأنها تجد نفسها في محيطها الطبيعي، فهي مرتبطة بالأرض وبخصوصيات الجهة وتحظى بدعم السكان.[57] وهذا ما سيسمح باستمرار الأمازيغية نفسها. ولا يمنع ذلك من تطوير لغة موحدة لأغراض غير عامة؛ أي لا تهم الجمهور الأوسع.

إن المشكلة تكمن في الطموح غير الواقعي لبعض النشطاء الأمازيغ حين يتحدثون عن الأمازيغية، وعن «تعميم تدريسها على جميع المستويات والمؤسسات، وتطويرها وتأهيلها لاستيعاب التغيرات والتطورات التي تعرفها المجالات العلمية والتكنولوجية على المستويين الوطني والدولي».[58] فإذا عرفنا أن لغات كبيرة، كالعربية والبرتغالية والألمانية والهندية، تعاني الأمرّين في تحقيق الأهداف نفسها، حتى في عقر

دارها، على الرغم من تسلحها بدول وشعوب وتراث هائل، تبيَّن لنا أن هذا الهدف غير واقعي.

ومن عناصر الحل كذلك، التركيز على الجانب الشفوي للأمازيغية.[59] وقد لاحظ بوكوس أن تطور الأمازيغية في المجال السمعي-البصري أفضل بكثير من الإعلام المكتوب.[60] وهذا يؤكد ما قلناه من أن عبقرية الأمازيغية في طابعها الشفوي، لا الكتابي.

ولذلك، كما يقول الأوراغي، وجب أن تقلد اللغات الأمازيغية واللهجات العامية وظيفة التلقين في المدرسة، بحيث تدرج في المنهاج التربوي بصفتها وسيلة لتلقين مواد ثقافية، بشرط التكافؤ، ويتحقق هذا الشرط بثلاثة عناصر ضرورية:[61]

1. استهداف المادة الملقنة باللغة الأمازيغية تكوين مهارات عملية لا يتطلب امتلاكها توسيط إحدى اللغات الكبرى؛ إذ تكفي لهجة أمازيغية أو عامية لتكون لغة في مؤسسات التأهيل المهني؛ قصد تخريج فنيين جهويين في تقنيات الإنتاج الصناعي والفلاحي والصناعة التقليدية.
2. أن تكون لغة التلقين في هذه المؤسسات مناسبة للجهة، فلا تستعمل الأمازيغية السوسية في تلقين الريفيين الذين يتكلمون الريفية.
3. إن تأهيل هؤلاء المتمدرسين وتخريجهم بمهارات مهنية مطابقة لِحِرَف معينة مطلوبةٍ في سوق الجهة، يتطلب متعلمين في عمر مخصوص وبقدرات ذهنية وجسمية مناسبة للمهارات التي سيتعلمونها. ولذلك يلزم تأخير إدراج الأمازيغيات في المناهج التعليمية إلى سلك التأهيل المهني.[62]

لكننا لا نرى اقتصار الاستعانة بالأمازيغية على التعليم المهني، كما لا نوافق الأوراغي على أن إدراج اللغات الأمازيغية في المراحل الأولى لتمدرس الأطفال خطأ ومجرد هدر للوقت وتضييع للطاقات؛[63] إذ يمكن تدريس الأمازيغية بالمرحلة الابتدائية، لكن يؤخر ذلك إلى نهاية المرحلة ولا يكون في بدايتها، اتساقاً مع نظرية التركيز على لغة واحدة في السنوات الأولى من تمدرس الطفل. فيمكن أن يبدأ تعلم الأمازيغية في سن التاسعة أو العاشرة مثلاً، ويركز على مهارات التواصل من محادثة وسماع.

وإذا قلنا بتدريس الأمازيغية في المرحلة الابتدائية، فينبغي أن يتم ذلك بالحرف العربي. بينما يمكن أن تتم عملية تعلّم تيفيناغ بالمرحلتين الإعدادية أو الثانوية، وذلك في إطار النشاطات المحلية الاختيارية؛ لأن الأكاديميات الجهوية تملك الحق في التصرف في ثلث مجموع الحصص.[64] وفي هذا الإطار، يمكن الاحتفاظ بالإجبارية. مع الإشارة إلى وجود دعوة إلى التراجع عن إلزامية تدريس الأمازيغية بإقرارها لغة اختيارية.[65]

أما باقي جهات المغرب، فنرى أن يقرَّر لكل جهةٍ تدريسُ اللهجة الأمازيغية الأقرب إليها جغرافياً وسكانياً. وبذلك يُعمَّم تدريس الأمازيغية على المغرب.

- **مسألة تعدد الأبجديات**

لا بد من استعمال الحرف العربي لينجح تدريس الأمازيغية، فنختصر في أبجديات التدريس،[66] ففي التعليم الأساسي وحده يتعرض التلميذ الآن لتعدد لغوي مبكر بأربع لغات وبحروف غير متشابهة، ولا يعلم إلا الله سبحانه وتعالى، كما يقول بنان، انعكاس هذا كله على طفل قدرته غير مكتملة في لغة أمه، فضلاً عن غيرها، ولا آثاره في نفسيته ومحصلته الدراسية.[67] إن تدريس الطفل ثلاث أبجديات يبدو شاقاً.[68] ولذلك يقول العروي: ما سيحصل على الأرجح إما تخلف في بعض

المواد الأساسية، وإما إهمال ونسيان تدريجيان لما لُقِّنه التلميذ في الصف الابتدائي.[69] مع أن الأمازيغيين يرون أن تعلم تيفيناغ لم يشكل أي صعوبات بيداغوجية بالنسبة إلى المتعلمين، ويستشهدون لذلك بدراسة تشخيصية.[70]

ثالثاً: نحو تصور مقترح لتدريس اللغات الأجنبية في التعليم المغربي

لا يشك أحد في أهمية إتقان اللغات الأجنبية الكبرى، لا للحاجة إلى الانفتاح على العصر ومعارفه فحسب، ولكن، أيضاً؛ نظراً إلى ما يمكن أن تقدمه هذه اللغات العالمية من إغناء لديوان العربية بالمعارف المتنوعة، وبالعلوم الدقيقة وتطبيقاتها العملية. وبفضل ذلك يصبح للعربية حمل تكنولوجي وصناعي متطور، ورصيد متراكم من المهارات والخبرات،[71] إلا أنه ليس من الضروري أن يكون هذا الإتقان إجبارياً على كل التلاميذ العاديين، فهو واجب فقط على كل باحث متخصص في حقل معرفي معين، وعلى كل المفكرين والباحثين والخبراء؛ فهم وحدهم القادرون، لسانياً ومعرفياً، على صوغ المضامين العلمية، وخاصة أن التجربة في مجال تعليم اللغة الثانية للكبار قد أكدت نجاح هذا التعليم بالنسبة إلى صفوة من الفئات الطلابية التي أبانت في طور التعليم العالي عن استعدادات ذهنية بقدرات عالية.[72]

بعد أن يتمكن التلاميذ من اللغة العربية بشكل جيد، بفضل مقررات التعليم الأساسي، بإمكانهم دراسة إحدى اللغات الأجنبية، بحسب قدراتهم الذهنية، وتبعاً لرغباتهم الذاتية، وميولاتهم النفسية، وتخصصاتهم المستقبلية، من دون أن يجبروا على ذلك؛ إذ لا يمكن تعليم جميع اللغات الكبرى لجميع التلاميذ، لما في ذلك من تعسف وتكليف بما لا يطاق، فضلاً عن إنهاك ميزانية الدولة.

ومن هذا المنطلق، فإن الانفتاح اللساني يجب أن يكون للراغبين فيه والقادرين عليه، بحيث إذا أبانت الفئة الأولى من المتمدرسين قدرات ذهنية تسعف أفرادها لمتابعة دراستهم بهذه اللغة الأجنبية الأولى، تعين إدراج هذه اللغة الأجنبية الأولى إلى جانب اللغة العربية في المنهاج التربوي الموجه إلى هذه الفئة. وتعين كذلك إسقاط هذه اللغة الأجنبية الأولى من مناهج سائر الفئات الأخرى. وبعبارة أخرى فإن الفئة الأولى من التلاميذ تتلقى، كسائر الفئات الثانية والثالثة وغيرها، تعليمها باللغة الوطنية في كل أسلاك التعليم ومسالكه، وفي طور الانفتاح اللساني بالثانوي، تختص الفئة الأولى بتعلم اللغة الأجنبية الأولى؛ لتلقي الوارد من حملها الثقافي والعلمي. كما تنفرد الفئة الثانية بتعلم اللغة الأجنبية الثانية؛ جلباً لخبرة أهلها، ثم الفئة الثالثة تتعلم اللغة الثالثة، فيحصل عندنا تعدد في الانفتاح اللغوي، وتخصص كل جماعة من التلاميذ في لغة معينة.

وفي هذا السياق، لا ينبغي إخضاع الانفتاح اللساني لانتقاء اللغات الأجنبية بمعيار سياسي، فمن الخطأ الفادح اختيار لغة أجنبية لتدريسها في التعليم المغربي استناداً إلى علاقة البلد بالاستعمار، فتعلم اللغات واكتسابها يكون، دائماً؛ بهدف تلقي المعارف والخبرات التقنية؛ ومن ثم، فلا يجوز إدراج أي لغة أجنبية في المنهاج التربوي إلا بمعيار ما تحمله تلك اللغة من علوم متطورة دقيقة، ومن مهارات تكنولوجية جديدة، ليست لغيرها من لغات التلقين في أي نظام تعليمي.[73]

وهذا تصور ممتاز لموضوع تعليم اللغات الأجنبية، وملاحظتنا الأساسية عليه هي في تأخيره تعلم هذه اللغات إلى المرحلة الثانوية، وهذا منتقد من وجوه:

1. لا يوجد استعداد عند الناس لقبول هذا الاقتراح، مع أنه قد يكون وجيهاً من الناحية التربوية والعلمية.

2. يتجاوز عمر التلميذ في المرحلة الثانوية 15 سنة في الغالب. وهذا العمر متأخر نسبياً في تعلم اللغة.

3. بيَّن بعض الدراسات أن العمر الذي يكتسب فيه الطفل أسس شخصيته وهويته الوطنية يقع في حدود 12 سنة. ولذلك نرى أن يبدأ تعليم اللغات الأجنبية في هذا العمر؛ أي في الطور الإعدادي، لا الطور الثانوي، أما المرحلة الابتدائية فتكون خالصة للغات الوطنية.

الخاتمة

وجدنا أن حل قضية اللغة، عموماً، ولغات المدرسة، وخصوصاً، في علاقتها بالهوية المغربية، انتهى إلى تثبيت النتائج الآتية:

1. الانتماء المغربي العام إلى الوطن العربي والحضارة الإسلامية، إما ديناً وتديناً، أو ثقافة وحضارة؛ فيجب أن يعي الجميع قيمة الإسلام في المجتمع المغربي، ودوره التاريخي في تأسيس الكيان الحضاري المغربي والمحافظة على تلاحمه ووحدته.

2. لا بأس أن يكون للهجات والثقافات المحلية وجود معين في هذا الإطار، بما يحترم قضية التنوع الإنساني والثقافي، وبما لا يرتد على المبدأ الأول بالنقض والهدم؛ ولذا، لا ينبغي الوقوف ضد مسعى تقوية الأمازيغية وتطويرها، بل مواكبة هذا المشروع بالتقويم والنقد البناء. ولا يجوز أن نضع اللغة العربية الفصحى في مواجهة ضد الأمازيغية، ولا ضد العامية.

3. إن الانتماء العروبي والإسلامي والمحلي (الأمازيغي) لا يلغي الانفتاح المتبصر على حضارات العصر وثقافاته، كما لا يمنع من تعلم اللغات الأجنبية التي تحقق هذا الانفتاح؛ مادام لهذه اللغات وظائف معرفية محددة وواضحة، بحيث لا تطغى على اللغات الوطنية، ولا تنافسها على موقعها.

لقد رأينا أن الإشكال يكمن في تحقيق التوازن الدقيق بين هذه المبادئ الثلاثة ومقتضياتها.

كما يجب على جميع الأطراف والفاعلين الثقافيين والسياسيين القيام بنقد ذاتي لمرحلة مقاومة الاستعمار ولما بعد الاستقلال، فيما يتعلق بالتعامل مع موضوع التعدد

اللغوي عموماً، والأمازيغية خصوصاً. كما يجب الانكباب على دراسات عميقة لاكتشاف أفضل السبل للتعامل مع الفرنكفونية والأمازيغية وتطوير العربية.

ومن النتائج أيضاً، أنه يجب أن تكون العربية اللغة الوحيدة في بداية مرحلة التعليم الأساسي. فهل عبثاً ما أظهرته الدراسات من أنه ليست هناك دولة متقدمة واحدة تدرّس بلغة أجنبية؟[1]

ثم يمكن، في نهاية هذه المرحلة، إدراج الأمازيغية، بما أنها لغة وطنية، وبالشروط التي قدمناها. فإذا كان عمر التمدرس للطفل ست سنوات، فإن تعلم الأمازيغية يكون في سن العاشرة، مثلاً. أما اللغة الأجنبية، فيمكن البدء بدراستها في سن الثانية عشرة، أو بعدها. كما لا يجوز أن تكون الفرنسية اللغة الأجنبية المفضلة، بل يكون للتلميذ خيارات متعددة؛ منها الفرنسية.

وقد كشفت لنا الدراسات أن مشكلات الهوية والتعليم واللغات متشابهة جداً في المغرب العربي، إلى حدّ التطابق أحياناً؛ ولذلك من الأهمية بمكان أن تنسق الدول المغاربية سياساتها اللغوية، ففي ذلك عون عظيم على الوصول إلى النتائج المرجوة، مع أن التجارب بيّنت فشل المعالجات القطرية المنفردة، وخاصة في الحقلين اللغوي والتربوي. فمن أهم أسباب تعثر تجارب التعريب عدم التنسيق على المستوى العربي، أو - على الأقل - المغاربي. والحقيقة أننا لم نكن نتوقع أن تنتهي بنا الدراسة إلى وضع اليد على مشكلة التجزئة العربية، وخاصة في المغرب العربي؛ بوصفها من أهم معيقات نجاح التنمية البشرية.

ويمكن الإشارة هنا بالخصوص إلى مشكلة الخلاف المغربي-الجزائري، وأثره السيِّئ في التنسيق المغاربي. فالبلدان يواجهان وضعاً لغوياً واحداً، هو الرباعية

اللغوية المعقدة: العربية، والعامية، والأمازيغية، والفرنسية، وهو ما يختلف بعض الشيء عن البلدان المغاربية الأخرى. وبرغم ذلك، لا يوجد أدنى تنسيق بينهما. والرابح الكبير من هذا الوضع هو الفرنكفونية، صاحبة المصلحة الأولى في إجهاض جهود التعريب وإفشالها في كل بلدان المنطقة.[2]

إن التفاهم المغربي-الجزائري، في إطار المغرب العربي بصفة عامة، ضرورة قصوى اليوم.

وبالنسبة إلى المغرب خاصة، فإن قضية الصحراء تشلّ ممانعته، وتضعف مقاومته للتدخل الأجنبي، فهي من أهم أسباب استمرار النفوذ الفرنسي في البلد الذي يجد نفسه مرغماً على مراعاة المصالح الفرنسية؛ المشروع منها وغير المشروع؛ حتى في قرارات مصيرية كالتعليم ولغات التدريس ووضع الفرنسية. ومن المؤكد أن حلّ مسألة الصحراء سينعكس إيجاباً على حرية القرار السياسي المغربي.

لقد سعى كثير من الزعماء وأهل الفكر - مع مقاومتهم للاستعمار الفرنسي - لبناء مغرب عربي كبير، لكن الذي حدث هو تقوية الدولة الوطنية المستقلة.[3] وهذا ما خطط له الاستعمار وعمل له منذ القرن التاسع عشر، فمثلاً، كان عزل المغرب الأقصى عن المغرب الأوسط سياسة فرنسية راسخة. لقد كتب المسؤول الفرنسي عن لجنة الحدود، عام 1845، إلى وزير الخارجية الفرنسي، كيزو: «يمكننا أن نبتهج لنتائج هذه المفاوضات: لقد استطعت أن أجر الوفد المغربي إلى حصن للاّمغنية تحت أفواه المدافع الفرنسية، ليصدق هناك تقسيم تراب إسلامي واحد، وأكثر من ذلك على تقسيم شعب مسلم واحد لأول مرة في التاريخ».[4]

ولذلك، يرى تاج الدين الحسيني أن فكرة وحدة المغرب العربي كانت تعني في أذهان القيادات الوطنية وحدة العمل، وليس وحدة الهوية. بينما ينبغي أن تنطلق كل خطوة وحدوية من استثمار المقومات الأساسية للهوية المغاربية، إلى جوار أمور أخرى.[5]

وهذا من الآفاق التي يقترحها الكتاب: كيف يمكن أن نطور فكرة جديدة للهوية المغاربية؟ ثم كيف نخطط في ضوء ذلك لسياسة لغوية مغاربية؛ سياسة واحدة في معالمها الكبرى، وفي الوقت نفسه تراعي بعض الخصوصيات القطرية؟

الهوامـش

مقدمة

1. كتب حسن رشيق إحدى أفضل الدراسات حول بناء الهوية الأمازيغية ضمن كتاب جماعي:

Hassan Rachik, "Construction de l'identité Amazighe." dans Hassan Rachik et autres, *Usages de l'identité Amazighe au Maroc* (Casa: Najah el Jadida, 2006).

2. انظر:

Ammar Azouzi, "Le français au Maghreb: statut ambivalent d'une langue." *Synergies Europe* no. 3 (2008): 3.

3. لا نعني بالطرح الجديد أنه كان أول مرة، فمن المعروف أنه كانت لفرنسا سياسة بربرية، بل نعني في العقود الأخيرة، وفي مغارب ما بعد الاستقلال.

4. Ammar Azouzi, op. cit., 47.

5. عبدالله العروي، **ثقافتنا في ضوء التاريخ** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1983)، ص 209.

الفصل الأول

1. انظر:

Catherine Halberne, "Faut-il en finir avec l'identité?" *Sciences humaines* no. 151 (Juillet 2004).

2. محمد نور الدين أفاية، **في الهوية والاختلاف، في المرأة والكتابة والهامش** (الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 1988)، ص 22.

3. أحمد التوفيق، «هوية المغرب الثقافية»، درس حسني، موقع وزارة الأوقاف المغربية، ديسمبر 2001 (تاريخ التصفح: 19 أكتوبر 2011)

http://www.habous.gov.ma/Dourouss/Article.php?rubrique=16

4. محمد نور الدين أفاية، مرجع سابق، ص 18.

5. محمد سبيلا، **في تحولات المجتمع المغربي** (الدار البيضاء: دار توبقال، 2010)، ص 53.

6. محمد نور الدين أفاية، مرجع سابق، ص 18.

7. المرجع السابق، ص 23.

8. المرجع السابق، ص 22.

9. انظر: Catherine Halberne, op. cit.

10. محمد عابد الجابري، «العولمة ومسألة الهوية (العولمة وهاجس الهوية في الغرب)»، افتتاحية مجلة **فكر ونقد**، العدد 21 (1999).

11. محمد عابد الجابري، «سؤال الهوية في العالم العربي»، صحيفة **الاتحاد** (أبوظبي)، 23 مارس 2010.

12. انظر: محمد عابد الجابري، **مسألة الهوية: العروبة والإسلام.. والغرب** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 3، 2006)، ص 90.

13. محمد نور الدين أفاية، مرجع سابق، ص 15.

14. عبدالعلي الودغيري، **اللغة والدين والهوية** (الدار البيضاء: النجاح الجديدة، 2000)، ص 123-124.

15. كمال عبداللطيف، **الفكر الفلسفي في المغرب** (القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، 2008)، ص167.

16. عز الدين إبراهيم، «اللغة في مؤسسات التعليم العام والعالي والأعلى»، **مجلة التاريخ العربي**، العدد 43 (شتاء 2008).

17. جون جوزيف، **اللغة والهوية**، ترجمة عبدالنور خراقي، سلسلة **عالم المعرفة**، العدد رقم 342 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2007)، ص 25 فما بعدها.

18. المرجع السابق، من ص 20 إلى 21.

19. المرجع السابق، ص 22.

20. المرجع السابق، ص 22-23.

21. المرجع السابق، ص 238.

22. انظر: محمد أسليم، «السجال اللغوي والثقافي حول اللغة الفرنسية في المغرب». وأصله دراسة منشورة للكاتب ضمن كتاب جماعي:

Aménagement linguistique et enseignement du français au Maroc: Enjeux Culturels, Linguistiques (Meknés :La Voix de Meknès, 1993), 31-50.

23. نقله في كتابه: **اللغة والدين والهوية**، مرجع سابق، ص 139.

24. الودغيري، مرجع سابق، ص 115 فما بعدها.

25. كمال عبداللطيف، مرجع سابق، ص 167.

26. محمد سبيلا، مرجع سابق، ص 55.

27. المرجع السابق، ص 55-56.

28. المرجع السابق، ص 56.

29. انظر:

Mohamed Tozy, "Amazighité et Islamisme," dans Hassan Rachik et autres, op. cit., 69.

30. سبيلا، مرجع سابق، ص56.

31. الوغيري، مرجع سابق، ص 145.

32. كمال عبداللطيف، **مفاهيم ملتبسة في الفكر العربي المعاصر** (بيروت: دار الطليعة، 1992)، ص59، 64.

33. المرجع السابق، ص62.

34. المرجع السابق، ص67.

35. محمد أفاية، مرجع سابق، ص23.

36. محمد سبيلا، مرجع سابق، ص 62-63.

37. محمد الشيخ، **مسألة الحداثة في الفكر المغربي الحديث** (الدار البيضاء: مطبعة النجاح، 2004)، ص 94.

38. عبدالكبير الخطيبي، **النقد المزدوج** (الرباط: منشورات عكاظ، 2000)، ص 50. قارن بـ: كمال عبداللطيف، **مفاهيم ملتبسة**، مرجع سابق، ص 64.

39. محمد الشيخ، مرجع سابق، ص 112.

40. محمد أفاية، مرجع سابق، 30.

41. محمد عابد الجابري، «تشكل الهوية العربية»، صحيفة **الاتحاد** (أبوظبي)، 30 مارس 2010.

42. امحمد المالكي، **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ط2، 1994)، ص 245-246.

43. عثمان أشقرا، **علال الفاسي: الوطنية والهوية المغربية** (المغرب: اتصالات سبو، 2006)، ص 24.

44. انظر:

Charles-André Julien, L'Afrique du Nord en marche (Tunis: Cérès Editions, 2001), 217-218.

45. انظر مثلاً أعمال عثمان أشقرا، في **سوسيولوجيا الفكر المغربي الحديث** (الدار البيضاء: منشورات عيون، 1990)؛ و**في الفكر الوطني المغربي** (الرباط: منشورات رمسيس، 2000).

46. انظر:

Jacques Cagne, *Nation et Nationalisme au Maroc* (Rabat: Institut universitaire, 1988), 25, 631.

47. عثمان أشقرا، **علال الفاسي: الوطنية والهوية المغربية**، مرجع سابق، ص 10.

48. امحمد المالكي، مرجع سابق، ص 231، 236.

49. المرجع السابق، ص 236-237.

50. المرجع السابق، ص 237.

51. علال الفاسي، «الإنسية المغربية»، ضمن سلسلة **محاضرات وأبحاث علال الفاسي** (الرباط: منشورات مؤسسة علال الفاسي، ط2، 2009)، ص 7-8.

52. المرجع السابق، ص 11.

53. المرجع السابق، ص 12، 16.

54. المرجع السابق، ص 18.

55. Cagne, op. cit., 35, 67.

56. روم لاندو، **المغاربة بين الأمس واليوم** (الدار البيضاء: النجاح الجديدة، 1983)، ص 49-50.

57. Cagne, op. cit., 555-557.

58. محمد عابد الجابري، «المغرب وهويات الفاتحين العرب»، صحيفة **الاتحاد** (أبوظبي)، 27 إبريل 2010.

59. محمد عابد الجابري، «في جذور الهوية المغربية»، صحيفة **الاتحاد** (أبوظبي)، 20 إبريل 2010.

60. علال الفاسي، **النقد الذاتي** (القاهرة: المطبعة العالمية، 1952)، ص 136.

61. المرجع السابق، ص 138.

62. المرجع السابق، ص 125، 158.

63. Cagne, op. cit., 630.

64. أحمد التوفيق، مرجع سابق.

65. عبدالله العروي، **مجمل تاريخ المغرب** (بيروت والدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ط5، 1996)، ص 86؛ وانظر: عثمان الكعاك، البربر (الدار البيضاء: النجاح الجديدة، ط2، 2003)، ص 58 فما بعدها.

66. العروي، **مجمل تاريخ المغرب**، مرجع سابق، ص 153.

67. راجع: الكعاك، مرجع سابق، ص 58 فما بعدها.

68. العروي، **مجمل تاريخ المغرب**، مرجع سابق، ص 126-127، 132.

69. أحمد التوفيق، مرجع سابق.

70. روم لاندو، مرجع سابق، ص 125.

71. الودغيري، مرجع سابق، ص 155.

72. راجع نظرية ويليام مارسي في المسألة، وقد ضمَّنها محاضرته: «كيف تأسلمت شمال إفريقيا؟» وتجد مختصراً لها في:

William Marçais, "Notice sur la vie et les travaux," in: *Comptes-rendu des séances de l'Académie* no. 4 (1957): 409.

73. اقرأ ما كتبه جوليان عن شدة مقاومة الأمازيغ وحبهم للاستقلال، في: Julien, op. cit., 17-18.

74. Ibid., 30.

75. أحمد التوفيق، مرجع سابق.

76. العروي، **مجمل تاريخ المغرب**، مرجع سابق، ص 155.

77. المرجع السابق، ص 154.

78. المرجع السابق، ص 35.

79. Julien, op. cit., 21; Cagne, op. cit., 598.

80. Cagne, op. cit., 629.

81. Julien, op. cit., 20.

82. محاضرة «مهمة علماء الإسلام»، سلسلة **الجهاد الأكبر**، العدد 16 (الرباط)، ص 16، نقلاً عن: عثمان أشقرا، مرجع سابق، ص 71.

83. محمد بن أحمد ميارة، **الدر الثمين والمورد المعين** (بيروت: دار الفكر، 1993)، 12/1.

84. الودغيري، مرجع سابق، ص 91-93.

85. جورج أنطونيوس، **يقظة العرب (تاريخ حركة العرب القومية)**، ترجمة: ناصر الدين الأسد وإحسان عباس (بيروت: دار العلم للملايين، ط8، 1978)، ص74.

86. المرجع السابق، ص 75.

87. المرجع السابق، ص 77.

88. المرجع السابق، ص 77.

89. نقلاً عن: محمد عمارة، **الإسلام والعروبة** (بيروت: دار الشروق، 1988)، ص 46.

90. نقلاً عن: المرجع السابق، ص 52.

91. محمد عابد الجابري، **إشكاليات الفكر العربي المعاصر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 1990)، ص 104.

92. محمد عابد الجابري، **مسألة الهوية**، مرجع سابق، ص15.

93. عبد الدين حمروش، «المحيط والمركز: في علاقة المغرب بالمشرق ثقافياً»، **مجلة الثقافة المغربية**، العدد 35 (يناير 2011)، ص 93.

94. المرجع السابق، ص 100-101.

95. منير شفيق، **التجزئة والدولة القطرية** (القاهرة: دار الشروق، 2001)، ص 67-68.

96. المرجع السابق، ص 133.

97. أحمد معتصم، «اللغات المغاربية في مواجهة التفوق الثقافي الأورومتوسطي»، **مجلة المدرسة المغربية**، العدد 3 (مارس 2011)، ص 70.

98. Julien, op. cit., 24.

99. الجابري، **مسألة الهوية**، مرجع سابق، ص 11.

100. محمد تاج الدين الحسيني، «المغرب العربي بين واقع التجزئة وآمال الوحدة»، **مجلة الوحدة**، العدد 53 (1989)، ص 136.

101. العروي، **مجمل تاريخ المغرب**، مرجع سابق، ص 32.

102. Cagne, op. cit., 35, 67.

103. محمد تاج الدين الحسيني، مرجع سابق، ص 133.

104. كمال عبد الإله، «مشروع الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي»، **مجلة الوحدة**، العدد 53 (1989)، ص151.

105. محمد تاج الدين الحسيني، مرجع سابق، ص 127-133.

106. «تقرير عن ندوة الوطن العربي وتحديات الوضع الراهن»، مجلة **المستقبل العربي**، العدد 100 (1987)، ص 16.

107. كمال عبد الإله، مرجع سابق، ص 152.

108. عبدالله حمودي، **الرهان الثقافي وهمّ القطيعة** (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2011)، ص 117-118.

109. تشير بعض التقديرات الحكومية إلى أن العدد هو بين أربعة آلاف وخمسة آلاف، وذلك في سنة 2003. عن صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن)، العدد 8809، 10 يناير 2003.

110. يحيى بن الوليد، **الكتابة والهويات القاتلة (دراسات في أدب وفكر إدمون عمران المليح)**، (بني ملال، المغرب: منشورات إدمون عمران المليح، مطبعة أوزود، 2007)، ص 36-37.

111. المختار مطيع، «السياسة المتوسطية للمغرب من خلال منطقة التبادل الحر مع أوروبا»، **مجلة الوحدة**، العددان 103 و104 (1993)، ص 44.

112. العروي، **مجمل تاريخ المغرب**، مرجع سابق، ص 96-97.

113. هشام الحاجي، «رهانات متوسطية: من أجل تعاون أورو-عربي»، مجلة **الوحدة**، العددان 103 و104 (1993)، ص 54.

114. المرجع السابق.

115. انظر:

Ahmed Moatassime, *Le Maghreb face aux enjeux culturels euro-méditerranéens: Langages et Education à l'épreuve d'une nouvelle donne* (Casa: Editions Wallada, 2008), 19.

116.Ibid., 39.

117.المهدي المنجرة، **الحرب الحضارية الأولى** (الدار البيضاء: النجاح الجديدة، ط 4، 1992)، ص 266.

118.المرجع السابق، ص111-112.

119.روم لاندو، مرجع سابق، ص 134.

120.المختار مطيع، مرجع سابق، ص46.

الفصل الثاني

1. انظر: عبدالعلي الودغيري، «اللغة العربية في مراحل الضعف والتبعية»، **مجلة التاريخ العربي**، العدد 55 (2011).

2. **مجلة الفجر** التونسية، العدد 1 (1920)، ص 17.

3. **صحيفة السعادة**، العدد 2341 (1922)، ص 13.

4. **صحيفة السعادة**، العدد 3428 (1929)، ص 21.

5. **صحيفة السعادة**، العدد 3447 (1929)، ص 9.

6. عبدالمجيد عيينة، «جهود المغاربة في الدفاع عن العربية»، **مجلة المناهل**، العدد 48 (سبتمبر 1995)، ص 109.

7. عبدالعلي الودغيري، «اللغة العربية في مراحل الضعف والتبعية»، مرجع سابق.

8. عبدالعزيز بنعبدالله، «اللغة العربية وتحديات العصر»، **مجلة التاريخ العربي**، العدد 29 (شتاء 2004).

9. إدريس بن الحسن العلمي، **في التعريب** (الدار البيضاء: مطبعة دار النجاح، 2001)، ص 21-22.

10. المرجع السابق، ص 41-47.

11. المرجع السابق، ص 57.

12. انظر: إدريس العلمي، «مزالق التعريب»، **مجلة اللسان العربي**، العدد 5 (أغسطس 1967).

13. إدريس بن الحسن العلمي، **في التعريب**، مرجع سابق، ص 37.

14. عبدالعلي الودغيري، «اللغة العربية في مراحل الضعف والتبعية»، مرجع سابق.

15. انظر فصل «اللغة الأم» في كتاب: جلبير غرانغيوم، **اللغة والسلطة والمجتمع في المغرب العربي**، ترجمة: محمد أسليم (الدار البيضاء: طبعة إفريقيا الشرق، 2011)، ص 89-92.

16. انظر:

Le Bon, Gustave; *La civilisation des Arabes* (Paris: Le Sycomore, Réimpression de l'édition de 1884, publiée à Paris par Firmin-Didot, 1990), 472.

17. راجع: عبدالقادر الفاسي الفهري، **أزمة اللغة العربية في المغرب** (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، ط 5، 2010)، ص 45-53.

18. عبدالعلي الودغيري، «اللغة العربية في مراحل الضعف والتبعية»، مرجع سابق.

19. عبدالقادر الفاسي الفهري، مرجع سابق، ص 17.

20. انظر:

Boukous Ahmed, *Societé; langue; et culture* (Rabat: Publications de la faculté des lettres; Etudes et sérics, 1995), 3.

21. انظر: عبدالقادر الفاسي الفهري، مرجع سابق، ص 53 -56.

22. راجع: «دسائس استعمارية للقضاء على اللغة العربية»، في: إدريس العلمي، **في اللغة** (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2001)، ص 155.

23. عبدالقادر الفاسي الفهري، مرجع سابق، ص 57-58.

24. عبدالقادر الفاسي الفهري، «لغة الهوية والتعليم بين السياسة والاقتصاد»، دورية **تبين**، العدد 1، المجلد الأول (صيف 2013)، ص 43.

25. المرجع السابق، ص 44.

26. انظر: لويس جان كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، ترجمة حسن حمزة (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008)، ص 199.

27. عبدالقادر الفاسي الفهري، أزمة اللغة العربية بالمغرب، مرجع سابق، ص 63-66.

28. مصطفى عبدالله بوشوك، **تعليم وتعلم اللغة العربية وثقافتها** (الرباط: مطبعة الهلال، 1990)، ص 207- 210.

29. نور الدين بلبيل، **الارتقاء بالعربية في وسائل الإعلام**، سلسلة **كتاب الأمة**، العدد 84 (الدوحة: وزارة الأوقاف القطرية، 2001)، ص 38، 126، 128.

30. المرجع السابق، ص 129.

الفصل الثالث

1. هشام بوقمرة، «قضية الفصحى والعامية»، **مجلة الوحدة**، العدد 33-34 (1987).

2. أنور الجندي، **الفصحى لغة القرآن** (بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1982)، ص 127.

3. المرجع السابق، ص 128.

4. محمود محمد شاكر، **أباطيل وأسمار** (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط2، 2005)، ج1، ص181.

5. المرجع السابق، ج1، ص 184–185.

6. المرجع السابق، ج1، ص 185.

7. أنور الجندي، مرجع سابق، ص 127.

8. المرجع السابق.

9. مصطفى صادق الرافعي، **تحت راية القرآن** (دار الكتاب العربي: بيروت، ط7، 1974)، ص 54–55.

10. محمود محمد شاكر، مرجع سابق، ص 189–190.

11. عبدالعلي الودغيري، **الفرنكفونية والسياسة اللغوية والتعليمية الفرنسية بالمغرب، سلسلة كتاب العلم الجديدة**، العدد 7 (الرباط: 1993)، ص166-168.

12. إبراهيم أنيس، **اللغة بين القومية والعالمية** (القاهرة: دار المعارف، 1970)، ص 32.

13. أمين الخولي، **مشكلات حياتنا اللغوية** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،1987)، ص8.

14. مجد الدين الفيروزآبادي، **القاموس المحيط** (بيروت: دار الفكر، 1999)، مادة "ف ص ح"؛ ومرتضى الزبيدي، **تاج العروس** (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2000)، مادة "ل هـ ج"؛ ومجمع اللغة العربية بالقاهرة، **المعجم الوسيط** (القاهرة: دار عمران، ط3، 1985)، 716/1.

15. تمام حسان، **اللغة بين المعيارية والوصفية** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1958)، ص184-185.

16. أندري مارتيني، **مبادئ في اللسانيات العامة**، ترجمة: سعدي الزبير (الجزائر: دار الآفاق، 1998)، ص155.

17. جميل علوش، «الفصحى والعامية»، **مجلة الوحدة** العدد 33-34 (1987)؛ وراجع: عبدالرحمن السيوطي، **المزهر** (القاهرة: دار التراث، ط3، د.ت)، ص221.

18. علي عبدالواحد وافي، **علم اللغة** (القاهرة: مكتبة النهضة، ط4، 1957)، ص 161-162.

19. المرجع السابق، ص163.

20. عبدالعزيز بنعبدالله، «العامية والفصحى في القاهرة والرباط»، **مجلة التاريخ العربي**، العدد 16 (خريف 2000).

21. إبراهيم أنيس، **في اللهجات العربية** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ط 4، 1973)، ص 10-11.

22. رياض القاسم، **اتجاهات البحث اللغوي الحديث** (بيروت: مؤسسة نوفل، 1982)، ج 2، ص49.

23. مصطفى صادق الرافعي، **إعجاز القرآن والبلاغة النبوية** (بيروت: دار الكتاب العربي، ط9، 1973)، ص91.

24. انظر: «نظرية قانون الاستدلال بطريق الكلام» في: حفني أفندي ناصف، **مميزات لغات العرب وتخريج ما يمكن من اللغات العامية عليها** (القاهرة: طبعة بولاق، 1304هـ)، ص9.

25. انظر: سلام موسى وسهول مصطفى، **مظاهر لغوية من دارجة وجدة. دراسة تاريخية لبعض الألفاظ ذات الأصل في الفصحى**، سلسلة **دراسات لغوية**، العدد 3 (المغرب: 1992)، ص 476.

26. انظر: ثريا خربوش، «اللهجات العربية: غياب الدقة في الرصد والدراسة»، **مجلة علوم إنسانية** (هولاندا)، العدد 42، على الرابط: http://www.ulum.nl/E9.html.2009.

27. عبدالعزيز بنعبدالله، مرجع سابق.

28. مصطفى بوشوك، مرجع سابق، ص27-28.

29. انظر: مقترح الخريطة اللسانية في المغرب عند عبدالعزيز حليلي في كتابه: **قضايا لسانية** (فاس: مطبعة أنفو برانت، 1999)، ص19.

30. مصطفى عبدالله بوشوك؛ أستاذ باحث في كلية علوم التربية بالرباط.

31. انظر: سلام موسى وسهول مصطفى، مرجع سابق، ص 476.

32. عبدالعلي الودغيري، «جذور الدعوة إلى الدارجة في المغرب»، **مجلة التاريخ العربي**، العدد 56 (2011).

33. توقفت هذه المجلة عن الصدور بحكم قضائي سنة 2007؛ بسبب مخالفات قانونية لا علاقة لها باتجاهها الأيديولوجي، وتحولت إلى صحيفة إلكترونية تحت عنوان: *goud ma*.

34. انظر: جلبير غرانغيوم، مرجع سابق، ص 193.

35. انظر: عبدالعلي الودغيري، «جذور الدعوة إلى الدارجة في المغرب»، مرجع سابق.

36. انظر رد عبدالله كنون على كولن في كتابه: **التعاشيب** (بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1975)، ص 80-99-100.

37. محمد بيرم الخامس، **صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار** (بيروت: دار صادر، د.ت)، ج1، ص61.

38. عبدالعزيز بنعبدالله، مرجع سابق.

39. راجع حقيقة هذه الدعوى في كتاب: آمنة إبراهيمي، **وضع اللغة العربية في المغرب** (الرباط: منشورات زاوية للفن والثقافة، 2007)، الصفحات 92- 93.

40. الودغيري، «جذور الدعوة إلى الدارجة في المغرب»، مرجع سابق.

41. كنون، مرجع سابق، ص99.

42. الودغيري، «جذور الدعوة إلى الدارجة في المغرب»، مرجع سابق.

43. عبد المنعم سيد عبد العال، **لهجة شمال المغرب تطوان وما حولها** (القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، سنة 1968).

44. جمال الدين محمد بن عبدالعظيم، «ظواهر لغوية باللهجة التطوانية بالمغرب»، **مجلة دراسات سيميائية أدبية لسانية**، العدد 7 (1992)، ص122.

45. كنون، مرجع سابق، ص100.

46. **الخط العربي** (تونس: منشورات المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، مطبعة أوربيس تونس، 2001)، ص 234.

47. فؤاد بوعلي، «الدعوة إلى الدارجة المغربية»، صحيفة **التجديد** (الرباط) 21 يونيو 2010؛ وانظر أيضاً ما كتبه في الموضوع صالح بلعيد في كتابه: **منافحات في اللغة العربية** (الجزائر: مطبوعات جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2000)، ص61-62.

48. (Dominique Caubet): فرنسية متخصصة في دراسة اللهجات المغربية، ومن دعاة استعمال الدارجة المغربية لأبناء الجالية في فرنسا بدل الفصحى. انظر: الودغيري، «جذور الدعوة إلى الدارجة بالمغرب»، مرجع سابق.

49. المرجع السابق.

50. فؤاد بوعلي، «الدعوة إلى الدارجة المغربية»، مرجع سابق.

51. عبدالقادر الفاسي الفهري، مرجع سابق، ص45.

52. انظر فصل «المواجهة باللغات» في غرانغيوم، مرجع سابق، ص 195.

53. عبدالصبور شاهين، **علم اللغة العام** (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط 4، 1984)، ص 269.

الفصل الرابع

1. الودغيري، **الفرنكفونية والسياسة اللغوية والتعليمية الفرنسية بالمغرب**، مرجع سابق ص167. وقد ترجم الودغيري عشرات النصوص المشابهة ووضعها في كتابه، فيمكن مراجعتها هناك.

2. بنسالم حميش، **الفرنكفونية ومأساة أدبنا الفرنسي**، سلسلة **المعرفة للجميع**، عدد 24 (1998) ص 11.

3. المرجع السابق، ص31، نقلاً عن: **الفرنكفونية** (بالفرنسية)، سلسلة **ماذا أعرف**، العدد 2111 (1992)، ص 22.

4. انظر

Patrice Martin et Christophe Drevet, *La langue française vue d'ailleurs: Préface de Jean-Marie Colombani* (Casa: Tarik Editions, 2001), 15-17.

5. حشد بنسالم حميش عدداً مهماً منها في آخر كتابه: **الفرنكفونية ومأساة أدبنا الفرنسي**، ص158 فما بعدها.

6. المرجع السابق، ص35.

7. انظر:

Amin Ait-Chaalal et Vincent Legrand, "La francophonie et le Sud de la Méditerrannée," *Politiques et Societés* vol. 16, no. 1 (1997), 81.

8. Ibid., 81-82.

9. بنسالم حميش، مرجع سابق، ص 39.

10. Amin Ait-Chaalal et Vincent Legrand, op. cit., 82.

11. Ibid., 78.

12. المهدي المنجرة، مرجع سابق، ص 155.

13. المرجع السابق، ص222.

14. بنسالم حميش، مرجع سابق، ص 29.

15. المرجع السابق.

16. عبدالكريم غلاب، **رهانات الفرنكفونية في علاقتها بمسألة التغريب والهيمنة** (المغرب: منشورات المجلس القومي للثقافة العربية، 1999)، ص 61.

17. انظر:

Frantz Fanon, *Les Damnés de la Terre* (Paris: Maspero, Petite collection 20, 1970), 12.

18. Ibid., 25.

19. Ibid., 16.

20. Ibid., 116.

21. من مقدمته لكتاب فانون: *Les Damnés de la terre*.

22. انظر:

Foued Laroussi, "Ecrire dans la langue de l'autre? Quelques réflexions sur la litérature francophone du Maghreb," *Glottopol Revue de sociolinguistique en ligne* no.3 (Janvier 2004).

23. انظر مثلاً: Ammar Azouzi, op. cit., 48.

24. بنسالم حميش، مرجع سابق، ص 85.

25. Foued Laroussi, op. cit.

26. الودغيري، **اللغة والدين والهوية**، مرجع سابق، ص 135–136.

27. Azouzi, op. cit., 38-42.

28. Ibid., 42,47.

29. Ibid., 46.

30. محمد أسليم، «السجال اللغوي والثقافي حول اللغة الفرنسية في المغرب»، ص31-50. والمقال بالموقع الإلكتروني الرسمي للكاتب، وأصله دراسة منشورة للكاتب ضمن كتاب جماعي (تاريخ التصفح: 24 ديسمبر 2011). http://aslimnet.free.fr/index.htm

31. الودغيري، **اللغة والدين والهوية**، مرجع سابق، ص133.

32. المرجع السابق، ص 132-133.

33. محمد أسليم، «ما وراء الفرنكوفونية. من أجل كفاءة عبرثقافية ومتعددة اللغات»، موقع الكاتب (تاريخ التصفح 27 ديسمبر 2011) http://aslimnet.free.fr/index.htm.

34. أحمد معتصم، مرجع سابق، ص 83.

35. Ait-Chaalal et Legrand, op. cit., 96.

36. أحمد معتصم، مرجع سابق، ص 87.

37. المرجع السابق.

38. المرجع السابق، ص 90.

39. المرجع السابق، ص 90.

40. وزارة التربية الوطنية المغربية، **الميثاق الوطني للتربية والتكوين، سلسلة التشريع التربوي**، الكتاب رقم 6 (الدار البيضاء: 2006)، ص 66.

41. انظر:

Azeddine Akesbi, "Apprentissage des langues au Maroc" *Revue Al-Madrassa al-Maghribiya* no 3 (Mars, 2011), 39.

42. راجع في: كيف تكون اللغة أداة سلطة: جيمس طوليفسون، **السياسة اللغوية، خلفياتها ومقاصدها**، ترجمة: محمد خطابي (الرباط: المعارف الجديدة، 2007)، ص 15 فما بعدها.

43. انظر:

Frederic Bourdereau, "Politique linguistique, politique scolaire: la situation du Maroc," *Le Français d' aujourd hui, La revue critique et pratique sur l'enseignement du français* no. 154 (Mars 2006): 27.

44. .Akesbi, op. cit., 41

45. .Ibid., 36

46. .Ibid., 44-45

47. .Ibid., 47-48

48. عبدالحي المودن، «التعددية اللغوية: قضايا سوسيو-سياسية»، **مجلة المدرسة المغربية**، العدد 3 (مارس 2011)، ص129.

49. عبدالسلام الشدادي، حوار معه عن الوضع اللغوي المغربي، **مجلة المدرسة المغربية**، العدد 3 (مارس 2011)، ص55-56.

50. انظر النص الكامل للدورية في: الودغيري، **الفرنكفونية والسياسة اللغوية**، مرجع سابق، ص 86-85.

51. .Azouzi, op. cit., 45

52. .Ibid., 47

53. Bourdereau, op. cit., 26

54. .Ait-Chaalal et Legrand, op. cit., 98

55. .Bourdereau, op. cit., 27-28

56. عبد الملك مرتاض، حوار معه حول التعريب واللغة العربية، جريدة **الرياض**، العدد 14612 (الرياض)، 26 يونيو 2008.

57. عبدالكريم غلاب، مرجع سابق، ص 146.

58. بنسالم حميش، مرجع سابق، ص 47.

59. المهدي المنجرة، مرجع سابق، ص 309.

60. المرجع السابق، ص 225.

61. بنسالم حميش، مرجع سابق، ص 48.

62. عبدالكريم غلاب، مرجع سابق، ص 19. والمعنى نفسه في: المهدي المنجرة، مرجع سابق، ص 214-215.

63. من ذلك دعوة الجابري إلى تدشين عملية تعريب شاملة، يكون من أهدافها تصفية اللغة الفرنسية كلغة حضارة وثقافة وتخاطب. انظر كتابه: **قضية التعليم في مسار متعدد الأوجه**، سلسلة **مواقف** (2003).

الفصل الخامس

1. راجع: العربي عقون، **الأمازيغ عبر التاريخ، نظرة موجزة في الأصول والهوية** (الرباط: مطبعة التوخي للنشر، 2010)، ص47 فما بعدها.

2. الحسين أسكان، «التحولات اللغوية بالمغرب خلال العصر الوسيط»، ضمن **مساهمات في دراسة الثقافة الأمازيغية** (الرباط: منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، 2006)، ص 101.

3. الصافي مومن علي، **خطابات إلى الشعب الأمازيغي** (المغرب: الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي، 2002)، ص 40.

4. إبراهيم أخياط، **الأمازيغية: هويتنا الوطنية** (الدار البيضاء: البوكيلي للطباعة والنشر، د.ت)، ص 221-222.

5. الحسين أسكان، مرجع سابق، ص 103.

6. انظر:

Abdellah Bounfour, *De la subjectivité marocaine du présent* (Rabat: Editions Bouregrg, 2011), 25 et après.

7. Ibid., 24.

8. العربي عقون، مرجع سابق، ص 45.

9. هشام جعيط، **أزمة الثقافة الإسلامية** (بيروت: دار الطليعة، 2001)، ص 181-182.

10. انظر: المندوبية السامية للتخطيط، **الإحصاء العام للسكان والسكنى 2004: السكان القانونيون للمغرب** (الرباط: المندوبية السامية للتخطيط، 2005).

11. انظر:

Ahmed Boukous, "Aménagement de l'amazighe: pour une application stratégiquqe," *Asinag* no. 3 (2009), 19.

12. عبدالله العروي، **من ديوان السياسة** (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2010)، ص 53.

13. انظر:

Capitaine Justinard, *Manuel de Berbère Marocain (Dialecte Chleuh),* (Paris, Librairie Orientale et Américaine, 1914), 2-3.

14. Ahmed Boukous, op. cit., 22.

15. إبراهيم أخياط، مرجع سابق، ص122.

16. Boukous, op. cit., 17.

17. Ibid., 37.

18. أحمد عصيد، **سياسة تدبير الشأن الأمازيغي بالمغرب (بين التعاقد السياسي وسياسة الاستيعاب)**، (الدار البيضاء: منشورات المرصد الأمازيغي لحقوق الإنسان، 2009)، ص 20.

19. انظر:

Salem Chaker, "Aménagement linguistique de l'amazighe. Entretien réalisé par Meftaha Ameur," *Asinag* no. 3 (2009), 165.

20. Julien, op. cit., 16.

21. العربي عقون، مرجع سابق، ص 28.

22. عبدالحق المريني، **قضايا مغربية** (الرباط: المعارف الجديدة، 2006)، ص 12-13.

23. التجاني بولعوالي، **الإسلام والأمازيغية، نحو فهم وسطي للقضية الأمازيغية** (الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 2008)، ص 61.

24. راجع تاريخ المطالب الأمازيغية في: أحمد عصيد، مرجع سابق، ص34 فما بعدها.

25. المرجع السابق، ص133؛ راجع: الخطاب والظهير المؤسس للمعهد في موقع المعهد: www.ircam.ma.

26. إبراهيم أخياط، مرجع سابق، ص 101-100.

27. محمد سبيلا، مرجع سابق، ص 53-55.

28. أحمد عصيد، مرجع سابق، ص 52-53.

29. إبراهيم أخياط، مرجع سابق، ص 65.

30. أحمد عصيد، مرجع سابق، ص119.

31. مصطفى عنترة، **المسألة الأمازيغية بالمغرب، قراءة في مسار التحول من الثقافي إلى السياسي** (الدار البيضاء: دار القرويين، 2007)، ص 20.

32. محمد سبيلا، مرجع سابق، ص 58.

33. عبدالسلام الشدادي، حوار عن الوضع اللغوي المغربي، مرجع سابق، ص 48.

34. إبراهيم أخياط، مرجع سابق، ص 56.

35. أحمد عصيد، مرجع سابق، ص 42.

36. انظر مثلاً: محمد حنداين، **إدماج الأمازيغية في النظام التربوي المغربي. ملاحظات أولية** (الرباط: دار أبي رقراق، 2003)، ص 47.

37. امحمد عليلوش، «لماذا ندرس اللغة الأمازيغية في المدرسة المغربية؟»، **مجلة علوم التربية**، العدد 39 (يناير 2009) ص 53-52.

38. عبدالسلام خلفي، «لماذا نريد ترسيم لغتنا الأمازيغية في الدستور المقبل؟» مجلة نوافذ، العدد 49-50 (يوليو 2011)، ص 167.

39. إبراهيم أخياط، مرجع سابق، ص 91.

40. التجاني بولعوالي، ص 144.

41. المرجع السابق، ص 61.

42. مصطفى عنترة، مرجع سابق، ص 93.

43. العربي عقون، مرجع سابق، ص 9.

44. محمد شفيق، **اللغة الأمازيغية: بنيتها اللسانية** (الدار البيضاء: منشورات الفنك، 2000)، ص 39.

45. جمال بامي، «اللغة الأمازيغية وكتابة تيفيناغ: مقاربة تاريخية»، **مجلة الفرقان**، ملف العدد: الأمازيغية: مشكل الحرف والتدريس، العدد 49 (2003)، ص 24.

46. عثمان الكعاك، مرجع سابق، ص 97؛ محمد شفيق، مرجع سابق، ص 10-11؛ وانظر:

Mohamed Serhoual, "Ou en sont les études lexicales amazighes? L'état actuel du lexique amazigh (Rif)," dans *Linguistique amazighe: Les nouveaux horizons* (Maroc: Publications de la faculté de lettres de Tétouan, 2006), 137.

47. عثمان الكعاك، مرجع سابق، ص 100.

48. محمد الأوراغي، «كتابة اللغات الأمازيغية»، **مجلة الفرقان**، ملف العدد: الأمازيغية: مشكل الحرف والتدريس، العدد 49 (2003)، ص 39.

49. مصطفى بنان، «الازدواجية اللغوية العربية الأمازيغية. مقاربة لسانية اجتماعية»، **مجلة الفرقان**، ملف العدد: الحركة الأمازيغية بين الذات والاستيلاب، العدد 38 (1997)، ص43.

50. Serhoual, op. cit., 13.

51. انظر:

Miloud Taifi et Patrice Pognan, "Langues berbères: à la recherché du système perdu," dans *Linguistique amazighe: Les nouveaux horizons* (Maroc: Publications de la faculté de lettres de Tétouan, 2006), 176-177

52. محمد الأوراغي، مرجع سابق، ص 40.

53. جمال بامي، «اللغة الأمازيغية وكتابة تيفيناغ: مقاربة تاريخية»، **مجلة الفرقان**، العدد 49 (2003)، ص 23.

54. محمد المختار العرباوي، **في مواجهة النزعة البربرية وأخطارها الانقسامية** (دمشق: منشورات اتحاد كتاب العرب، 2005)، ص 25.

55. المرجع السابق، ص 25- 28.

56. المرجع السابق، ص 37.

57. المرجع السابق، ص 39.

58. محمد الأوراغي، مرجع سابق، ص 34.

59. جمال بامي، مرجع سابق، ص 27.

60. محمد المدلاوي، حوار معه حول الأبعاد المتعددة لقضية الحرف. حاوره مصطفى الخلفي، **مجلة الفرقان**، العدد 49 (2003)، ص91.

61. محمد المختار العرباوي، مرجع سابق، ص 46.

62. محمد المدلاوي، مرجع سابق، ص 91؛ وعثمان الكعاك، مرجع سابق، ص 100؛ وجمال بامي، مرجع سابق، ص 23-27.

63. محمد الأوراغي، مرجع سابق، ص 36.

64. المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات (إعداد ونشر)، **تعليم اللغة الأمازيغية. المرجعيات، المرتكزات، والرهانات الكبرى** (الرباط: منشورات ادكل، 2011)، ص 42.

65. عبدالسلام خلفي، مرجع سابق، ص 159.

66. انظر:

El Khatir Aboulkacem-Afulay et Mustapha Jlok, "Aménagement de l'amazighe. Diffusion et réception de la norme graphique," *Asinag* no. 3 (2009), 127.

67. Boukous, op. cit., 128.

68. انظر:

Mohand Mahrazi, "La démarche pan-berbère est-elle possible pour une éventuelle standardisation de la langue berbère," *Asinag* no 3 (2009), 41.

69. Ibid., 50

70. Boukous, op. cit., 34

71. عبدالسلام خلفي، مرجع سابق، ص 160.

72. Boukous, op. cit., 33.

73. أحمد عصيد، مرجع سابق، ص 125.

74. Mohand Mahrazi, op. cit., 42.

75. Boukous, op. cit., 20.

76. Mohand Mahrazi, op. cit., 49.

77. Ibid., 44-50.

78. Boukous, op. cit., 162-163.

79. Ibid., 35.

80. Salem Chaker, op. cit., 163.

81. Boukous, op. cit., 36.

82. المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات، مرجع سابق، ص26. وانظر أيضاً: ص 24.

83. امحمد عليلوش، مرجع سابق، ص 45.

84. المرجع السابق، ص 51.

85. المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات، مرجع سابق، ص 14.

86. أحمد عصيد، «الأمازيغية ما بعد الترسيم: الأوراش الكبرى»، مجلة نوافذ، العدد 49-50 (يوليو 2011)، ص 105.

87. المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات، مرجع سابق، ص 20.

88. إبراهيم أخياط، مرجع سابق، ص 55،57.

89. عبدالسلام خلفي، مرجع سابق، ص160.

90. المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات، مرجع سابق، ص 43.

91. محمد عليلوش، مرجع سابق، ص 57.

92. Boukous, op. cit., 162.

93. مصطفى بنان، «نبذ الحرف العربي وأسئلة ما بعد تيفيناغ»، **مجلة الفرقان**، العدد 49 (2003)، ص 81.

94. محمد المدلاوي، مرجع سابق، ص 90.

95. العروي، **من ديوان السياسة**، مرجع سابق، ص 48.

96. محمد المدلاوي، مرجع سابق، ص 90.

97. الأوراغي، مرجع سابق، ص 37.

98. محمد المدلاوي، مرجع سابق، ص 91.

99. المرجع السابق، ص 85-86. وانظر أيضاً: محمد بودهان، «كتابة الأمازيغية بين الحرف العربي والحرف اللاتيني»، **مجلة حفريات مغربية**، عدد خاص عن تدريس الأمازيغية (يونيو 2003)، ص 43.

100. مصطفى بنان، مرجع سابق، ص 84.

101. المرجع السابق، ص 81-82.

102. المدلاوي، مرجع سابق، ص 89.

103. المريني، مرجع سابق، ص 49-50.

104. المدلاوي، مرجع سابق، ص 89.

105. مصطفى بنان، مرجع سابق، ص 83.

106. انظر:
El Khatir Aboulkacem-Afulay et Mustapha Jlok, op. cit., 137.

107. المريني، مرجع سابق، ص47.

108. Bounfour, op. cit., 46-47.

109. أحمد عصيد، «سياسة تدبير الشأن الأمازيغي»، مرجع سابق، ص 141-142.

110. راجع: محمد حنداين، مرجع سابق، ص 27 فما بعدها.

111. المرجع السابق، ص 49.

112. المرجع السابق، ص 9، 12-13.

113. المرجع السابق، ص 33.

114. المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات، مرجع سابق، ص 24-25.

115. العروي، **من ديوان السياسة**، مرجع سابق، ص 54.

116. المرجع السابق، ص 54-55.

117. المرجع السابق، ص 55.

118. المرجع السابق، ص 55-56.

119. المرجع السابق، ص 53.

120. عصيد، «الأمازيغية ما بعد الترسيم»، مرجع سابق، ص 98؛ وانظر أيضاً: عنترة، مرجع سابق، ص 122.

121. عصيد، المرجع السابق، ص 97.

122. عنترة، مرجع سابق، ص 28.

123. أخياط، مرجع سابق، ص 99.

124. محمد شفيق، «بيان بشأن ضرورة الاعتراف الرسمي بأمازيغية المغرب»، ص27. والبيان منشور بمواقع عدة، منها:
http://www.tawalt.com/wp-content/books/bayan_mohammed_shafeeq.pdf

125. عنترة، مرجع سابق، ص 26-27.

126. عصيد، «سياسة تدبير الشأن الأمازيغي»، مرجع سابق، ص 17.

127. المريني، مرجع سابق، ص 21.

128. سبيلا، مرجع سابق، ص61.

129. الكعاك، مرجع سابق، ص 76.

130. محمد عابد الجابري، **أضواء على مشكل التعليم بالمغرب** (المغرب: دار النشر المغربية، ط2، 1985)، ص 146.

131. Bounfour, op. cit., 23-24.

132. الأوراغي، مرجع سابق، ص 40.

133. التجاني، مرجع سابق، ص 134.

134. المريني، مرجع سابق، ص 38.

135. عقون، مرجع سابق، ص32؛ محمد شفيق، **اللغة الأمازيغية**، مرجع سابق، ص 46-47؛ Capitaine Justinard, op. cit., 3.

136. العروي، **من ديوان السياسة**، مرجع سابق، ص 50.

137. الودغيري، **اللغة والدين والهوية**، مرجع سابق، ص 143.

138. المريني، مرجع سابق، ص 43.

139. عنترة، مرجع سابق، ص 130.

140. عبدالقادر الفاسي الفهري، **اللغة والبيئة** (الدار البيضاء: منشورات الزمن، رقم 38، 2003)، ص 54.

141. بنان، «الازدواجية اللغوية»، مرجع سابق، ص45. وقارن بـ: العروي، **من ديوان السياسة**، مرجع سابق، ص 55.

142. Laroussi, op. cit.

143. الودغيري، **اللغة والدين والهوية**، مرجع سابق، ص 142.

144. الودغيري، **الفرنكفونية والسياسة اللغوية**، مرجع سابق، ص 169.

145. Justinard, op. cit., 3.

146. منير شفيق، **الدولة القطرية**، مرجع سابق، ص 126.

147. المريني، مرجع سابق، ص 20–21.

148. Boukous, op. cit., 17.

149. حماني أقفلي، «اللغة والسلطان السياسي»، **مجلة المدرسة المغربية**، العدد 3 (مارس 2011)، ص 102.

150. الحمودي، مرجع سابق، ص 276.

151. المرجع السابق، ص 277.

152. المريني، مرجع سابق، ص 56.

153. عقون، مرجع سابق، ص 13.

154. Julien, op. cit., 9

155. عنترة، مرجع سابق، ص 88.

156. العروي، **من ديوان السياسة**، مرجع سابق، ص 53.

157. الحمودي، مرجع سابق، ص 105.

158. الكعاك، مرجع سابق، ص 129.

159. الودغيري، **اللغة والدين والهوية**، مرجع سابق، ص 154.

160. المرجع السابق، ص 144.

161. المريني، مرجع سابق، ص 30.

162. نقلاً عن: Boukous, op. cit., 127.

163. بلعيد بودريس، «تدريس الأمازيغية والمقاربة التواصلية»، **مجلة حفريات مغربية**، عدد خاص عن تدريس الأمازيغية (يونيو 2003)، ص 28.

الفصل السادس

1. عبدالسلام المسدي، «الهوية واللغة في الوطن العربي»، **دورية تبيين**، العدد 1 (أغسطس 2012)، ص 90.
2. المرجع السابق.
3. رحمة بورقية، «التعدد اللغوي بين المجتمعي والسياسي»، **مجلة المدرسة المغربية**، العدد 3 (مارس 2011)، ص 18.
4. عبدالسلام الشدادي، مرجع سابق، ص 56.
5. أحمد معتصم، مرجع سابق، ص 86.
6. مبارك ربيع، «ظاهرة التعدد اللغوي ومضاعفاتها في المحيط المجتمعي والتربوي المغربي»، **مجلة المدرسة المغربية**، العدد 3 (مارس 2011)، ص 136.
7. المرجع السابق، ص 137.
8. أحمد معتصم، مرجع سابق، ص 93.
9. المرجع السابق، ص 89، 91.
10. المرجع السابق، ص 88-89.
11. المرجع السابق، ص88.
12. المرجع السابق، ص 90.
13. العروي، **من ديوان السياسة**، مرجع سابق، ص 60.
14. عز الدين إبراهيم، مرجع سابق، ص 13.

15. 1987 سيجوان ووليام مكاي، **التعليم وثنائية اللغة**، ترجمة: إبراهيم القعيد ومحمد عاطف مجاهد (الرياض: جامعة الملك سعود، 1987)، ص 97.

16. أحمد معتصم، مرجع سابق، ص 77.

17. محمد الأوراغي، **التعدد اللغوي، انعكاساته على النسيج الاجتماعي** (الرباط: منشورات كلية الآداب رقم 36، 2002)، ص 163-64.

18. عبدالقادر الفاسي الفهري، **اللغة والبيئة**، مرجع سابق، ص 62.

19. حميش، **الفرنكفونية**، مرجع سابق، ص 88-89.

20. نقله أسليم في: «السجال اللغوي والثقافي»، مرجع سابق.

21. انظر:

Abdellah Krikez, *Statut, nature et enseignement de la langue française au Maroc* (Tétouan: Al Khalij Al Arabi, 2005), 62.

وانظر أيضاً:

Fatiha Fatma Ferhani, Algérie, "l'enseignement du français à la lumière de la réforme," *La revue: Le Français d'aujourd'hui* no. 154 (Mars 2006), 13.

22. نجلاء حسن الذوادي، «أثر تدريس اللغة الإنجليزية في تعليم المرحلة الابتدائية»، **مجلة آفاق تربوية**، العدد 6 (1995)، ص 167، 183.

23. «إصلاح التعليم وأزمة اللغة العربية»، ندوة بمجلة **البيان**، العدد 206 (2004)، ص 58.

24. أحمد معتصم، مرجع سابق، ص88.

25. الأوراغي، «اللغة العربية أساس التنمية البشرية في وطنها»، **مجلة التاريخ العربي**، العدد 47 (2008).

26. Fatiha Fatma Ferhani, op.cit., 13.

27. Bourdereau, op. cit., 29.

28. محمد عيش، **تدريس اللغة الفرنسية وقضية الهوية**، كتاب **تربيتنا**، العدد 2 (القنيطرة بالمغرب: منشورات الجمعية المغربية لأساتذة التربية الإسلامية، 2001)، ص 90-91.

29. المجلس العلمي بوجدة؛ أي فرنسية للتلميذ المغربي؟ (المغرب: منشورات المجلس العلمي، 2003)، ص 14-15.

30. Bourdereau, op. cit., 33.

31. عبدالحي المودن، مرجع سابق، ص 130.

32. Moatassime, op. cit., 154؛ وانظر: Bourdereau, op. cit., 31.

33. معهد التعريب، النشرة، العدد 10 (الرباط: معهد التعريب، 2001).

34. طوليفسون، مرجع سابق، ص 25.

35. مبارك ربيع، «ظاهرة التعدد اللغوي»، مرجع سابق، ص 135.

36. راجع: طوليفسون، مرجع سابق، ص 9 فما بعدها.

37. حماني أقفلي، مرجع سابق، ص 98.

38. كالفي، مرجع سابق، ص 77.

39. رحمة بورقية، مرجع سابق، ص 35.

40. المرجع السابق، ص 39.

41. انظر:

Leila Messaoudi, Le modèle gravitationnel des langues: quelles perspectives au Maroc? *Revue Al-Madrassa al-Maghribiya* no. 3 (Mars 2011), 19.

42. رحمة بورقية، مرجع سابق، ص 27.

43. محمد بعزيز، مداخلة بندوة: **لغة التدريس وتدريس اللغات** (مراكش: منشورات جامعة القاضي عياض، 2010).

44. عبدالقادر الفاسي الفهري، «لغة الهوية والتعليم»، مرجع سابق، ص 50.

45. عز الدين إبراهيم، مرجع سابق، ص 20-21.

46. مصطفى بن يخلف، «التعريب والمعاصرة»، **مجلة الوحدة**، العدد 33-34 (1987)، ص73.

47. مبارك ربيع، **مجالات علم النفس في العلوم الإنسانية والاجتماعية** (الرباط: الشركة المغربية للطباعة والنشر، 1998)، ص 84.

48. انظر قولة صالح بلعيد في ندوة **إصلاح التعليم وأزمة اللغة العربية**، مرجع سابق، ص57.

49. **الميثاق الوطني للتربية والتكوين**، النص الكامل (الرباط: منشورات المركز المغربي للإعلام، 2001)، ص 9؛ والنقول التالية من الصفحات 51-52، 56.

50. آمنة إبراهيمي، مرجع سابق، ص 139-141.

51. المجلس الأعلى للتعليم، «المنشور الخاص بأشغال ندوة تدريس اللغات وتعلمها» (المغرب: المجلس الأعلى للتعليم، 2009).

52. مصطفى بوشوك، مرجع سابق، ص207 إلى 210.

53. انظر مثلاً: رحمة بورقية، مرجع سابق، ص 25.

54. خلفي، مرجع سابق، ص156؛ والمرصد الأمازيغي، مرجع سابق، ص 29.

55. عبدالقادر الفاسي الفهري، «لغة الهوية والتعلم»، مرجع سابق، ص 50.

56. المرصد الأمازيغي، مرجع سابق، ص 35.

57. Boukous, op. cit., 36.

58. عليلوش، مرجع سابق، ص 56.

59. هذا رأي معتصم أيضاً، انظر: Moatassime, op. cit., 110.

60. Boukous, op. cit., 17.

61. الأوراغي، «التعدد اللغوي»، مرجع سابق، ص 161.

62. المرجع السابق، ص 162.

63. المرجع السابق.

64. Leila, op. cit., 29.

65. المرصد الأمازيغي، مرجع سابق، ص 33.

66. Moatassime, op. cit., 111.

67. بنان، «نبذ الحرف العربي»، ص 84.

68. المدلاوي، مرجع سابق، ص 87.

69. العروي، **من ديوان السياسة**، مرجع سابق، ص 48.

70. خلفي، مرجع سابق، ص 155.

71. الأوراغي، «اللغة العربية أساس التنمية البشرية»، مرجع سابق.

72. المرجع السابق.

73. الأوراغي، «التعدد اللغوي»، مرجع سابق، ص 150-151.

الخاتمة

1. عبد الوافي مزيان وعز الدين مزروعي، «لغة التدريس واللغات الوطنية وعلاقتها بالتنمية»، ضمن أيام دراسية حول **لغة التدريس والنموذج التنموي: أي علاقة؟** (وجدة: مركز الدراسات والبحوث، 2010)، ص 81.

2. نازلي معوض أحمد، **التعريب والقومية العربية في المغرب العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 1986)، ص 155، 165، 176.

3. كمال عبد الإله، مرجع سابق، ص 151.

4. نقلاً عن: أحمد العماري، **المواجهة والمراجعة**، ملحق **مجلة الهدى** (فاس: أنفو برانت، 1993)، ص 30.

5. محمد تاج الدين الحسيني، مرجع سابق، ص 127، 133.

المصادر والمراجع

العربية

إبراهيم، عز الدين. «اللغة في مؤسسات التعليم العام والعالي والأعلى»؟ **مجلة التاريخ العربي**، العدد 43، شتاء 2008.

إبراهيمي، آمنة. **وضع اللغة العربية في المغرب**. الرباط: منشورات زاوية للفن والثقافة، 2007.

ابن الوليد، يحيى. **الكتابة والهويات القاتلة (دراسات في أدب وفكر إدمون عمران المليح)**. بني ملال، المغرب: منشورات إدمون عمران المليح، مطبعة أوزود، 2007.

أحمد، نازلي معوض. **التعريب والقومية العربية في المغرب العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.

أخياط، إبراهيم. **الأمازيغية: هويتنا الوطنية**. الدار البيضاء: البوكيلي للطباعة والنشر، د.ت.

أسكان، الحسين، وآخرون. **مساهمات في دراسة الثقافة الأمازيغية**. الرباط: منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، 2006.

أشقرا، عثمان. **علال الفاسي: الوطنية والهوية المغربية**. المغرب: اتصالات سبو، 2006.

ـــــــــــ **في سوسيولوجيا الفكر المغربي الحديث**. الدار البيضاء: منشورات عيون، 1990.

ـــــــــــ **في الفكر الوطني المغربي**. الرباط: منشورات رمسيس، 2000.

أفاية، محمد نور الدين. **في الهوية والاختلاف، في المرأة والكتابة والهامش**. الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 1988.

أقفلي، حماني. «اللغة والسلطان السياسي». **مجلة المدرسة المغربية**، العدد 3، مارس 2011.

أنطونيوس، جورج. **يقظة العرب (تاريخ حركة العرب القومية)**. ترجمة: ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، بيروت: دار العلم للملايين، ط8، 1978.

أنيس، إبراهيم. **في اللهجات العربية**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ط4، 1973.

ـــــــــــ. **اللغة بين القومية والعالمية**. القاهرة: دار المعارف، 1970.

الأوراغي، محمد. التعدد اللغوي، انعكاساته على النسيج الاجتماعي. الرباط: منشورات كلية الآداب رقم 36، 2002.

ـــــــــــ. «كتابة اللغات الأمازيغية». **مجلة الفرقان**، العدد 49، 2003.

ـــــــــــ. «اللغة العربية أساس التنمية البشرية في وطنها». **مجلة التاريخ العربي**، العدد 47، 2008.

بامي، جمال. «اللغة الأمازيغية وكتابة تيفيناغ: مقاربة تاريخية». **مجلة الفرقان**، العدد 49، 2003.

بلعيد، صالح. **منافحات في اللغة العربية**. الجزائر: مطبوعات جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2000.

بليبل، نور الدين. **الارتقاء بالعربية في وسائل الإعلام**. سلسلة **كتاب الأمة**، العدد 84، الدوحة: وزارة الأوقاف القطرية، 2001.

بن يخلف، مصطفى. «التعريب والمعاصرة». **مجلة الوحدة**، العدد 33-34، 1987.

بنان، مصطفى. «الازدواجية اللغوية العربية الأمازيغية. مقاربة لسانية اجتماعية». **مجلة الفرقان**، العدد 38، 1997.

ـــــــــــ. «نبذ الحرف العربي وأسئلة ما بعد تيفيناغ». **مجلة الفرقان**، العدد 49، 2003.

بنعبدالله، عبدالعزيز. «العامية والفصحى في القاهرة والرباط»، **مجلة التاريخ العربي**، العدد 16، خريف 2000.

ـــــــــــ. «اللغة العربية وتحديات العصر». **مجلة التاريخ العربي**، العدد 29، شتاء 2004.

بودريس، بلعيد. «تدريس الأمازيغية والمقاربة التواصلية». مجلة **حفريات مغربية**، عدد خاص عن تدريس الأمازيغية، يونيو 2003.

بودهان، محمد. «كتابة الأمازيغية بين الحرف العربي والحرف اللاتيني». مجلة **حفريات مغربية**، عدد خاص عن تدريس الأمازيغية، يونيو 2003.

بورقية، رحمة. «التعدد اللغوي بين المجتمعي والسياسي». **مجلة المدرسة المغربية**، العدد 3، مارس 2011.

بوشوك، مصطفى عبدالله. **تعليم وتعلم اللغة العربية وثقافتها**. الرباط: مطبعة الهلال، 1990.

بوقمرة، هشام. «قضية الفصحى والعامية». **مجلة الوحدة**، العدد 33-34، 1987.

بولعوالي، التجاني. **الإسلام والأمازيغية، نحو فهم وسطي للقضية الأمازيغية**. الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 2008.

بيرم الخامس، محمد. **صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار**. بيروت: دار صادر، د.ت.

«تقرير عن ندوة الوطن العربي وتحديات الوضع الراهن». **مجلة المستقبل العربي**. العدد 100، 1987.

تمام، حسان. **اللغة بين المعيارية والوصفية**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1958.

الجابري، محمد عابد. **إشكاليات الفكر العربي المعاصر**. بيروت: مركز دارسات الوحدة العربية، ط2، 1990.

ــــــــــ. **أضواء على مشكل التعليم بالمغرب**. المغرب: دار النشر المغربية، ط2، 1985.

ــــــــــ. «العولمة ومسألة الهوية (العولمة وهاجس الهوية في الغرب)»، **مجلة فكر ونقد**، العدد 21، 1999.

ــــــــــ. **قضية التعليم في مسار متعدد الأوجه**. سلسلة مواقف، العدد 13، 2003.

ــــــــــ. **مسألة الهوية: العروبة والإسلام.. والغرب**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 2006.

جعيط، هشام. **أزمة الثقافة الإسلامية**. بيروت: دار الطليعة، 2001.

الجندي، أنور. **الفصحى لغة القرآن**. بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1982.

جوزيف، جون. **اللغة والهوية**، ترجمة عبدالنور خرافي. سلسلة **عالم المعرفة**، العدد رقم 342، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2007.

الحاجي، هشام. «رهانات متوسطية: من أجل تعاون أورو-عربي». **مجلة الوحدة**، العددان 103 و104، 1993.

الحسيني، محمد تاج الدين. «المغرب العربي بين واقع التجزئة وآمال الوحدة». **مجلة الوحدة**، العدد 53، 1989.

حليلي، عبدالعزيز. **قضايا لسانية**. فاس: مطبعة أنفو برانت، 1999.

حمروش، عبد الدين. «المحيط والمركز: في علاقة المغرب بالمشرق ثقافياً». **مجلة الثقافة المغربية**، العدد 35، يناير 2011.

حمودي، عبدالله. **الرهان الثقافي وهمّ القطيعة**. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2011.

حميش، بنسالم. **الفرنكفونية ومأساة أدبنا الفرنسي**. سلسلة المعرفة للجميع، عدد 24، 1998.

حنداين، محمد. **إدماج الأمازيغية في النظام التربوي المغربي، ملاحظات أولية**. الرباط: دار أبي رقراق، 2003.

خربوش، ثريا. «اللهجات العربية: غياب الدقة في الرصد والدراسة». **مجلة علوم إنسانية (المغرب)**، العدد 42، على الرابط: http://www.ulum.nl/E9.html.2009.

الخطيبي، عبدالكبير. **النقد المزدوج**. الرباط: منشورات عكاظ، 2000.

خلفي، عبدالسلام. «لماذا نريد ترسيم لغتنا الأمازيغية في الدستور المقبل؟». **مجلة نوافذ**، العدد 49-50، يوليو 2011.

الخولي، أمين. **مشكلات حياتنا اللغوية**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987.

الذوادي، نجلاء حسن. «أثر تدريس اللغة الإنجليزية في تعليم المرحلة الابتدائية». **مجلة آفاق تربوية**، العدد 6، 1995.

الرافعي، مصطفى صادق. **تحت راية القرآن**. دار الكتاب العربي: بيروت، ط7، 1974.

ـــــــــــــ. **إعجاز القرآن والبلاغة النبوية**. بيروت: دار الكتاب العربي، ط9، 1973.

ربيع، مبارك. «ظاهرة التعدد اللغوي ومضاعفاتها في المحيط المجتمعي والتربوي المغربي». **مجلة المدرسة المغربية**، العدد 3، مارس 2011.

ــــــــــــ. **مجالات علم النفس في العلوم الإنسانية والاجتماعية**. الرباط: الشركة المغربية للطباعة والنشر، 1998.

الزبيدي، مرتضى. **تاج العروس**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2000.

سبيلا، محمد. **في تحولات المجتمع المغربي**. الدار البيضاء: دار توبقال، 2010.

سيجوان، ميجل، ووليام مكاي. **التعليم وثنائية اللغة**. ترجمة: إبراهيم القعيد، ومحمد عاطف مجاهد. الرياض: جامعة الملك سعود، 1987.

السيوطي، عبدالرحمن. **المزهر**. القاهرة: دار التراث، ط3، د.ت.

شاكر، محمود محمد. **أباطيل وأسمار**. القاهرة: مكتبة الخانجي، ط2، 2005.

شاهين، عبدالصبور. **علم اللغة العام**. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط4، 1984.

الشدادي، عبدالسلام. حوار عن الوضع اللغوي المغربي. **مجلة المدرسة المغربية**، العدد 3، مارس 2011.

شفيق، محمد. «بيان بشأن ضرورة الاعتراف الرسمي بأمازيغية المغرب».
http://www.tawalt.com/wp-content/books/bayan_mohammed_shafeeq.pdf

ــــــــــــ. **اللغة الأمازيغية: بنيتها اللسانية**. الدار البيضاء: منشورات الفنك، 2000.

شفيق، منير. **التجزئة والدولة القطرية**. القاهرة: دار الشروق، 2001.

الشيخ، محمد. **مسألة الحداثة في الفكر المغربي الحديث**. الدار البيضاء: مطبعة النجاح، 2004.

طوليفسون، جيمس. **السياسة اللغوية، خلفياتها ومقاصدها**. ترجمة: محمد خطابي، الرباط: المعارف الجديدة، 2007.

عبد الإله، كمال. «مشروع الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي». **مجلة الوحدة**. العدد 53، 1989.

عبد العال، عبد المنعم سيد. **لهجة شمال المغرب تطوان وما حولها**. القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1968.

عبدالعظيم، جمال الدين محمد. «ظواهر لغوية باللهجة التطوانية بالمغرب». **مجلة دراسات سيميائية أدبية لسانية**، العدد 7، 1992.

عبداللطيف، كمال. **الفكر الفلسفي في المغرب**. القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، 2008.

ـــــــــــ. **مفاهيم ملتبسة في الفكر العربي المعاصر**. بيروت: دار الطليعة، 1992.

العرباوي، محمد المختار. **في مواجهة النزعة البربرية وأخطارها الانقسامية**. دمشق: منشورات اتحاد كتاب العرب، 2005.

العروي، عبدالله. **ثقافتنا في ضوء التاريخ**. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1983.

ـــــــــــ. **مجمل تاريخ المغرب**. بيروت والدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ط5، 1996.

ـــــــــــ. **من ديوان السياسة**. بيروت: المركز الثقافي، 2010.

عصيد، أحمد. «الأمازيغية ما بعد الترسيم: الأوراش الكبرى». **مجلة نوافذ**، العدد 49-50، يوليو 2011.

ـــــــــــ. **سياسة تدبير الشأن الأمازيغي بالمغرب (بين التعاقد السياسي وسياسة الاستيعاب)**. الدار البيضاء: منشورات المرصد الأمازيغي لحقوق الإنسان، 2009.

عقون، عربي. **الأمازيغ عبر التاريخ، نظرة موجزة في الأصول والهوية**. الرباط: مطبعة التوخي للنشر، 2010.

العلمي، إدريس بن الحسن. **في التعريب**. الدار البيضاء: مطبعة دار النجاح، 2001.

ـــــــــــ. **في اللغة**. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2001.

ـــــــــــ. «مزالق التعريب». **مجلة اللسان العربي**، العدد 5، أغسطس 1967.

علوش، جيل. «الفصحى والعامية». **مجلة الوحدة**، العدد 33-34، 1987.

علي، الصافي مومن. **خطابات إلى الشعب الأمازيغي**. المغرب: الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي، 2002.

عليلوش، امحمد. «لماذا ندرس اللغة الأمازيغية في المدرسة المغربية». **مجلة علوم التربية**، العدد 39، يناير 2009.

عمارة، محمد. **الإسلام والعروبة**. بيروت: دار الشروق، 1988.

العماري، أحمد. **المواجهة والمراجعة**. ملحق **مجلة الهدى**، فاس: أنفو برانت، 1993.

عنترة، مصطفى. **المسألة الأمازيغية بالمغرب، قراءة في مسار التحول من الثقافي إلى السياسي**. الدار البيضاء: دار القرويين، 2007.

عيش، محمد. **تدريس اللغة الفرنسية وقضية الهوية**. كتاب **تربيتنا**، العدد 2، القنيطرة بالمغرب: منشورات الجمعية المغربية لأساتذة التربية الإسلامية، 2001.

عيينة، عبدالمجيد. «جهود المغاربة في الدفاع عن العربية». **مجلة المناهل**، العدد 48، سبتمبر 1995.

غرانغيوم، جلبير. **اللغة والسلطة والمجتمع في المغرب العربي**. ترجمة: محمد أسليم، الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 2011.

غلاب، عبدالكريم. **رهانات الفرنكفونية في علاقتها بمسألة التغريب والهيمنة**. المغرب: منشورات المجلس القومي للثقافة العربية، 1999.

الفاسي، علال. **سلسلة محاضرات وأبحاث علال الفاسي**. الرباط: منشورات مؤسسة علال الفاسي، ط2، 2009.

ـــــــــــ. **النقد الذاتي**. القاهرة: المطبعة العالمية، 1952.

الفهري، عبدالقادر الفاسي. **أزمة اللغة العربية في المغرب**. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، ط5، 2010.

ـــــــــــ «لغة الهوية والتعليم بين السياسة والاقتصاد». **تبين**، العدد 1، المجلد الأول، صيف 2013.

ـــــــــــ. **اللغة والبيئة**. الدار البيضاء: منشورات الزمن، رقم 38، 2003.

الفيروزآبادي، مجد الدين. **القاموس المحيط**. بيروت: دار الفكر، 1999.

القاسم، رياض. **اتجاهات البحث اللغوي الحديث**. بيروت: مؤسسة نوفل، 1982.

كالفي، لويس جان. **حرب اللغات والسياسات اللغوية**. ترجمة: حسن حمزة، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008.

الكعاك، عثمان. **البربر**. الدار البيضاء: النجاح الجديدة، ط2، 2003.

كنون، عبدالله. **التعاشيب**. بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1975.

لاندو، روم. **المغاربة بين الأمس واليوم**. الدار البيضاء: النجاح الجديدة، 1983.

مارتيني، أندري. **مبادئ في اللسانيات العامة**. ترجمة سعدي الزبير، الجزائر: دار الآفاق، 1998.

المالكي، امحمد. **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1994.

المجلس الأعلى للتعليم. «المنشور الخاص بأشغال ندوة تدريس اللغات وتعلمها». المغرب: المجلس الأعلى للتعليم، 2009.

المجلس العلمي بوجدة؛ **أي فرنسية للتلميذ المغربي؟**. المغرب: منشورات المجلس العلمي، 2003.

المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون. **الخط العربي**. تونس: منشورات المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، مطبعة أوربيس تونس، 2001.

مجمع اللغة العربية بالقاهرة. **المعجم الوسيط**. القاهرة: دار عمران، ط3، 1985.

مجموعة مؤلفين. **لغة التدريس وتدريس اللغات**. مراكش: منشورات جامعة القاضي عياض، 2010.

مجموعة مؤلفين. **لغة التدريس والنموذج التنموي: أي علاقة؟** وجدة: مركز الدراسات والبحوث، 2010.

المدلاوي، محمد. حوار حول الأبعاد المتعددة لقضية الحرف. حاوره مصطفى الخلفي، **مجلة الفرقان**، العدد 49، 2003.

المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات (إعداد ونشر). **تعليم اللغة الأمازيغية: المرجعيات، المرتكزات، والرهانات الكبرى**. الرباط: منشورات ادكل، 2011.

المريني، عبدالحق. **قضايا مغربية**. الرباط: المعارف الجديدة، 2006.

المسدي، عبدالسلام. «الهوية واللغة في الوطن العربي». تبين، العدد 1، أغسطس 2012.

مطيع، المختار. «السياسة المتوسطية للمغرب من خلال منطقة التبادل الحر مع أوروبا». **مجلة الوحدة**، العددان 103 و104، 1993.

معتصم، أحمد. «اللغات المغاربية في مواجهة التفوق الثقافي الأورومتوسطي»، **مجلة المدرسة المغربية**، العدد 3، مارس 2011.

المنجرة، المهدي، **الحرب الحضارية الأولى**. الدار البيضاء: النجاح الجديدة، ط4، 1992.

المندوبية السامية للتخطيط. **الإحصاء العام للسكان والسكنى 2004: السكان القانونيون للمغرب**. الرباط: المندوبية السامية للتخطيط، 2005.

المودن، عبدالحي. «التعددية اللغوية: قضايا سوسيو-سياسية». **مجلة المدرسة المغربية**، العدد 3، مارس 2011.

موسى، سلام وسهول مصطفى. **مظاهر لغوية من دارجة وجدة: دراسة تاريخية لبعض الألفاظ ذات الأصل في الفصحى**. سلسلة **دراسات لغوية**، العدد 3، المغرب: 1992.

الميثاق الوطني للتربية والتكوين، النص الكامل. الرباط: منشورات المركز المغربي للإعلام، 2001.

ميارة، محمد بن أحمد. **الدر الثمين والمورد المعين**. بيروت: دار الفكر، 1993.

ناصف، حفني. **مميزات لغات العرب وتخريج ما يمكن من اللغات العامية عليها**. القاهرة: طبعة بولاق 1304هـ.

وافي، علي عبدالواحد. **علم اللغة**. القاهرة: مكتبة النهضة، ط4، 1957.

الودغيري، عبدالعلي. «جذور الدعوة إلى الدارجة في المغرب». **مجلة التاريخ العربي**، العدد 56، 2011.

ــــــــــ. **الفرنكفونية والسياسة اللغوية والتعليمية الفرنسية بالمغرب**. سلسلة **كتاب العلم الجديدة**، العدد 7، الرباط: 1993.

ــــــــــ. «اللغة العربية في مراحل الضعف والتبعية»، **مجلة التاريخ العربي**، العدد 55، 2011.

ـــــــــــ. **اللغة والدين والهوية**. الدار البيضاء: النجاح الجديدة، 2000.

وزارة التربية الوطنية المغربية. **الميثاق الوطني للتربية والتكوين**. سلسلة **التشـــريع التربـوي**، الكتـاب رقم 6، الدار البيضاء: 2006.

الأجنبية

Aboulkacem-Afulay, El Khatir et Mustapha Jlok. "Aménagement de l'amazighe. Diffusion et réception de la norme graphique." *Asinag* no. 3, 2009.

Ait-Chaalal, Amin et Vincent Legrand. "La francophonie et le Sud de la Méditerrannée." *Politiques et Societés* vol. 16, no. 1, 1997.

Akesbi, Azeddine. "Apprentissage des langues au Maroc." *Revue Al-Madrassa al-Maghribiya* no 3, Mars, 2011.

Azouzi, Ammar. "Le français au Maghreb: statut ambivalent d'une langue." *Synergies Europe* no. 3, 2008.

Boukous, Ahmed. "Aménagement de l'amazighe: pour une application stratégiquqe." *Asinag* no. 3, 2009.

------------. *Societé; langue; et culture.* Rabat: Publications de la faculté des lettres; Etudes et séries, 1995.

Bounfour, Abdellah. *De la subjectivité marocaine du présent.* Rabat: Editions Bouregrg, 2011.

Bourdereau, Frederic. "Politique linguistique, politique scolaire: la situation du Maroc." *Le Français d'aujourd hui, La revue critique et pratique sur l'enseignement du français* no. 154, Mars 2006.

Cagne, Jacques. *Nation et Nationalisme au Maroc.* Rabat: Institut universitaire, 1988.

Chaker, Salem. "Aménagement linguistique de l'amazighe. Entretien réalisé par Meftaha Ameur." *Asinag* no. 3, 2009.

Fanon, Frantz. *Les Damnés de la Terre.* Paris: Maspero, Petite collection 20, 1970.

Ferhani, Fatiha Fatma. "Algérie, l'enseignement du français à la lumière de la réforme." *La revue: Le Français d'aujourd'hui* no. 154, Mars 2006.

Halberne, Catherine. "Faut-il en finir avec l'identité?". *Sciences humaines* no. 151, Juillet 2004.

Julien, Charles-André. *L'Afrique du Nord en marche.* Tunis: Cérès Editions, 2001.

Justinard, Capitaine. *Manuel de Berbère Marocain (Dialecte Chleuh).* Paris: Librairie Orientale et Américaine, 1914.

Krikez, Abdellah. *Statut, nature et enseignement de la langue française au Maroc.* Tétouan: Al Khalij Al Arabi, 2005.

Laroussi, Foued. "Ecrire dans la langue de l'autre? Quelques réflexions sur la litérature francophone du Maghreb." *Glottopol Revue de sociolinguistique en ligne* no.3, Janvier 2004.

Le Bon, Gustave. *La civilisation des Arabes.* Paris: Le Sycomore, Réimpression de l'édition de 1884, publiée par Firmin-Didot, 1990.

Mahrazi, Mohand. "La démarche pan-berbère est-elle possible pour une éventuelle standardisation de la langue berbère." *Asinag* no 3, 2009.

Marçais, William. "Notice sur la vie et les travaux," *Comptes-rendu des séances de l'Académie* no. 4, 1957.

Martin, Patrice et Christophe Drevet. *La langue française vue d'ailleurs: Préface de Jean-Marie Colombani.* Casa: Tarik Editions, 2001.

Messaoudi, Leila. "Le modèle gravitationnel des langues: quelles perspectives au Maroc?" *Revue Al-Madrassa al-Maghribiya* no. 3, Mars 2011.

Moatassime, Ahmed. *Le Maghreb face aux enjeux culturels euro-méditerranéens: Langages et Education à l'épreuve d'une nouvelle donne.* Casa: Editions Wallada, 2008.

Rachik, Hassan et autres. *Usages de l'identité Amazighe au Maroc.* Casa: Najah el Jadida, 2006.

Serhoual, Mohamed et autres. *Linguistique amazighe: Les nouveaux horizons.* Maroc: Publications de la faculté de lettres de Tétouan, 2006.

Taifi, Miloud et autres, *Linguistique amazighe: Les nouveaux horizons.* Maroc: Publications de la faculté de lettres de Tétouan, 2006.

نبذة عن المؤلّفين

إلياس بلكا: حاصل على دكتوراه الدولة في الفكر الإسلامي والعقيدة من جامعة محمد الأول في وجدة، بالمغرب، عام 2002، وعلى شهادة التأهيل الجامعي (أستاذ مشارك) من جامعة محمد بن عبدالله بفاس عام 2007، وكان قد حصل على إجازة في الدراسات الإسلامية من كلية الآداب بجامعة محمد الأول عام 1992، وإجازة في القانون العام، بالفرنسية (العلاقات الدولية)، من جامعة محمد الخامس بالرباط عام 2006.

يعمل منذ عام 2009 أستاذاً مشاركاً بمعهد دراسات العالم الإسلامي، جامعة زايد، في دبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة، وكان قد عمل خلال الفترة من 2003 إلى 2008 أستاذاً مساعداً، ثم مشاركاً في جامعة محمد بن عبدالله بفاس.

نشر له عدد من الكتب؛ أبرزها: **الاحتياط: من أصول الشريعة الإسلامية** (بيروت: مؤسسة الرسالة، 2003)؛ **والغيب والمستقبل** (بيروت: مؤسسة الرسالة، 2006)؛ **واستشراف المستقبل في الحديث النبوي** (قطر: سلسلة كتاب الأمة رقم 126، 2008)؛ **ومشكلات افتراق الأمة إلى سنة وشيعة: الأصول والحلول** (فاس: آنفوبرانت، 2009)، وهو الذي نال عليه الجائزة العالمية للدراسات الإسلامية والفكر الإسلامي (الجمهورية التونسية، 2010). كما نشر له عشرات الأعمال ما بين المقال والترجمة ومراجعات الكتب، بصحف ودوريات متنوعة.

محمد حراز: حاصل على الدكتوراه من كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان عام 2010، وعلى شهادة الدراسات العليا من مدرسة دار الحديث الحسنية بالرباط عام 1999، وعلى دبلوم التأهيل التربوي من المدرسة العليا للأساتذة بفاس

عام 1992، وكان قد حصل على الإجازة في اللغة العربية وآدابها من كلية الآداب والعلوم الإنسانية بوجدة عام 1991.

يشغل منصب أستاذ مساعد التعليم العالي بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بتازة، فرع الحسيمة، منذ عام 2012، وكان قد عمل أستاذاً بالتعليم الثانوي التأهيلي خلال الفترة (1992-2012). وهو أيضاً عضو سابق بالمجلس العلمي الأعلى.

نشر له عدد من المقالات في موضوعات تربوية؛ مثل: «النسق التربوي لنظام التعليم العتيق بالمغرب»، مجلة **دعوة الحق** المغربية، عدد 365 (مارس 2002)؛ و«ملامح تربوية وحضارية في مدرسة الحج»، مجلة **دعوة الحق** المغربية، العدد 550 (مارس 2000)، إضافة إلى مقالات في تفسير القرآن الكريم، أبرزها مجموعة المقالات في صحيفة **ميثاق رابطة علماء المغرب** (2002)، وسلسلة «قبسات من القرآن الكريم» في صحيفة **الأخبار** المغربية (مارس-يونيو 2013). وله كتابان قيد الطباعة؛ أولهما بعنوان: **مقدمة في التصور الإسلامي للبيئة**؛ والثاني بعنوان: **مناهج العلماء المسلمين في قراءة النص القرآني**.